الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن

إطار العملية (Process Framework)

لمشروع الادارة البيئية الاستراتيجية للنظم البيئية للبحر الأحمر وخليج عدن

الخاص بالمنطقة البحرية المحمية لخليج دنقناب – جزيرة مكور، السودان

مدينة جدة – المملكة العربية السعودية
يناير 2013

شكر و تنويه

تود الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن أن تشكر كل الجهات الحكومية وغير الحكومية والأشخاص الذين ساعدوا في انتاج هذه الوثيقة وقدموا المعلومات للمستشارين. ايضا الشكر موصول إلي اختصاصيي البنك الدولي الذين راجعوا الوثيقة وقدموا النصح والتوجيه لإكمال الوثيقة وفقا لمتطلبات البنك الدولي.

تم إعداد الوثيقة بواسطة المستشار الوطني في السودان، السيد بهاء الدين طه وشريكه السيد أبكر محمد. المسؤولية القانونية والمسؤولية عن دقة واكتمال ومصادر البيانات والمعلومات تقع بالكامل على عاتق المستشار. كما أن أي رسوم أو خرائط في هذه الوثيقة لا تعبر عن أي موقف سياسي للهيئة.

جدول المحتويات

شكر وتنويه
الملخص التنفيذي
1 المقدمة 1
1.1 الخلفية 1
2.1 عرض الموضوع 2
3.1 مواقع المشروع المقترحة 3

2 وصف مشروع الادارة الاستراتيجية للنظم البيئية للبحر الأحمر و خليج عدن 3
1.2 مكونات المشروع 3
2.2 مكونات المشروع ذات الصلة باطار العملية 5
2.2.1 تعزيز مبادئ المناطق البحرية المدارة عن طريق تنفيذ يقوده أصحاب المصلحة
2.2.2 تقوية المجتمعات الساحلية لاستخدام مناهج قائمة على التحفيز لتحسين ادارة مصائد الأسماك و تحقيق الفوائد البحرية الاخرى 6

3 متطلبات سياسة البنك الدولي لإعادة التوطين 6
1.3 تعريف اعادة التوطين القسري 6
2.3 أهداف السياسة التشغيلية OP 4.12 7
3.3 المستفيدين من سياسة اعادة التوطين 7
4.3 الصلة مع سياسات البنك الدولي الوقائية 7

4 اطار العملية 9
1.4 خطة العمل 9
2.4 التنفيذ بالمشاركة 10
3.4 الأهلية و تدابير مساعدة الأشخاص المتأثرين 11
4.4 تدابير مساعدة الأشخاص المتأثرين 11
5.4 آلية فض النزاعات و الشكاوى 13
6.4 ترتيبات التنفيذ 15
7.4 المكاشفة 16
8.4 التقييم و المتابعة 16

المراجع 17

قائمة الجداول **الجدول 1. بعض المشروعات وإمكانية اتخاذ تدابير وقائية لتأثيراتها المحتملة** 7

الملحقات ذات الصلة بالمنطقة البحرية النحنية لخليج دونقوناب
الملحق (1) التحليل الاجتماعي لمنطقة دونقوناب البحرية المحمية
الملحق (2) مهمات ميدانية من 9 – 16 يونيو 2012
الملحق (3) المشاورات العامة في المنطقة البحرية المحمية لخليج دونقوناب – السودان أغسطس 2012
الملحق (4) المشاورات العامة في المنطقة البحرية المحمية لخليج دونقوناب – السودان ديسمبر 2012

ملخص تنفيذي

ساعدت الموارد البحرية والساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن الازدهار والتنمية في دول الاقليم من خلال توفير العديد من المواد الغذائية، التجارة وسبل العيش. مع ذلك، في السنوات الأخيرة، أصبحت هذه الموارد تواجه العديد من التهديدات، بما في ذلك الاستغلال المفرط للأنواع، تغيير المعالم الأساسية لبعض مناطق التكاثر والحضانة والتغذية، التلوث، اختلال إدارة الموارد وضعف التحكم في مصايد الأسماك. و قد بذلت الكثير من الجهود لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه من قبل، بما في ذلك وعلى وجه الاجمال في العهد القريب مشاريع مثل المشروع الإقليمي لتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية (SAP) للبحر الأحمر وخليج عدن. من خلال الهيئة الإقليمية التي أنشئت في العام 1995، الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن (PERSGA). قام البنك الدولي بدعم مكونين من مكونات مشروع مرفق البيئة العالمية (GEF) وهما: (1) معالجة الحد من مخاطر الملاحة و التلوث البحري و (2) الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM). هناك عدد من الدروس انبثقت عن هذه المشاريع والتي انبنى عليها منهج المشروع الحالي. من بين هذه الدروس أن تقييم المرحلة الأولى أكد على أن يكون مشروع متابعة يقوم على مكون إدارة المنطقة الساحلية سيعالج قضايا الاستدامة عن طريق تنظيم أكثر فعالية لاستغلال واستخدام الموارد الطبيعية البحرية وغيرها بطريقة يمكن أن تدعم سبل العيش المحلية.

هذا يعني تأكيدا أقوى على ضرورة حماية ومراقبة الموائل والموارد البحرية من خلال منهج اوسع لتكامل المهام والخدمات التي تقدمها النظم البيئية بأكملها. المنهج من اسمه المعروف به "منهج الإدارة القائمة على النظام البيئي (EBM) (منهج الادارة البيئية)" فان هذا يحدد مجالات أوسع رئيسة مناسبة للتنمية المجتمعية الاقتصادية بالتناغم مع استدامة مصائد الأسماك والسياحة وغيرها من الاستخدامات المستدامة والمحافظة على التنوع الاحيائي للأنواع الرئيسة والموائل.

الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والبنك الدولي تعدان مشروع إدارة قائمة غلى النظم البيئية (EBM)، والمعروف باسم مشروع الادارة البيئية الاستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن. سيتم تنفيذ هذا المشروع على المستوى الإقليمي، وسينفذ نشاطا ريادية في السودان. وفقا للوائح البنك الدولي، ينبغي أن تتوافق هذه الأنشطة مع التشريعات البيئية السودانية المعمول بها فضلا عن سياسات البنك الدولي الوقائية، البيئية والاجتماعية.

المشروع المقترح يتضمن أربعة مكونات، والتي سيتم تصميمها وفقا للاحتياجات الملحة لجاهزية السودان على المستوى المحلي، في تناغم تام مع مكون إقليمي شامل. اطار العملية (PF) هذا، يمثل حالة السودان حيث تم اختيار المنطقة البحرية المحمية خليج دنجناب وجزيرة مكور لتنفيذ النشاط الريادي.

المنهجيات المستخدمة في إعداد اطار العملية هذا (PF) تعتمد على التقييم الاجتماعي (SA) من خلال استخدام التقييم الريفي بالمشاركة (PRA)، بالإضافة إلى المراجع المكتبية، أجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة العامة والأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا من المشروع والذين تم تحديدهم (من خلال التقييم الاجتماعي) أثناء جلسات اجتماعات عديدة وكذلك بوسائل اتصال أخرى. كان الهدف من المشاورات المجتمعية هو مناقشة المشروع المقترح مع الجهات المعنية والأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا من المشروع الذين تم تحديدهم، و تم اعداد تقرير عن تصورهم على المشروع، وكذلك تحديد بعض بدائل سبل العيش المرجحة.

أهم مكونات المشروع المتوافقة مع إطار العملية (PF) هذا، هي:

- تعزيز مبادئ المناطق البحرية المدارة من خلال اشتراك اصحاب المصلحة في إدارة المنطقة البحرية المحمية.
- مساعدة المجتمعات الساحلية المتأثرة باستخدام منهج تحفيزي لتحسين إدارة مصايد الأسماك و تحقيق الدخل من مصادر رزق بديلة

المكونان الآخران يعالجان الشبكة الإقليمية للمراقبة البيئية والاقتصادية-الاجتماعية التي تدعم الإدارة القائمة على الأنظمة البيئية (EBM) وفوائد المجتمع، فضلا عن إدارة المشروع. ليس من المتوقع أن يكون لهذين المكونين آثار اجتماعية، وبالتالي لم يؤخذا في الاعتبارفي اطار العملية (PF) هذا.

باعتباره واحد من المكونات الرئيسية للمشروع: فان المكون (1): تعزيز مبادئ المناطق البحرية التي تدار عن طريق تحقيق مناطق بحرية محمية فاعلة من خلال تمكين المجتمع المحلي ومشاركته في تحديد مواقع ريادية ساحلية ، فان هذا قد يؤدي إلى مشاريع حفاظ تقوم بالحد من استغلال المحميات المخصصة وفقا للقانون أو الي المناطق البحرية المحمية و بالتالي اثارة الحاجة لتطبيق سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين غير الطوعي المنصوص عليها في إطار العملية (OP4.12).
على اي حال، فإن المشروع المقترح لا يشمل تدخلات مادية جوهرية مثل البنى التحتية التي يمكن أن تؤدي الى الحد من استغلال أو استملاك الأراضي أو الأصول. ولذلك، ليس مطلوبا إطار سياسة إعادة توطين. بدلا من ذلك، فإن اطار العملية (PF) سيكون

الأداة المناسبة لمعالجة القيود على استغلال المحميات والمناطق المحمية المخصصة قانونا، وأي آثار سلبية محتملة على سبل العيش للأشخاص المتأثرين.

وقد أثبتت الممارسات الجيدة أن أهداف السياسة يمكن أن تتحقق على نحو أفضل من خلال عملية تشاورية تشاركية. لتحديد التغطية المناسبة لإطار العملية (PF)، طبقت عدة منهجيات، بما في ذلك التقييم الاجتماعي (SA) الذي غطي مواقع المشروع المقترحة، وأيضا منهج التقييم الريفي بالمشاركة (PRA).

استنادا إلى النتائج التي توصل إليها التقييم الاجتماعي/التقييم الريفي بالمشاركة، والتي قد يتم تنقيحها خلال المراحل الأولى من التنفيذ، فان معلومات أكثر دقة فيما يتعلق بتقييد الوصول المحتمل وفقدان الدخل الناتج عن أنواع مختلفة من تدخلات المشروع، يمكن أن تكون متوقعة.

اطار العملية (PF) يؤسس لمبادئ توجيهية لتطوير أطر عملية وطنية للمناطق البحرية المحمية السودانية المختارة من خلال عملية تشاركية والتي عن طريقها، سيشترك أعضاء المجتمعات المحلية المتأثرة في المنطقة البحرية المحمية، تحت الادارة البيئية الاستراتيجية للبحر الاحمر و خليج عدن (RSGA SEM)، في تصميم وتنفيذ الادارة المشتركة للمنطقة البحرية المحمية المجاورة، و الحفاظ على استدامة سبل العيش المحلية، و المراقبة المحلية للأنشطة المرتبطة بها. اطار العملية (PF) هذا ، بالإضافة إلى ذلك، يوضح التنفيذ بالمشاركة. وأظهرت النتائج ما يلي:

- أن مشاركة الأفراد/الأسر في التخطيط واتخاذ القرار وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمنطقة البحرية المحمية حاليا ضعيف نسبيا، ومفعل بشكل غير كاف.
- تحتاج المشاركة الى جهود مناسبة لتنفيذها من خلال تعميم أدوات فعالة والحوافز والمساهمة في التخطيط والتنفيذ والمراقبة.

خلص اطار العملية (PF) الي معايير للأهلية وتدابير لمساعدة الأشخاص المتأثرين. معايير الأهلية سيحددها الشخص المختص، وسوف تعتمد على ثلاثة فئات وفقا لمحددات مختلفة واختلافات نسبية بين الأسر داخل الجماعة نفسها: (أ) الاعتماد الكامل والطويل على مصائد الأسماك لكسب العيش أو نشاط يعتمد بشكل كامل على أنشطة صيد السمك، (ب) المشاركة في الإشراف على المنطقة البحرية المحمية ويثبت من خلال حضور التدريب (ج) التوافق مع خطط الإدارة والانظمة القائمة على الحقوق. ومن المطلوب وضع معايير موحدة استنادا إلى محددات عادلة. تستند هذه التدابير على منهج سبل المعيشة البديلة، والتي ستوجه الي الأعضاء المتضررين من المجتمع وتعويضهم حيث تفشل سبل العيش البديلة في استعادة نفس المستوى من الدخل. التدابير الأخرى التي يستشرفها المشروع هي ما يلي: الأخذ في الاعتبار والدعم للحقوق العرفية على الأراضي والموارد الطبيعية. على سبيل المثال فان المشروع يعترف ويقبل بحقوق اعطاء الفرصة في خيارات استعادة سبل عيش الفئات التي يمكن أن تتأثر اعتمادا تلك الحقوق وبطرق منصفة وشفافة وعادلة لشراكة أكثر استدامة للموارد.

المساعدة الفنية لتحسين الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية. أنشطة سبل العيش البديلة قد تشمل خلق فرص عمل في الأنشطة الإنمائية المرتبطة بها، أو في السياحة، أو حراس في المنطقة البحرية المحمية ... الخ. وبالتنسيق مع تدخلات المشاريع الأخرى لزيادة الدخل، مثل المشاريع الجارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومشروع جمعية الهلال الأحمر السوداني، لتجنب مضاعفة الفوائد لبعض الأسر وحرمان أخرى، لضمان التكافؤ في توزيع الفرص المتاحة.

لتسوية المنازعات وآلية معالجة الشكاوى، اقترح اطار العملية (PF) آليات ومناهج تعتمد على الموروث من أعراف المجتمع مثل المجلس (Majailis) وهي (لجان المجتمع العرفي) والسلف (Silif) (القانون العرفي) وكذلك، على الاجسام الرسمية الاخرى للمجتمعات. ولذلك، سيتم تطبيق آلية مجتمعية. وقد تم تحديد ثلاثة مستويات للنزاعات؛ ولكل واحد تم اقتراح إجراء: فض النزاعات داخل المجتمع الواحد والنزاع بين المجتمعات المتجاورة، والنزاع بين المجتمعات المحلية والغرباء.

آخيرا، أوصى اطار العملية (PF) بترتيبات تنفيذ بناء على عناصر محددة تؤخذ بعين الاعتبار أثناء التنفيذ، وأوصى بأدوار مختلفة لأصحاب المصلحة. أوصى اطار العملية (PF) أيضا بالكيفية التي سيتم بها الكشف عن إطار العملية نفسه وخطة العمل الموضوعة.

تم من أجل إعداد وإتمام هذه الوثيقة تنفيذ ثلاث مهمات لجمع المعلومات والتشاور مع أصحاب العلاقة. وقد بينت تفاصيل هذه المهمات في الملاحق 2، 3،4 من الوثيقة. المهمة الميدانية الأولى نفذت خلال الأشهر يونيو، أغسطس وديسمبر 2012م.

1- المقدمة

1.1- الخلفية

تعرض هذه الوثيقة الإطار العملي (PF) لمشروع الادارة البيئية الاستراتيجية للبحر الأحمر وخليج (RSGA-SEM) عدن، المدعوم من قبل البنك الدولي (WB) ومرفق البيئة العالمية (GEF) الذي سيتم تنفيذ أنشطة ريادية منه في المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب (DBMPA). و قد تم إعداد الاطار العملي (PF) هذا للتأكد من أن مشروع الادارة البيئية الاستراتيجية للبحر الاحمر وخليج عدن يتسق مع السياسة الوقائية للبنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسري، السياسة التشغيلية (OP 4.12)، وكذلك أي قوانين و لوائح سودانية مطبقة.

سياسة البنك الدولي التشغيلية (OP 4.12) تنطبق على المشاريع التي قد تنطوي على ما يلي:

- الأخذ القسري للأراضي لأغراض المشروع، مؤدية إلى فقدان المأوى أو الحاجة إلى الانتقال (إعادة التوطين المادي)، وفقدان الأصول أو الحصول على الأصول، أو فقدان الدخل أو مصادر سبل العيش، أو،
- التقييد القسري للاستغلال الموجود مسبقا للموارد الطبيعية في المناطق المحمية، عندما يؤثر هذا سلبا على معيشة الناس.

وفرت الموارد البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن لعدة قرون الازدهار في المنطقة من خلال توفير العديد من المواد الغذائية، و التجارة و سبل العيش. مع ذلك، في السنوات الأخيرة، أصبحت هذه الموارد تواجه العديد من التهديدات، بما في ذلك الاستغلال المفرط للأنواع، ومناطق التكاثر والحضانة والتغذية، والتلوث، وضعف إدارة الموارد والتحكم في مصائد الأسماك.

هذه الضغوط و التهديدات يسببها النمو السريع لتنمية المجتمعات الساحلية والاستثمار والسياحة والمراكز الصناعية والنفط وتصدير المعادن وحركة الشحن. لذلك، فان الموارد البحرية مهددة من جراء الأنشطة البشرية بما في ذلك السياحية والضرر المادي من القوارب والصيد الترفيهي والتجاري، وشحن النفط وإنتاجه، والقاء المخلفات في البحر والتخلص من مياه الصرف، وتربية الأحياء المائية البحرية والتنمية الصناعية الساحلية.

إدارة هذه الضغوط والتهديدات من قبل المجتمعات الساحلية تتطلب تفهما لأوضاعها الاقتصادية - الاجتماعية، وتنسيق الجهود ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن أيضا على المستوى الإقليمي.

الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن هي كيان إقليمي يعزز المحافظة على وحماية البيئات البحرية والسواحل للبحر الأحمر وخليج عدن. الإطار القانوني الرئيسي للهيئة هو اتفاقية جدة، التي تدعو الدول الأعضاء أو الأطراف (جيبوتي، مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، واليمن) للنظر في تدابير المحافظة على حماية البحر الأحمر وخليج عدن من الأنشطة القائمة على الأراضي والمياه.

تحدد الاتفاقية شروط التعاون الإقليمي بين الأطراف الموقعة، بشأن حماية البيئة البحرية والساحلية. انها على وجه التحديد، تعطي أولوية للحاجة إلى تعاون في مكافحة التلوث البحري، وتقديم المساعدة العلمية والفنية، والإدارة البيئية، وتطوير المعايير البيئية. تدعم الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، من مقرها في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، المشاريع المحلية والاقليمة في الدول الاعضاء فنيا لتحقيق التزاماتها في الاتفاقية ولتعزيز المحافظة على البحر الأحمر وخليج عدن.

الاطار العملي (PF) هذا يلقي الضوء على بعض خيارات سبل العيش البديلة المرجحة بالنسبة للأشخاص الذين من الممكن أن يتأثروا بالمشروع، من حيث تقييد استغلال الموارد. على اي حال، فإنه لا ينص على الحلول الدقيقة لكل حالة يمكن تصورها. تم الاتفاق على أن تقوم وحدة تنسيق المشروع (PCU) بتطوير خطة عمل قبل تنفيذ الأنشطة، والتي ينبغي أن تراعي المبادئ الموضحة في الاطار العملي (PF) هذا.

2.1- عرض الموضوع

نفذت الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن المرحلة الأولى من المشروع الإقليمي لتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية (SAP) للبحر الأحمر وخليج عدن، والتي هدفت إلى حماية البيئة الساحلية والبحرية في الاقليم. قييم المرحلة الاولى أكد على أن تنفيذ مشروع لاحق يقوم على مكون ادارة المناطق الساحلية سيعالج قضايا الاستدامة عن طريق تنظيم أكثر فعالية في استغلال واستخدام الموارد الطبيعية البحرية وغيرها بطريقة يمكن أن تساند سبل العيش المحلية. هذا يعني تأكيدا

أقوى على ضرورة حماية ومراقبة الموائل والموارد البحرية من خلال منهج اوسع لتكامل المهام والخدمات التي تقدمها النظم البيئية بأكملها. المنهج من اسمه المعروف به "منهج الإدارة القائمة على النظام البيئي (EBM)" فان هذا يحدد مجالات أوسع رئيسة مناسبة للتنمية المجتمعية - الاقتصادية بالتناغم مع استدامة مصائد الأسماك والسياحة وغيرها من الاستخدامات المستدامة والحفاظ على التنوع الاحيائي للأنواع الرئيسية والموائل.

فيما يتعلق بالموارد البحرية الحية، فان وضع مصائد الأسماك في بعض البلدان الأعضاء في الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، ما يزال مجهولا إلى حد كبير ويعزى ذلك إلى تقييم غير دقيق للأرصدة وإلى إحصاءات غير مكتملة لمصايد الأسماك. هناك أيضا تفاوت كبير بين الدول من حيث توفر بيانات المصيد. وعلى أي حال، هناك إجماع عام على أن الأرصدة الإقليمية للبحر الأحمر وخليج عدن لاسماك القرش تتعرض الي الإفراط في الصيد بشدة. الإفراط في صيد الأسماك بواسطة سفن الصيد الصناعي في المياه القريبة من الشاطئ في خليج عدن أدى الي نضوب الحبار والكركند في المياه العميقة. سفن صيد الأسماك الصناعية والجرارات في البحر الأحمر شكلت ضغطا كبيرا على مخزون الروبيان وعلى غيره من الموارد البحرية الحية (عبر الصيد العرضي والآثار الكبيرة على الأنواع غير المستهدفة).

الإطار القانوني المتاح لإدارة مصايد الأسماك، وخاصة من خلال منهج نظام بيئي لمصايد الأسماك، ضعيف في العديد من الدول الأعضاء. النماذج المقبولة دوليا للإدارة التي أدرجت في القوانين المحلية وخطط تنمية إدارة مصايد الأسماك تظل محدودة. كما أن ضعف نظم الرصد والمراقبة والإشراف أيضا يعيق من القدرة على تنظيم هذا المورد الثمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرات المؤسسية والفنية لإجراء البحوث والدراسات وتقييم المخزون ما زالت ضعيفة. هذا ينبغي أن يعالج في منهج إقليمي للمراقبة من خلال هذا المشروع.

في السنوات الأخيرة، شهد الاقليم تطورا كبيرا في صناعة السياحة نظرا لجماله الطبيعي الخلاب، والطقس الجيد على مدار السنة وزيادة الإنفاق على أنشطة الرياضة المائية. ولكن هذه التطورات التي هي غير منضبطة بشكل كاف، تمثل تهديدا متزايدا على الموارد الموجودة التي تجعل المنطقة جذابة. المحافظة على الموائل الرئيسية والملامح الساحلية، مثل الأودية، وأشجار المنغروف، والحشائش البحرية والشعاب المرجانية من خلال مناطق محمية ممثلة، التي يمكن حمايتها وادارتها بشكل فعال لتوفير المنافع والخدمات المستدامة، يبقى تحديا مستمرا في جميع الدول الأعضاء في الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن.

المناطق الساحلية في جيبوتي، مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، واليمن، ممثلة على المستوى الإقليمي بواسطة الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، لا تزال تشكل الشريان الرئيسي لنقل النفط والمنتجات النفطية ذات الصلة، فضلا عن كونها تمركز مهم لانتاج النفط والصناعات ذات الصلة. هذا يتواصل في تمثيل مخاطر كبيرة من حدوث التسربات التشغيلية، والانسكابات وإلقاء المخلفات، واحتمال الاصطدامات الخطيرة في تزايد مستمر حيث أن هذه الصناعة وما يتعلق بها من حركة شحن في نمو مضطرد في هذا النطاق البحري الضيق، وخاصة من خلال عنق الزجاجة لقناة السويس. هذه الأنشطة تشكل مصدرالرئيسيا لتلوث البيئة البحرية والساحلية الحساسة في الاقليم.

في الحقيقة، فان المحفاظة على وحماية الموارد البحرية والساحلية في الدول الأعضاء في الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن تتطلب المزيد من الجهود لتحقيق أهدافها. في السياق العالمي، والتعريف المحلي للمشكلة، فان الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بدعم من البنك الدولي، سوف تقوم من خلال المشروع باستخدام ادارة قائمة على النظام البيئي كخيار أمثل لإدارة هذه الموارد و تعظيم المشاركة و فوائد المجتمعات المحلية.

المكون (1) من المشروع يركز على تحديد الخيارات الأنسب لتعزيز مبادئ المناطق البحرية المدارة. أعلنت المنطقة الريادية للمشروع في السودان بالفعل كمنطقة محمية منذ العام 2003. لذلك، قد لا يكون هناك حاجة إلى شراء أو استملاك أراضي. لكن تقسيم المناطق البحرية المحمية الي قطاعات بالرغم من أنه سيكون بدفع من المجتمعات، قد يقيد استغلال بعض السكان المحليين لبعض الموارد البحرية الطبيعية.

من ناحية أخرى، فان المكون (2)، سوف يوفر القدرات المؤسسية والفنية اللازمة للمجتمعات المحلية للانتقال إلى منهج ادارة قائمة على النظام البيئي وتوفير سبل عيش بديلة باستخدام وزراعة الموارد الحية البحرية مثل الأسماك وتطوير السياحة البيئية. هذا المكون قد يحد أيضا من حقوق استغلال بعض الموارد البحرية مؤقتا أو مكانيا.

ليس من المتوقع أن تتطلب تأثيرات المشروع المحتملة إعادة توطين، بما أنه لا توجد تدخلات مخططة مادية مما يمكن أن يؤدى إلى الاستحواذ على أو تقييد لاستخدام الأراضي أو الأصول. على أي حال، فان الإدارة السليمة للموارد الطبيعية قد تقيد الاستغلال التقليدي لهذه الموارد. لذلك، تم تطوير الاطار العملي (PF) هذا كإجراء وقائي لإدارة القضايا/الآثار الناجمة عن حقوق الاستغلال، وخاصة للمجتمعات المحلية وفقا لمتطلبات البنك الدولي وتمشيا مع سياسات الدولة.

3.1- الموقع المقترح للمشروع

المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب–جزيرة مكوار في البحر الأحمر في جمهورية السودان تمثل حالة خاصة بما أن المجتمع المحلي يقدم فرصة كبيرة لتطوير نموذج تجريبي وايضاح أنشطة التي تركز على الادارة القائمة على النظام البيئي (EBM)، نظرا لاعتماد المجتمعات الساحلية على مصايد الأسماك التقليدية. إشراك أصحاب المصلحة، وتنسيق السياسات وتفعيل التشريعات لدعم الادارة القائمة على النظام البيئي، المناطق البحرية المدارة والمنظمات المجتمعية وإدارة مصائد الأسماك؛ الإشراف على المنطقة البحرية المحمية والقدرات القوية في مراقبة الموارد؛ السياحة البيئية، والمساعدة الفنية لأفضل الممارسات لتربية الأحياء المائية ذات التأثير المنخفض مثل مزارع المحار واللؤلؤ وسبل العيش البديلة الأخرى، كلها قد تم تحيددها كعناصر يمكن إدراجها في مشروع تجريبي على مستوى المجتمع في هذ المنطقة. بالقرب من المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب، تم تنفيذ بعض المشاريع التنموية التي نفذتها بعض الجهات المانحة والمنظمات الطوعية الدولية في قرية محمد-قول ولكن ليس في قرية دنجناب. يهدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية من إدارة مستدامة للموارد البحرية داخل بيئتهم الساحلية. لذلك فان محور أنشطة المشروع سيكون في قرية دنجناب. هذه المشاريع اذا نسقت جيدا مع بعضها، ستؤدي الي تضافر الجهود لخلق سبل عيش بديلة. سيدعم المشروع منظمات المجتمع لفهم الآثار وامكانات سبل العيش التي اقترحها المجتمع مثل زراعة المحار أو غيرها.

2- وصف مشروع ادارة النظم البيئية للبحر الاحمر وخليج عدن/مرفق البيئة العالمي

الهدف التنموي للمشروع المقترح هو زيادة الفوائد الصافية من استخدام الموارد البحرية من خلال ادارة محسنة للمناطق البحرية المحمية بما في ذلك حماية الموارد ونظام تحفيز المجتمعات وتنسيق قاعدة معارف الموارد البحرية بين دول الهيئة الاقليمة للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن.

سيتم تحقيق هذا الهدف التنموي للمشروع من خلال المساعدات الفنية وبالأنشطة المنفذة على الارض بما في ذلك منهج قائم على الحقوق في استخدام الموارد البحرية وتطبيق مبادئ ادارة قائمة على النظام البيئي (Management Ecosystem-based).

1.2. مكونات المشروع

المشروع المقترح يحتوي على المكونات الأربعة التالية

المكون (1): تعزيز مبادئ مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المناطق البحرية المحمية.

هذا المكون سيختار مناطق بحرية محمية والتي ستؤخذ كنموذج تجريبي يخدم كمنطقة بحرية مدارة تتضمن تقسيم قطاعي واستخدامات متعددة تتوافق مع احتياجات ومنافع المجتمع المحلي، باستخدام عملية مشاركة مجتمعية. والأنشطة ضمن هذا المكون تشمل توفير التدريب والأنشطة اللازمة لتنفيذ أمثلة توضيحية واستخدام وتحديث إدارة المناطق البحرية الوطنية مع الوكالات المنفذة في شبكة الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. هذا المكون يركز أيضا على تحسين قدرة البلدان الأعضاء على تبادل المعلومات واختيار نماذج المناطق البحرية المدارة أو المحمية على أساس قدرتها الحالية وميزاتها النسبية وميزاتها البيئية. سيتم أيضا تدريب اعضاء المجتمع على ادارة المناطق البحرية المحمية القائمة على الحقوق ليتمكنوا من مراجعة و تحديث وتنفيذ خطط حماية وادارة المحمية بشكل فعال والانتقال الي الاستخدام المتعدد للمناطق البحرية المدارة.

من خلال هذا المكون، يمكن للهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، تعزيز شبكتها الاقليمية للمناطق البحرية المحمية وأيضا دعم الدول الأعضاء في تطوير مناهج إدارة قائمة على نظام البيئي أكثر شمولا، حيث يمكن مساعدة المجتمعات المحلية بالمشاركة في تحقيق التوازن بين استخدام الموارد والاستدامة والمساهمة في توفير اشراف أقوى على الموارد البحرية المتاخمة لهم. أيضا سيتم دعم فكرة إشراك القطاع الخاص في المحافظة على البيئة في إطار هذا النشاط.

المكون (2): تقوية قدرات المجتمعات الساحلية بالتحفيز لتحسين إدارة مصائد الأسماك وتحقيق سبل عيش من موارد أخرى.
المكون (2) سيوفر القدرات المؤسسية والفنية اللازمة للمجتمعات لاستخدام وحماية الموارد البحرية الحية لزيادة المنافع المتحصلة من الموارد على نحو مستدام. تطبيق المبادئ القائمة على الحقوق سيتم تجريبه لبناء مقدرة المجتمع ومجموعات المستخدمين على المفاضلة المرتبطة بالتنمية والتكاليف والفوائد التي تعود على المجتمع. اعطاء الاعتبار لدعم الحقوق العرفية على الموارد الطبيعية والأراضي: المشروع يعترف بالحقوق ويعطي الفرصة لاختيار بدائل لاستدامة سبل العيش اعتمادا على تلك الحقوق. سيكون هناك طرق أكثر شفافية ومنصفة وعادلة لتشارك مستدام للموارد؛ الصحة والتعليم وغيرها من فوائد الخدمات الأساسية والمساعدة الفنية لتحسين الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية.

أنشطة سبل العيش البديلة قد تشمل خلق فرص عمل في اطار الأنشطة التنموية المرتبطة بها، كالسياحة، والعمل كحراس للمحمية ... الخ. بالتنسيق مع الأنشطة المدرة للدخل في التدخلات الأخرى مثل المشاريع الجارية المنفذة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وجمعية الهلال الأحمر السوداني لتجنب ازدواج الفوائد للأسرة الواحدة وحرمان أخرى لضمان المساواة في توزيع الفرص المتاحة. أيضا من خلال عملية يقودها المجتمع المحلي، فإن المجتمعات الساحلية ستشارك في تطوير مبادرات مشاريع فرعية لسبل عيش بديلة، ومتابعة وتقييم قاعدة الموارد وتقييم الآثار لدعم قرارات مستنيرة من جانب المجتمعات. على أرض الواقع، سيتم تطوير أنشطة بواسطة المجتمعات المحلية ومنسجمة مع الأولويات الوطنية. الاستشاريين والمنظمات الطوعية ذوي الخبرة في مصايد الأسماك البحرية التي يقودها المجتمع المحلي وإدارة الموارد البحرية، سوف يساعدون في تسهيل بناء القدرات المجتمعية للمشاركة في إدارة المنطقة البحرية المحمية واعداد المشاريع الفرعية.

المشاريع الفرعية يمكن أن تشمل و لكن لا تقتصر على بعض تلك المشروعات التي ذكرت أثناء المشاورات ومنها:

- أنشطة تصنيع الأسماك التي تتضمن تجهيز السمك للاستهلاك المباشر أو للحفظ. الأنشطة التقليدية لتصنيع الاسماك تشمل اخراج الاحشاء، غسيل السمك، التقطيع، عمل الشرائح، التجفيف و التدخين.
- أنشطة الزراعة البحرية المحدودة لانتاج أصداف الؤلؤ في السودان.
- تخصيص مسارات للتنزه مشيا\مواقع التخييم للسياحة البيئية داخل المحميات الوطنية (هذا لا يتوافق مع اختيار الموقع في الموائل الحساسة).
- الانشطة التي تساعد على صيد السمك الترفيهي، الغوص ... الخ. لاغراض السياحة: عن طريق الخيام للتجمعات، الارصفة البحرية و القوارب.
- منشآت مراكز الزوار المبنية من المواد الطبيعية.
- مشاغل مجموعات نسوية لانتاج و بيع منتجات حرفية – اقامة المنشآت من مواد طبيعية.
- ايجاد أدلاء سياحيين عن طريق الترخيص و التدريب وتوفير الامكانات المناسبة.
- تدريب وتأهيل أعضاء من المجتمع للعمل كحراس.
- مصالح وأفضليات المرأة والشباب في سبل العيش البديلة ستعطى اهتماما خاصا كما ذكر في التقييم الاجتماعي (SA).

المكون (3): شبكة إقليمية للمراقبة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، تدعم إدارة الأنظمة البيئية واستفادة المجتمعات
هذا المكون سيبني على أنشطة المراقبة القائمة ويساعد في توحيد مناهج المراقبة بين الدول المشاركة ويجعل البيانات مقارنة ومتشاركة عن طريق تعزيز الشبكة الاقليمية للمناطق البحرية المحمية. سيساعد على توسعة المراقبة لتشمل بيانات اقتصادية - اجتماعية خاصة لمصائد الأسماك ومجتمعات المناطق البحرية المحمية. ايضا سيتم تعزيز بناء القدرات عن طريق اقامة ورش العمل وتبادل المعارف.

هناك مواقع بعينها سيتم اختيارها بواسطة وحدة إدارة المشروع بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، ستتم مراقبتها اثناء المشروع، والتي تشتمل على مناطق بحرية محمية ومناطق بحرية مدارة ضمن نطاق الشبكة الاقليمية وسيتم اعدادها لتقوية مقدرة الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والدول الاعضاء في التنسيق مع المجتمعات السهم. هذا يقدم فرصة للاستفادة من أحدث مؤشرات المراقبة في ادارة مصائد الأسماك للمشاركة على مستوى عالي اقليميا في مشاركة المعرفة عن مراقبة الموارد البحرية والسمكية. مراقبة البيانات الأساسية والمتغيرات الاخرى بين المناطق البحرية المحمية (MPAs) والمناطق البحرية المدارة (MMAs) التجريبية الواردة تحت المكون (1) و (2) ستسمح بمقارنة مخرجات تدخلات المشروع في المواقع المختارة في مقابل عدم وجود تدخلات. هذا سيوفر مسودات للدروس المستفادة من تطبيق الادارة القائمة

على النظام البيئي (EBM) والمناهج القائمة على الحقوق في البحر الاحمر وخليج عدن والتي يمكن أن تصل الي مستوى أعلى في كل الشبكة الاقليمية للمناطق البحرية المحمية.

ادخال المجتمعات ومجموعات أصحاب المصلحة منهم في المراقبة في النموذج التجريبي سيقدم فرصة اضافية ومهمة لمراقبة مصائد الأسماك والموارد بشكل أوسع. ستم تدريب المجتمع لكي يشارك في مراقبة والتحكم في ورصد مصائد الاسماك من خلال تعاونيات مصائد الأسماك. المراقبة البيئية ومراقبة الموائل سيتم تحسينها عن طريق دعم المؤسسات ذات الصلة للابقاء على برامج مراقبة مستديمة. سيتم تطوير معايير للمراقبة والنتائج و تبادلها من خلال شبكة المراقبة البيئية الإقليمية (REMN) بدعم من الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وكذلك من خلال الرابط الإقليمي للشبكة العالمية لمراقبة الشعاب المرجانية وغيرها من شبكات المراقبة العالمية. سوف يعزز ذلك المنظور الإقليمي وتقوية القدرات، والتواصل وتبادل المعرفة لأفضل الممارسات لتمتين التعاون الإقليمي وصنع القرار الوطني.

المكون (4): ادارة المشروع
هذا المكون من المتوقع أن يدعم مشروع مرفق البيئة العالمية بادارة فنية وإدارية ومشتريات وإدارة مالية. سيتم تنفيذ المشروع من قبل الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن، وسيتوافق مع متطلبات مرفق البيئة العالمي– المياه الدولية- ومتطلبات البنك الدولي في اعداد التقارير (على سبيل المثال تقديم صفحة انترنت لمرفق البيئة العالمية متوافق مع موقع المياه الدولية التعليمية)، وتوفير ملاحظات خبرة عن المياه الدولية، وتسليم اداة تتبع مرفق البيئة العالمية – المياه الدولية عند بداية المشروع، وتوفير التقييمات الخارجية لمنتصف ونهاية مدة المشروع، وقفل المشروع، وتقديم الدروس المستفادة وغيرها من معلومات المشروع إلى المياه الدولية التعليمية، وحضور مؤتمرات مرفق البيئة العالمية – المياه الدولية الذي يعقد كل سنتين.

2.2- مكونات المشروع ذات الصلة باطار العملية
من المتوقع أن تكون الأنشطة المرتبطة بالمكون (1) و (2) من المشروع فقط هي المحتملة لأن تتعرض للآثار البيئية والاجتماعية في المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب–جزيرة مكوار التي تم اختيارها لتنفيذ أبشطة ريادية في المشروع.

في السياق المحلي، فان الأنشطة الريادية ستخدم كمبادرة تجريبية لمنطقة بحرية مدارة تتضمن تقسيم قطاعي واستخدامات متعددة تتلائم مع احتياجات المجتمع المحلي وفوائده. تم اختيار المواقع بناء على قربها من المجتمعات الساحلية وبالتالي يمكنها أن تجذب السكان المحليين لتشجيع مشاركة ورعاية المجتمع. بالاضافة الي أن الأنشطة الريادية ستزيد جاهزية المناطق البحرية المحمية لتنفيذ منهج ادارة قائم على النظم البيئية، والقيمة المضافة من الانشطة، مقارنة بالانشطة المحلية الاخرى الجارية .

1.2.2- المكون (1): تعزيز مبادئ المناطق البحرية المدارة عن طريق تنفيذ يمشاركة أصحاب المصلحة.
المكون (1) سيتم تنفيذه من خلال أربعة أنشطة رئيسية. في حين أن هذه الانشطة تم تحديدها مسبقا، فان الانشطة التفصيلية ذات الصلة سيتم اعدادها في مرحلة لاحقة من المشروع. الأنشطة المقترحة تشمل:

النشاط (1):
بناء قدرات أصحاب المصلحة من المجتمع والمؤسسات الموجودة في المنطقة البحرية المحمية، في ادارة المنطقة البحرية المحمية القائمة على الحقوق والعمل على تشجيع ذلك كمنطقة بحرية مدارة بكفاءة برعاية قائمة على المجتمع.

النشاط (2):
تحديث الخطة الرئيسية بمدخلات من المجتمع وأصحاب المصلحة الآخرين وتنفيذ الخطة الرئيسية للمناطق البحرية المحمية المختارة التي تم تحديدها ولكن لم يبدأ التنفيذ فيها بعد. هذا يتضمن اعداد خطط تحفيز عملية متي ما تطلب الأمر، الحوافز بمكن أن يتم تحديدها بناء على وسائل متاحة في الدولة، مثل اعفاءات ضريبية لمداخيل مصائد الاسماك، التصاريح ... الخ. رسم الحدود والمراقبة وبناء القدرات للتنفيذ على مستوى المؤسسات.

النشاط (3):
اعداد سلسلة ارتباطات\زيارات تبادلية بين شركاء المنطقة البحرية المحمية في ما بين الدول الاعضاء في الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن. سيتضمن ذلك الدروس المستفادة (كل من النجاحات والتحديات) التي يمكن أن

يتشاركها أحدهم مع الآخر. نقاط القوة يمكن أن يحتفى بها\مشاركتها مع الآخرين وتقاط الضعف يمكن اختبارها لمعرفة الطرق الممكنة لتحسينها بناء على المعارف والمعلومات المتبادلة.

النشاط (4):
اعداد مواد تثقيف وتوعية عامة، التي تلقي الضوء على النجاحات للادارة القائمة على المجتمع للمناطق البحرية المدارة.

2.2.2- تقوية المجتمعات الساحلية بالتحفيز لتحسين ادارة مصائد الأسماك وتحقيق الفوائد البحرية الاخرى.
هذا المكون سيوفر القدرات المؤسسية والفنية اللازمة للمجتمعات لتبني مناهج قائمة على المشاركة وعلى النظم البيئية لاستخدام وحصاد الموارد البحرية الحية مثل مصائد الأسماك والسياحة. المبادئ القائمة على الحقوق والنظم البيئية سيتم تجريبها في موقعين مختارين مما سيسمح للمجتمعات اكتساب رؤية متكاملة وفهم الاستخدامات المستدامة للمناطق الساحلية، والمفاضلة المرتبطة بالتنمية والتكاليف والفوائد التي تعود على المجتمع. المجتمعات سوف تحصل على الدعم الفني لتطوير مشاريع فرعية لمبادرات بديلة لسبل كسب العيش، تقييمها وتقييم اثارها لمساعدة المجتمع على اتخاذ قرارات مستنيرة وتوفير الأساس لتكوين شراكات لتمويل المشروع وتنفيذ نماذج تجريبية خلال تعاقب مراحل المشروع. على الارض سيتم اعداد الانشطة بواسطة المجتمعات المحلية في تناغم مع السياسات الوطنية ومع اهتمامات المجتمعات.

تم التخطيط على أن هذا المكون سينفذ من خلال اربعة أنشطة رئيسية. في حين أن هذه الأنشطة تم تحديد الإطار العام لها مسبقا، فان الأنشطة التفصيلية ذات الصلة سيتم اعدادها في مرحلة لاحقة أثناء تنفيذ المشروع. الأنشطة المقترحة تشمل أربعة أنشطة رئيسية:

التشاط (1):
هذا يتضمن اعداد اطار عمل مؤسسي وقائم على الحقوق على مستوى المجتمع في توافق مع مبادئ الادارة القائمة على النظام البيئي والمطبقة على الموارد البحرية الحية.

النشاط (2):
بناء قدرات المجتمعات المحلية ومجموعات المستخدمين في استخدام المنطقة البحرية المحمية، مثل تعاونيات صائدي الأسماك وخلافها.

النشاط (3):
هذا النشاط يتضمن تقوية مشاركة المجتمعات من خلال التثقيف وتبادل المعرفة آخذين في الاعتبار الحقوق والمسئوليات لتحسين توافق المجتمع وبناء ملكية لحماية الموارد واستدامتها بما في ذلك تنفيذ المراقبة والتحكم وأنظمة الرصد لمصايد الأسماك.

النشاط (4):
هذا يتضمن دعم تحديد وتخطيط أنشطة اقتصادية مستدامة للموارد البحرية وتنفيذ نماذج مصغرة لمشاريع فرعية لبدائل سبل معيشة ذات آثار قليلة والتي تتوافق مع كل الضمانات البيئية والاجتماعية والتي أجمع عليها المجتمع.

3- متطلبات سياسة البنك الدولي لاعادة التوطين
سياسة البنك الدولي لإعادة التوطين القسري (OP 4.12) تهدف إلى الحماية من مخاطر الإفقار الناتج عن إعادة التوطين القسري في مشاريع التنمية. تجربة البنك تبين أن إعادة التوطين القسري في إطار مشاريع التنمية غالبا ما تؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية حتى اذا تم التخفيف منها.

1.3- تعريف اعادة التوطين القسري
يعرف البنك الدولي إعادة التوطين القسري بأنه "الإشارة إلى أي مشروع يؤدي الي نزوح الناس عن الأرض أو الموارد الإنتاجية، والذي يتسبب في نقل، وفقدان المأوى، وفقدان الأصول أو الاستحواذ على أصول مهمة للإنتاج، وفقدان مصادر الدخل أو وسائل سبل العيش، أو فقدان فرص استغلال المواقع التي توفر دخل أعلى أو أقل نفقات للشركات أو الأشخاص، اذا كان أو عدمه أن الناس المتأثرين يجب عليهم الانتقال إلى موقع آخر".

"قسري\غير طوعي" تعني الإجراءات التي يمكن اتخاذها دون رضى الشخص عن علم أو دون حق الاختيار. إعادة التوطين الطوعية هي فقط عندما يكون المتأثرين لديهم الخيار لرفض اعادة التوطين، وأنهم باي حال يعاد توطينهم بناء على موافقة وبعلمهم التام. هذا الاختيار الحر يحتاج إلى تحديد من خلال عملية تحقق مستقلة، وعندما لا يمكن تأكيدها، سوف تعامل إعادة التوطين على أنها غير طوعية\قسرية.

2.3- أهداف السياسة التشغيلية 4.12 (OP 4.12)

أهداف السياسة التشغيلية 4.12 هي:

- تجنب إعادة التوطين القسري قدر الإمكان، واستكشاف جميع البدائل الممكنة لذلك.
- متى ما كانت غير ممكنة، فان اعادة التوطين يجب أن تكون برنامج تنمية مستدامة، توفر الموارد الاستثمارية التي تسمح للمعاد توطينهم بالاستفادة منها.
- ينبغي التشاور مع المعاد توطينهم بطريقة مفيدة واعطائهم الفرص لتخطيط وتنفيذ إعادة توطين.
- ينبغي مساعدة هؤلاء الأشخاص لتحسين مستويات معيشتهم أو على الأقل استعادتها إلى المستويات التي كانت قبل النزوح.

استعادة الدخل، ومستويات المعيشة والمستويات الإنتاجية للأشخاص المتأثرين تشكل جوهر سياسة إعادة التوطين في البنك الدولي. على الرغم من ضرورة تصميم برامج إعادة التوطين للمساعدة في تحسين معايير مستويات المعيشة والدخل للسكان المتأثرين، الا أنه يجب بذل جهود على الأقل لاستعادتها إلى المستويات السابقة. تخطيط إعادة التوطين هو واحد من الآليات الرئيسية التي من خلالها البنك الدولي والدول الشركاء يعملون للتأكد من استعادة الدخول لجميع فئات الأشخاص المتأثرين بعد إعادة التوطين.

3.3- المستفيدون من سياسة اعادة التوطين

السياسة تغطي الأشخاص الذين فقدوا الأرض أو غيرها من الأصول، واستخدام الأراضي، أو استغلال الموارد الطبيعية كنتيجة مباشرة لمشروع ما. تغطي أيضا الأشخاص الذين قيد استغلالهم للموارد في المناطق المتاخمة بسبب إنشاء متنزهات أو مناطق محمية، حيث أن تقييد الاستغلال هذا يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مصادر رزقهم.

سياسة البنك الدولي لإعادة التوطين القسري تؤكد على الاهتمام الخاص باحتياجات الفئات الضعيفة بين هؤلاء المرحلين، وخاصة من هم دون خط الفقر؛ والذين لا يملكون أرضا والمسنين والنساء والأطفال والمجموعات الأصيلة والأقليات العرقية.

4.3- الصلة مع سياسات البنك الدولي الوقائية

مشروع الادارة الاستراتيجية للنظم البيئة للبحر الأحمر وخليج عدن قد يتطلب تحديد استغلال الموارد الطبيعية من أجل تنفيذ بعض مكوناته، وبالتالي، سيتم تفعيل سياسة البنك الدولي لإعادة التوطين غير الطوعي (OP 4.12). الادارة الاستراتيجية للهيئة الاقليمية للمحافظة هلى بيئة البحر الاحمر وخليج عدن لن تقوم بتمويل مشاريع فرعية تشمل إعادة التوطين أو حيازة الأراضي. بالتالي، فان جميع المشروعات ستقيم على أساس قدرتها على تعظيم الفائدة من استغلال الموارد الطبيعية. على أي حال، القرارات الإدارية حول المنطقة البحرية المحمية يمكن أن تشمل الحد من استغلال الموارد البحرية في المحمية البحرية. مثل هذه القيود المحتملة تتطلب تطوير إطار عملي (PF) الذي يصف العملية ومبادئ: أ) التنفيذ بالمشاركة؛ ب) معايير الأهلية للأشخاص المتأثرين؛ ج) تدابير مساعدة الأشخاص المتأثرين؛ د) آلية فض النزاعات والشكاوى؛ ه) ترتيبات التنفيذ، و) متابعة وتقييم الأثر الاجتماعي على المتأثرين لتخفيفه.

الجدول أدناه يوضح الآثار المحتملة لبعض المشاريع الريادية الممكنة، والمتعلقة بالاجراءات التشغيلية (OP 4.12).

الجدول (1): بعض المشروعات وإمكانية اتخاذ تدابير وقائية لتأثيراتها المحتملة

المشاريع الفرعية	تقييد الوصول
تعزيز مبادئ المناطق البحرية المحمية عن طريق ايجاد مناطق بجرية محمية مختارة عاملة من خلال تمكين واشراك المجتمع المحلي في مواقع تجريبية مختارة الساحلية.	

ترسيم الحدود تحديث الخطة الرئيسية بافادات من المجتمع و أصحاب المصلحة و تنفيذ الخطة الرئيسية للمناطق البحرية المحمية، و تقسيم المنطقة البحرية المدارة الي قطاعات. ترسيم حدود المنطقة البحرية المحمية.	ربما
بناء قدرات المجتمعات و المؤسسات صاحبة المصلحة المشاركة في المنطقة البحرية المحمية.	لا
تعزيز هذه كمناطق بحرية مدارة باشراف المجتمعات.	لا
تطوير سلسلة مشاركات و تبادل بين شركاء منطقة بحرية محمية من دولة عضو في الهيئة الاقليمية و أخرى.	لا
تطوير مواد تثقيفية و مواد رفع الوعي العام التي تلقي الضؤ على نجاحات المناطق البحرية المدارة بواسطة المجتمع.	لا
تقوية المجتمعات الساحلية لاستخدام منهج ادارة النظام البيئي، لتحسين إدارة مصايد الأسماك و تحقيق غيرها من فوائد الموارد البحرية في المناطق النموذجية المختارة	
وضع إطار مؤسسي و قائم على الحقوق، على مستوى المجتمع المحلي جنبا إلى جنب مع مبادئ الادارة القائمة على النظام البيئي المطبقة على الموارد البحرية الحية.	لا
بناء قدرات المجتمعات لفهم فوائد الموارد الخاصة بمنهج النظم البيئية للأسماك بناء القدرات في المجتمعات المحلية لفهم فوائد الموارد من مبادئ الادارة القائمة على النظام البيئي لمصايد الأسماك وكيفية توزيع هذه داخل المجتمع، بما في ذلك إنشاء خط قياس أساسي لحالة البيئة البحرية، و الاستخدامات الحالية و تأثيرها على وظائف النظم البيئية.	لا
تقوية المشاركة المجتمعية من خلال التثقيف و نشر المعرفة. تعزيز مشاركة المجتمع المحلي من خلال التثقيف و تبادل المعرفة، و مراعاة الحقوق و المسؤوليات لتحسين توافق المجتمع و بناء ملكية لحماية الموارد و استدامتها، بما في ذلك تنفيذ المراقبة و التحكم و أنظمة الرصد لمصايد الأسماك	لا
تنفيذ نظام متابعة و تحكم و مراقبة مصايد الأسماك.	لا
دعم تحديد و تخطيط أنشطة اقتصادية للموارد البحرية و عمل ايضاحات ذات مستوى أو تاثير منخفض لمشاريع فرعية لسبل عيش بديلة و التي تتوافق مع كل السياسات الوقائية و البيئية و الاجتماعية و التي توصل المجتمع الي اجماع عليها.	ربما لا، الأنشطة التي تؤدي الي اثارة سياسة ستستبعد من الدعم)
شبكة إقليمية للمراقبة البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية تدعم إدارة الأنظمة البيئية و استفادة المجتمعات	
دعم انشأ قاعدة بيانات قياسية و متكاملة للمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية و البيئية و الاحيائية و الكيميائية و الطبيعية.	لا
تحديث خرائط المهددات المهمة للموائل والتراثيات. استخدام دليل طرق المسح القياسية لخطة العمل الاستراتيجية (SAP) للعام 2004 وغيرها من الدلائل ذات الصلة كأساس لإجراء تحليل الفجوات في القدرات في كل بلد و مناهج المراقبة لكل مجتمع و كذلك تدريب أفراد المجتمع في دول الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر و خليج عدن. تحديث خرائط الموائل الهامة والتهديدات البشرية المعايرة المشتركة لأساليب المراقبة و تبادل الخبرات فيما بين الدول.	لا
تنظيم ورش عمل بين أفراد المجتمع و الوكالات العاملة في المراقبة لتحديد ما يمكن تطبيقه من المتغيرات النماذج التجريبية و مقارنة بين البلدان يجمع البيوفيزيائية مع المقاييس الاجتماعية-الاقتصادية، حيثما يكون ذلك عمليا	لا
تشجيع تطوير إطار إقليمي و انشاء مراقبة و ابحاث منسقة طويلة الأجل عن متغيرات النظام البيئي للشعاب المرجانية و عمليات الأنظمة البئيية، و كذلك دعم مراقبة المتغيرات البيئية الأساسية و تأثيرات الأنشطة المجاورة، و تعزيز المراقبة و التقييم المتعلقة بالأنشطة على اليابسة و تأثيرها على الموائل الساحلية.	لا

تنظيم تدريب للعلماء و طلاب البحوث و مدراء المناطق البحرية المدارة و قادة المجتمعات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحافظ على الطبيعة (IUCN) في الشبكة العالمية لادارة الشعب المرجانية (GCRMN).	لا
دعم إنشاء قاعدة بيانات متكاملة موحدة (للمتغيرات البيئية و الاجتماعية-الاقتصادية و الكيميائية والاحيائية والمتغيرات المادية.	لا

4- اطار العملية (PF)

تم تطوير الإطار العملي (PF) بشكل أساسي بناء على التقييم الاجتماعي والنتائج الميدانية واالتشاور مع الجمهور. وقد قام فريق الدراسة بعدد من الاجتماعات الفردية والجماعية خلال الفترة من 9 الي 16 يونيو 2012 وزيارة ثانية في 27 أغسطس 2012 الي المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب.

في كل اجتماع، استعرض الفريق المشروع بما في ذلك الأدوار المختلفة لشركاء المشروع، وتم نقاش مع أفراد أو مجموعات، المكونات الرئيسية والآثار الرئيسية المتوقعة، وتم استلام وتسجيل مخاوفهم ذات الصلة بالمشروع وآثاره الاجتماعية المحتملة.

المعايير والإجراءات الموضحة في الإطار العملي (PF) تشكل جزءا لا يتجزأ من المشروع. في الحالات التي يتسبب فيها المشروع في فرض قيود غير طوعية (قسرية) على استغلال الموارد الطبيعية والذي قد يؤدي إلى تأثيرات سالبة على مصادر الرزق، ينبغي التأكد من أن يتم مساعدة الأشخاص المتأثرين في استعادة أو تحسين سبل عيشهم بطريقة تسهم إسهاما كبيرا في الاستدامة البيئية للمنطقة البحرية المحمية. الاطار العملي (PF) يشرح منهج المشاركة الذي عن طريقه سيتم تناول العناصر التالية:

أ- اللتنفيذ بالمشاركة.
ب- معايير الأهلية للأشخاص المتأثرين.
ت- تدابير مساعدة الأشخاص المتأثرين.
ث- آلية حل النزاعات ومعالجة الشكاوى.
ج- ترتيبات التنفيذ.
ح- متابعة وتقييم الأثر الاجتماعي لتخفيف الاثر على المتأثرين.

1.4- خطة العمل

هناك أحكام مختلفة لوضع قيود على استغلال الموارد الطبيعية في المناطق المحمية بخلاف تلك المطلوبة للحالات التي تنطوي على أخذ الأراضي؛ كما أشير سابقا فانه في الأساس هناك حاجة لإطار عملي (PF)، قبل تنفيذ أي مشروع ينطوي على اعادة توطين (تقييد)، ينبغي إعداد خطة، ويصادق البنك الدولي على خطط العمل المطلوبة في مرحلة تنفيذ كل مشروع، قبل فرض قيود الاستغلال المتوخاة. ينبغي لخطة العمل وضع تدابير التخفيف المحددة لمساعدة الأشخاص الذين حرموا من استغلال الموارد الطبيعية داخل المتنزهات والمناطق المحمية، وكذلك وضع ترتيبات التنفيذ. سيتم إعداد خطة العمل بمشاركة فاعلة من المجتمعات المحلية المتأثرة وسيمول المشروع الإنشطة المتفق عليها أثناء التنفيذ.

سياسة إعادة التوطين القسري تتتطلب أن يتم تحديد طبيعة القيود المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية في المناطق المحمية، فضلا عن نوع التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية، وذلك بمشاركة من الأشخاص المتأثرين خلال تصميم وتنفيذ المشروع .

ليس من الممكن اعداد خطة العمل في هذه المرحلة من مشروع الادارة البيئية الاستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن – الادارة البيئية و الاجتماعية (RSGA SEM) لأن الأنشطة تحت المكون (1) و (2) والتي قد تؤدي إلى التقييد القسري على استغلال الموارد الطبيعية، داخل المنطقة المحمية، لم يتم تحديدها بعد. عليه في هذه المرحلة، فإنه يمكن فقط الإشارة بشكل موسع إلى أن مثل هذا التقييد (المحدد بشكل اجمالي) قد يحدث و يتم التعرف على فئات الناس التي يمكن أن تتأثر. بالتالي، ليس من المجدي إجراء تعداد أو تقديم تقدير دقيق لمجموع السكان الذين قد يتتأثروا، ما لم يتم القيام باستنتاج صلب في هذه المرحلة بشأن الأنشطة المقترحة.

بناء عليه، فان الاطار العملي (PF) سيكفي خلال مرحلة إعداد المشروع، في حين خطط العمل (PoAs) قد يحتاج إلى اعداد أثناء تنفيذ المشروع. على اي حال، فان محتويات وهيكل خطة العمل موضح فيما سيأتي لدعم التنمية خلال التنفيذ.

منسق المشروع/و لجان التنفيذ والمتابعة كما هو موضح في الملحق (2) ستحدد الحاجة إلى خطة عمل عندما يؤثر التقسيم الي قطاعات على أي مجموعة من المستخدمين لاستخدامهم العرفي للموارد البحرية في المنطقة البحرية المدارة. منسق المشروع سوف يسلم خطة عمل الي لجنة تسييراللمشروع للمصادقة عليها، ثم يتم تنفيذها بالتعاون مع لجان المجتمع المحلي ويمكن أن يحصل على الدعم الفني من النشطاء المحليين العاملين هناك، مثل هذه المنظمات الطوعية والسلطات المحلية التي أشير اليها في الملاحق.

2.4- التنفيذ بالمشاركة

أظهر التقييم الاجتماعي (SA) (الملحق الأول) أن مشاركة الأفراد والأسر محدودة، فيما يتعلق بمستويات المشاركة العامة الحالية في اتخاذ القرارات والتخطيط وتنفيذ السياسات ذات الصلة بالمنطقة البحرية المحمية، وتحتاج الي جهود مناسبة لمعالجتها من خلال توجيه ادوات تحفيز مجتمعية مثل لجان التخطيط والتنفيذ والمتابعة، اما بناء على تعزيز قدرات المنظمات المجتمعية القائمة مثل لجان تنمية القرى واللجان الشعبية للقرى والجمعيات التعاونية للصيادين أو إنشاء أدوات جديدة أكثر تخصصا، مثل لجان الحفاظ على البيئة التي يمكن تنظيمها وإنشاءها ويتم تفويضها عن طريق الأوامر المحلية، التي تصدرها الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات أو المحليات مع وجود أدوار ومسؤوليات واضحة. الإطر القانونية القائمة تسمح بمثل هذا النوع من الابتكارات. ينبغي أن تكون هذه التشريعات شاملة ومتعددة الأغراض وتعكس أمور البيئة، وأن تكون مرفقة مع الخطط ومع لوئح التنفيذ، في حين أن متابعة تنفيذها ستكون مهمة دائمة. ينبغي لهذه التشريعات أيضا البناء على المعارف المتعلقة بالقانون العرفي واللوائح المتضمنة للوسائل الأصيلة في إدارة البيئة وصونها.

لغرض عملية التخطيط بالمشاركة لتحديد القيود، والترتيبات الإدارية، والتدابير المتخذة لمعالجة الآثار الواقعة على المجتمعات المحلية، وإنشاء الجديد من هذه الآليات الاكثر تركيزا، مثل لجان الحفاظ على البيئة أو مشروع المحميات الافريقية المنفذ منذ العام 2004، وخطة القرى للإدارة البيئية، أو أي آلية أخرى مناسبة حسبما يرى المنفذ، الذي سوف يتم تعيينه من قبل الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن. هذه الجسم يجب أن يمثل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمعات القرى والصيادين، وزعماء القبائل والنساء والشباب وادارة حماية الحياة البرية، هذا على مستوى القرية، أما على مستوى المحلية، فينبغي أن يوجد جسم أعلى ليقوم بالاشراف الكلي وإعطاء دعم سياسي وقانوني، ويجب أن يرأسه ممثل للمحلية والذي سوف يكون قادرا على إضفاء الشرعية لهذا الجسم عن طريق اصدار وتأسيس أطر عمل تنظيمية. سيتم تفويض هذا الجسم عن طريق الأوامر المحلية، التي تنتجها الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات أو المحليات مع وجود أدوار ومسؤوليات واضحة. الإطر القانونية القائمة تسمح بمثل هذا النوع من الابتكارات. ينبغي أن تكون هذه التشريعات شاملة ومتعددة الأغراض وتعكس أمور البيئة، وأن تكون مرفقة مع الخطط ومع لوئح التنفيذ، في حين أن متابعة تنفيذها ستكون مهمة دائمة. ينبغي لهذه التشريعات أيضا البناء على المعارف المتعلقة بالقانون العرفي واللوائح المتضمنة للوسائل الأصيلة في إدارة البيئة وصونها. يمكن للأدوار والمسؤوليات الرئيسية للمستويين المقترحين، قرية ومحلية أن تكون على النحو التالي:

أ- تحديد القيود وفقا لوظائف القطاعات المقترحة كما هو موضح في الخطة الرئيسية للمنطقة البحرية المحمية ومراجعة أنماط الإدارة المختلفة لضمان الأداء السليم للمحمية البحرية والتخفيف قدر الإمكان من شدة الأثر.
ب- الترتيبات الإدارية، مثل تحديد مستوى التقييد لأي قطاع في المحمية والحجم والوقت المسموح به لاستخراج المنتجات البحرية، ونوع معدات الصيد ... الخ.
ت- وضع التدابير الممكنة لمعالجة الآثار الواقعة على المجتمعات المحلية.
ث- تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف المعنية.
ج- وضع خطة تشاور مع السكان المتأثرين ووضع إطار زمني لتنفيذ هذه الأدوار والمسؤوليات.
ح- اقتراح خيارات لتقوية أنشطة وتصميم المشروع.
خ- اقتراح إطار عمل قانوني شامل، الذي يضمن الفعالية في اتخاذ القرارات خلال تخطيط وتنفيذ مكونات المشروع.

كل الأدوار والمسؤوليات المذكورة أعلاه ستتلقى الدعم الفني من المنفذ الذي سوف يتم تعيينهم من قبل الهيئة الاقليمية. هذا المنفذ له دور هام يضطلع به في المراحل الحاسمة العديدة من العملية المبينة أعلاه، مثل هذه القرارات يجب أن تقوم على فهم راسخ للسياقات الاقتصادية الاجتماعية والاحيائية.

وصف الأشخاص المتأثرين من المشروع
استنادا إلى التقييم الاجتماعي (SA)، فان 30 – 35% من الأسر قد تتأثر بشكل مباشر بتقييد استغلال الموارد البحرية ومصايد الأسماك، أي أولئك الذين يعتمدون على صيد السمك كمصدر رزق أساسي، وكذلك النساء المعتمدات على أنشطة صيد السمك العادية لأن سبل عيشهن في إصلاح شباك الصيد. التقييد أيضا يمكن أن يؤثر على العاملين في المهن المرتبطة بمصائد الأسماك. (العاملين في الأعمال الصغيرة والمحلات التجارية والمطاعم، ووحدات المحلية وحراس المنتزهات البحرية، واصلاح القوارب الخشبية، وعمال اليومية في إنتاج الملح.)

3.4- معايير الأهلية وتدابير مساعدة الأشخاص المتأثرين
أثناء عملية التشاور، ركز الحوار على تعزيز المنهج القائم على احتياجات المجتمع التي تساعد على تعزيز الادارة الفعالة طويلة المدى للنظام البيئي البحري والالتزام الشامل لكل أصحاب المصلحة في اللعبة. تم الاتفاق على معايير تشاركية مختارة لمساعدة المجتمع على تجريب مبادرة مشاريع صغيرة، مثل (أ). تاريخهم الطويل من الاعتماد على الموارد البحرية (ب) أهمية الأنشطة القائمة على الموارد البحرية للمجتمعات المحلية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة والتي قد تتأثر، (ج) القبول والاهتمام القوي في مشاركة المجتمعات المختارة/المتأثرة على مستوى نظام الإدارة المشتركة والتي تأخذ في الحسبان أيضا التقييد العرفي على صيد الأسماك والأشكال العرفية لإنفاذ هذه القيود، (د) الاستجابة المحلية لتشجيع مبادرات النوع الاجتماعي (Gender) والشباب.

4.4- معايير مساعدة الأشخاص المتأثرين
يتوقع أن يساعد المشروع أولئك المتأثرين بالتقييد المحتمل على استغلال الموارد في خطة إدارة المنطقة البحرية المحمية (MPA) المحدثة، من خلال أنشطة سبل العيش البديلة التي تهدف إلى المحافظة على أو تحسين مستويات المعيشة. الاشخاص المتأثرين من المشروع المذكورين أعلاه سيعتبرون أولوية للاستفادة من استثمارات سبل العيش البديلة. بالإضافة إلى ذلك، فانه بالنسبة لأولئك المعتبرين مؤهلين، سيتم إعطاء الأسر المتأثرة الفرصة لاتخاذ قرار بشأن خيارات سبل العيش البديلة، اما كمجموعة أو أفراد قد يفضلون العمل بمفردهم، وطريقة استعادة سبل كسب عيشهم هي خيارهم. الاعتبارات الرئيسية هي (أ) الأسر المتأثرة نفسها تقرر ما تريد من الأنشطة التي تقوم بها، بشكل فردي أو كمجموعة خلال فترة الحظر، (ب) الخيار أو الخيارات المختارة لها الوعد الكامل أن أي دخل ضاع سيتم تعويضه.

حيث القرى مستعدة وموافقة على المشاركة في الإدارة المشتركة لأنشطة المشروع، سيقوم المشروع على المستوى المحلي بالمساعدة في البداية لتحديد ما إذا كانت المنظمات التقليدية التي لها قواعد ادارة عرفية، موجودة بالفعل وما هي قضايا إدارة مصايد الأسماك التي واجهوها في التعامل معها، مثل ترسيم حدود المجالات، والقيود العرفية المفروضة على استغلال الموارد، والنزاعات الإقليمية على مناطق الصيد التقليدية من قبل الأسر بعينها أو مجموعات عرقية، أو الإفراط في الصيد. بما أن هناك القدرات ضعيفة، فإن الموظفين المعينين أو المنظمات الطوعية المحلية سيعملون معهم ومع نظمهم التنظيمية القائمة كأساس للإدارة المشتركة. الإدارة المشتركة تؤسس لمساحة لأصحاب المصلحة (المنظمات المحلية و الدولة) للتداول وتنفيذ إدارة مستدامة، وأن تكون خلاقة في كيفية جعل القانون أكثر فعالية واجتماعيا فقط في حالات معينة. المنظمات \الطوعية غير الحكومية، بالتعاون مع الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، ستحتاج إلى إنشاء مجموعات من خلال عقد اجتماعات إعلامية تشاركية على نطاق المجتمع المحلي. يجب أن تشارك جميع الأسر العاملة في صيد السمك ورجال الأعمال والمسوقين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين لهم مصلحة كبيرة في صيد الأسماك، في المناقشات والقرارات حول تشكيل لجنة المجتمع للإدارة المشتركة.

أثناء التنفيذ، فان الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من خلال نقطة الاتصال في الوزارات المعنية في السودان، يمكن أن تتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية لتقديم المشورة والنصح بشأن المسائل الفنية، وتوفير التوجيه بشأن الأطر الإدارية والقانونية، حسب الحاجة. أيضا، فإن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقدم المساعدة الفنية للتعاونية الأساسية أو عمل الجمعيات، بما في ذلك محو الأمية، والتدريب على الحسابات، والمهارات الأساسية لإدارة مصايد الأسماك.

وأخيرا، على أساس البعد الإقليمي للبرنامج، سوف يكون من الضروري ربط المجموعات في شبكة أو منظمة مجتمع، وتوفير مظلة للتعاون منسجمة مع القانون الوطني. سيقوم المشروع بالتعاون مع المجتمعات المحلية بحيث يقوم الفريق بعرض

المشروع بما في ذلك الأدوار المختلفة لشركاء المشروع، يناقش مع الأفراد أو المجموعات المكونات الرئيسية والآثار الواسعة المتوقعة، ويتحصل ويسجل مخاوفهم ذات الصلة بالمشروع وآثاره الاجتماعية المحتملة.

يجب أن يكون هناك عناية خاصة لتمثيل الأسر المتأثرة من خلال تعيين ممثليها في الجسم المقترح المذكور أعلاه لجنة التسيير الوطنية (NSC) حتى الوصول إلى خيارات دخل بديلة مرضى عنها والتي سيتم تضمينها في المشروع. هذه التدابير يجب أن توضع موضع التنفيذ قبل أن يتم انفاذ فرض القيود، يمكن تحقيق ذلك بالآتي:

- ينبغي تصميم تدابير خاصة من أجل الاعتراف والدعم بالحقوق العرفية على الأراضي والموارد الطبيعية. (مثلا: المشروع يعترف بشهاداتهم الموثقة ويعترف بحقوقهم ويعطيهم الفرصة لاختيار خيارات لاستعادة سبل عيشهم اعتمادا على هذه الحقوق).
- طرق أكثر شفافية ومنصفة وعادلة لتشارك استدامة للموارد؛
- الحصول على موارد بديلة أو بدائل وظيفية.
- أنشطة سبل عيش بديلة؛ (خلق فرص عمل في الأنشطة الإنمائية المرتبطة بها، السياحة، ... الخ وحراس في المنطقة البحرية المحمية.
- الحصول على عمل، على سبيل المثال كحراس في المنتزه.
- مساعدة فنية لتحسين الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية. مثل الإرشاد والتدريب على تربية الحيوانات وإعادة تأهيل المراعي وحصاد المياه على مستوى صغير.
- تنسيق تدخلات ادرار الدخل في المشاريع الأخرى الجارية مثل مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وجمعية الهلال الأحمر السوداني لتجنب مضاعفة الفائدة للأسرة الواحدة و حرمان أخرى لضمان المساواة في توزيع الفرص المتاحة.

تم الاستخدام الكامل للتقييم الريفي السريع (PRA) لفرز وترتيب تفضيل الأسر في اختيار خيارات سبل العيش المجدية المناسبة وسيساعد في تنقيح الاختيارات وجعلها أكثر قبولا لهم.

سيتم أيضا تقديم حوافز الي الأشخاص المتأثرين للمشاركة في أنشطة المشروع. عن طريق المشاركة في سبل العيش البديلة. المجتمع والمشروع سيحددان أكثر تلك المشروعات جدوى. الشعور بالاجماع حول البدائل سيحفز المجتمع على المشاركة.

التشاور مع أصحاب المصلحة

تم من أجل إعداد وإتمام هذه الوثيقة تنفيذ ثلاث مهمات لجمع المعلومات والتشاور مع أصحاب العلاقة. وقد بينت تفاصيل هذه المهمات في الملاحق 2، 4،3 من الوثيقة. المهمة الميدانية الأولى نفذت خلال شهر يونيو 2012م وقد هدفت بشكل أساسي إلى جمع المعلومات لإتمام التقييم الاجتماعي الاقتصادي. المهمة الثانية نفذت خلال شهر أغسطس 2012م وقد هدفت إلى تعريف أصحاب العلاقة بالمشروع واستمزاج رأيهم في التنفيذ والتوافق على آلية التظلم وحل النزاعات. أما المهمة الثالثة فقد تم تنفيذها في ديسمبر 2012م وقد كانت أوسع في إطارها من المهمات السابقة من حيث عدد وتنوع المشاركين والمواضيع التي تمت مناقشتها. فقد عقد خلال هذه المهمة أربعة اجتماعات تشاورية مع أصحاب العلاقة اثنان في قرية دنجناب واثنان في قرية محمد جول، اجتماع مع الرجال وآخر مع النساء في كل من القريتين. وقد تعدد أصحاب العلاقة المشاركين في هذه الاجتماعات بحيث شملت ممثلين عن المجتمع المحلي وعن الإدارات الحكومية المختلفة المعنية بموضوع المشروع. وقد تم خلال كل من هذه الاجتماعات مناقشة تفصيلية لمكونات المشروع والآثار البيئية والمجتمعية المتوقعة لتنفيذه، آلية التظلم وحل النزاعات وعرض الأنشطة الرديفة المدرة للدخل. وقد تم الوصول إلى توافق حول هذه المواضيع وأبدى أفراد المجتمع المحلي من القريتين اهتماما كبيرا في المشروع وترحيبا واستعدادا للمشاركة في تنفيذه. كما أكد ممثلو الإدارات الحكومية أن أنشطة المشروع ستأخذ بعين الاعتبار مصلحة المجتمع المحلي وموروثه الحضاري. سواء كان ذلك في مجال حماية المنطقة البحرية المدارة أو في اعتماد أنشطة الدخل الرديفة.

تم القيام بعملية مشاورات مجتمعية بتركيز خاص على المجتمعات المتأثرة المحتملة لمعالجة ومناقشة والاتفاق على آثار المشروع على سبل معيشتهم وتحديد تدابير التخفيف الاجتماعية خلال تنفيذ المشروع كما هو مشار اليه بوضوح في ملحق المشاورة. المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب هي منطقة بحرية محمية متعددة الاستخدامات وعلى ذلك، فقد تم الاتفاق

علي المضي قدما في تقسيمها الي قطاعات والذي هو أمر حاسم بالنسبة للاستدامة من أجل التنفيذ والإدارة الناجحين. أهداف تقسيم المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب الي قطاعات هي:

- لمساعدة مجموعات المستخدمين كلها في المنطقة البحرية المحمية من القيام بانشطتها بطريقة متوافقة مع المحافظة على التنوع الاحيائيي والاستخدام المستدام.
- لتقليل النزاعات بين مختلف مجموعات المستخدمين.
- توفير إطار مكاني شامل للتخطيط والتنمية داخل المنطقة البحرية المحمية متوافق مع الاستخدام طويل الأجل والمستدام والحفاظ على التنوع الاحيائي للمنطقة؛

هذا يجب أن يتحقق عن طريق:
- التنظيم العملي بين الاستخدامات غير المتوافقة بعضها مع بعض.
- توفير مناطق التي تتم داخلها العمليات الطبيعية الأساسية (مثل تربية الأنواع المهمة تجاريا/بيئيا أو الأنواع المهددة/الواقعة تحت خطر) يمكن أن تستمر في التواجد دون عائق.
- توفير مناطق يمكن للأنواع المهددة بالانقراض، أو الضعيفة والموائل الحرجة، أن توجد داخلها دون عائق.

تم الإبقاء على التقسيم الأولي للمناطق البحرية المحمية الي قطاعات بسيط بسبيا. تقسيم المناطق البرية والبحرية كليهما الي قطاعات سيصبح أكثر تعقيدا مع نمو المنطقة البحرية المحمية. سيتم تطوير ذلك بالتشاور مع السكان وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة من خلال عملية حساسة وحذرة للنزاع.

بشكل عام و وفقا لمبادئ الادارة القائمة على النظام البيئي والتي تؤكد على منهج المشاركة وتعتمد على آليات إدارة يحركها المجتمع، فانه يمكن ايجاد تناغم بين أجهزة القانون العرفي والإدارة التشاركية، في التنفيذ والمراقبة وكذلك في دعم الإطار القانوني والإداري الذي هو متجذر عميقا في تقاليد المجتمعات، ويحظى بالاحترام، وبالتالي الالتزام من أفراد المجتمع. بالنظر إلى تاريخ البجا كرعاة رحل، من المفهوم أن السلف (silif) ينطبق على البيئات الارضية\البرية في معظمه. بالنسبة لمجتمعات صائدي الأسماك في قريتي دونقوناب و محمد- قول، على اي حال، هناك بعض القواعد و الأنظمة المطبقة على إدارة و استخدام الموارد البحرية و التي يمكن النظر اليها على أنها تنطبق عليها تسمية السلف البحري.

5.4- آلية حل النزاعات والشكاوى

بشكل عام، فان الشكاوى سيتم النظر فيها وحلها على المستوى الادنى الممكن (القرية) وسيت أخذها إلى المستوى الأعلى التالي، فقط عندما يثبت أنه لا يمكن حل المشكلة في المستوى الأدنى. أيضا، يفضل أن تحول العمليات غير الرسمية الي عمليات رسمية، إدارية أو قضائية أولا بأول. على أي حال، حيث لا يمكن أن تحل الشكوى رسميا، فان الشاكى دائما له\لها الحق في رفع القضية الي المسؤولين الإداريين أو القضائيين المناسبين بالطريقة المبينة في التشريعات الوطنية ذات الصلة. بالنسبة للمظالم المتعلقة بالمشروع فان نقطة الاتصال الأولى سيكون المنسق الوطني. سيدعم المنسق الوطني القرار بالتنسيق مع السلطات المحلية الموضحة أدناه، وكذلك بدعم من وحدة تنسيق المشروع ومستشارها الاجتماعي.

يوصى بأن يتم حل الشكاوى أو المظالم داخل المجتمع في أسرع وقت ممكن، وعلى المستوى المحلي، وذلك باستخدام الآليات التقليدية لتسوية النزاعات حيثما كان ذلك ممكنا. حيث أن حل الخلافات يتم عن طريق الترضيات المحلية، فمن المهم التأكد من أن يخصص وقتا كافيا للمجتمع لمناقشة وحل القضية أو القضايا. يمكن للمنظمات غير الحكومية المعينة أو أي وكالة أخرى أن تعمل كوسيط في هذه العملية، للمساعدة في ضمان أن يسمع صاحب الشكوى بشكل منصف. من المتوقع أن يصل الفريق عموما الي قرار عن طريق الاجماع بعد نقاش مجتمعي طويل والكثير من الاجتماعات أو "جلسات استماع" حول مواضيع التقييد، قد لا يكون هناك إجماع بين كل عائلات الكثيرة في القرية. لهذا السبب، قد تعمل المنظمات غير الحكومية كوسيط لتسوية الخلافات في وجهات النظر ومحاولة حل هذه المسألة على المستوى المحلي. على أي حال، عندما لا يمكن أن حل المشكلة على مستوى المجتمع المحلي، فانه يمكن إحالتها إلى اللجنة العليا المكونة على مستوى المحلية بدعم من المنسق الوطني، على النحو الذي اقترحه المجتمع خلال المشاورات (انظر المرفق).

لتسوية المنازعات وآلية الشكاوى، هنا تبدأ العملية على المستوى الأدنى (لجنة القرية) وستتم إدارة الشكاوى والتظلمات بواسطة المجلس (لجنة عرفية بجاوية لمعالجة النزاعات الناجمة عن أسباب مختلفة) يمكن للمشروع اعتماد لجنة محلية للتظلمات

والشكاوى، مكونة من: ممثل للمشروع، وممثل عن المجتمع المتأثر، وشخص وسيط يجب أن يكون مستقلا كطرف محايد، (على سبيل المثال معتمد المحلية أو زعيم مجتمع). أيضا، فان المنظمة الطوعية الوطنية المحلية مثل جمعية ايتباي، التي أوصى بها معتمد المحلية، وبعض الجهات الفاعلة المحلية يمكن أن يلعبوا دور الوسيط والمساعدة على ضمان الاستماع المنصف لأصحاب الشكاوى. بشكل عام، فان الشكاوى سيتم النظر فيها وحلها على المستوى الادنى الممكن (المجلس) وسيتم أخذها إلى المستوى الأعلى التالي، فقط عندما يثبت أنه لا يمكن حل المشكلة في المستوى الأدنى، والشاكى له الحق في رفع قضيته\قضيتها الي الجهات الإدارية أو القضائية المناسبة. وبشكل عام، لن يتطرق المشروع إلى الأنشطة التي ليس هنالك توافق محلي عليها. أو تلك المتعلقة بنزاعات لم يتم الفصل فيها.

تم اقتراح أن مفهوم القانون العرفي البحري (السلف البحري)، المبني على القانون العرفي الموجود للبجا، يمكن أن يكون مفيدا للغاية لمجتمعات البجا التي تعتمد على الموارد البحرية في معيشتها. من خلال ذلك فانهم سوف يكونون قادرين على إضفاء الطابع الرسمي على القواعد والممارسات القائمة من السلف المتعلقة باستخدام وإدارة الموارد البحرية، وتخصيص وملكية هذه الموارد وجعلها متماشية مع اللوائح التي طورت للمحمية. بمجرد الاعتراف بها كجزء من القانون العرفي، فان أي قضايا تتعلق بالعقوبات وعلى تخصيص الموارد، أو محاباة، يمكن التعامل معها بأسلوب وفقا للقيادة النموذجية للبجا. بناء على السلف البحري، يمكن أن لهذا القانون العرفي أن يوضع في صميم عمليات تخطيط الإدارة البيئية للمحمية، وإضفاء الطابع الرسمي عليه بربطه بقوانين السودان الاتحادية وبالقوانين الولائية والقواعد والأنظمة المتعلقة بالإدارة العامة للمناطق البحرية المحمية.

ستحتفظ ادارة المشروع بسجل للشكاوى الواردة، ونتيجة محاولات حلها. سوف تضمن هذه المعلومات في التقارير الدورية عن سير العمل. ينبغي أيضا أن يكون هناك مستوى أعلى لتلقي الطعون. الشئ الاهم، ينبغي أن يكون الوصول إلى هذه الأجسام مكفول لجميع الأفراد والأسر في المجتمعات المحلية المستهدفة بما في ذلك أولئك الذين يمكن أت يتأثروا بشكل غير مباشر بسبب تنفيذ أنشطة المشروع. خطر النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين القرى والمجتمعات المحلية والأسر أثناء تنفيذ اطار العملية (PF) هو أمر هام ويجب معالجته. وفي هذا السياق، فان كلا من العناصر القبلية (الاستباقية) والآنية (رد الفعل) لتسوية المنازعات والنزاعات والمظالم يمكن اعتمادها. ولا ينبغي للمشروع التدخل في القضايا العالقة.

المنهج الاستباقي

النزاعات تنشأ في كثير من الأحيان نتيجة للاختلافات في التصورات أو الفهم، وسيتم تبني منهج استباقي في محاولة تجنب النزاعات قبل أن تبدأ. وهذا يشمل:

أ- نشر وكشف المعلومات الأساسية وخلفية المشروع؛ على أوسع نطاق.
ب- توضيح معايير الأهلية للحصول على المساعدة، في إطار العملية (PF).
ت- توضيح واجبات و مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة في العملية.
ث- تدريب المجتمع على الحفاظ على البيئة وبناء القدرات فيما يتعلق بقيمة المناطق المحمية، والتهديدات التي تتعرض لها والخيارات التي توفرها والتخفيف.

آليات إدارة النزاع بين قبائل البجا مرتبطة بالقيام بأفعال وإجراءات ترمي إلى منع وحل النزاعات. في جميع الحالات ينبغي التأكيد على أن تبني منهجا من أسفل إلى أعلى، من المرجح أن يكون أكثر فعالية من التدابير المفروضة من فوق أو من الخارج. هذه الخطوات تم القيام ببعضها أثناء المشاورات والبعض الآخر سوف يقوم أثناء المرحلة المبكرة من تنفيذ المشروع. النشر الواسع للمشروع باستخدام جميع آليات نشر المعلومات مثل "سكناب" (SKANAB) ستكون مفيدة لنقل معلومات المشروع الي المجتمع قاطبة.

منهج رد الفعل

كخطوة أولى في هذه العملية، ينبغي بذل جهد لتسوية النزاعات وديا عن طريق الوساطة على مستوى المجتمع المحلي استرشادا بآليات السلف عند البجا بمساعدة من المنسق الوطني كما ذكر سابقا. إذا تصاعد الخلاف، ينبغي أن يعالج بواسطة الآلية المقترحة المذكورة أعلاه.

6.4- ترتيبات التنفيذ

ينبغي أن تعكس ترتيبات التنفيذ في خطة عمل، وينبغي إعداد خطة العمل سويا مع الجسم الممثل للمجتمعات المتأثرة، سواء كان لجنة، أو معايير ويجب أن تعكس مشاركة المجتمع الحقيقية. سوف تصف القيود المتفق عليها، وخطط الإدارة، وتدابير مساعدة النازحين والترتيبات لتنفيذها. الخطة ستحدد أدوار الجهات المعنية المختلفة ومسؤولياتها مع اعداد إطار زمني واضح للإعمال المتفق عليها. هذا قد يشمل في جملة أمور، القيود ومستوياتها وفقا للوظائف المحددة لكل قطاع، على سبيل المثال الإطار الزمني للوصول المحدود لاستخراج الموارد البحرية، والوقت المسموح به لذلك، ومعدات الصيد. في حالة المنع المطلق، ما هي أنماط نوع الإدارة التي ستنفذ لضمان فعالية القطاعات المحظورة. لتدابير التخفيف للأشخاص المتأثرين من المنع، فانه ينبغي توضيح ادوار أصحاب المصلحة المختلفين للمساعدة في اتخاذ تدابير المساءلة وعدالة الوصول لكل بيت بما في ذلك الأساليب ذات الصلة لمراقبة التنفيذ. قد يتم تضمين العناصر التالية في الخطة، كما هو مطلوب:

1- مقدمة عن كيفية إعداد الخطة، موضحا ومؤكدا فيها منهج المشاركة.
2- السياق الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات المحلية.
3- نوع ومستوى المنع، وتوقيتهما، وكذلك الإجراءات المؤسسية والإدارية والقانونية لحماية المتأثرين.
4- الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من المنع.
5- المجتمعات أو الأشخاص المؤهلين للحصول على المساعدة ، أعدادهم، ومستويات اعتمادهم على الموارد البحرية.
6- التدابير الخاصة بمساعدة الناس المتأثرين، مع أطر زمني واضح لما سيعمل، ومصادر التمويل.
7- حدود ووظائف القطاعات المختلفة للمناطق المحمية.
8- أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات أو مساعدة للمجتمعات المحلية المتأثرة.
9- خطة المتابعة والتقييم والإطار الزمني.
10- مؤشرات المخرجات والنتائج بمشاركة المجتمعات المتأثرة.
11- أنشطة بناء القدرات للأسر المتأثرة لتعزيز مشاركتهم في أنشطة المشروع.
12- آلية التظلم وتسوية النزاعات التي تتضمن ممارسات وعادات محلية لحل النزاعات، مثل السلف (القانون العرفي) التي يقبلها ويحترمها المجتمع، (انظر التقييم الاجتماعي البيئي).

كل المذكور أعلاه هي نقاط يمكن أخذها في الاعتبار خلال عملية التنفيذ لتخفيف الأثر.

أدوار مختلف أصحاب المصلحة في التنفيذ

كما ذكر أعلاه بمكن أت تنشأ لجنة تكتسب الشرعية من الأوامر المحلية الصادرة عن معتمد المحلية، على النحو الذي يقترحه المجتمع ويصادق عليها المعتمد. تقوم هذه اللجنة ببمتابعة المراحل المختلفة لاطار العملية (PF). هذا الجسم يمثل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمع القرى والصيادين، وزعماء القبائل والنساء والشباب وادارة حماية الحياة البرية.

لضمان دور نشط لأصحاب المصلحة المحليين أثناء عملية التنفيذ، سيعزز المشروع قدرات منظمات المجتمع الموجودة، مثل لجان تنمية القرية وتعاونيات صائدي الأسماك أو إنشاء الجديد المتخصص منها، مثل لجان المحافظة على البيئة التي يمكن تنظيمها/إنشاءها ويتم تفويضها عن طريق القوانين والأوامر\المراسيم المحلية، التي تصدرها الحكومات الاتحادية والولائية أو المحلية بأدوار ومسؤوليات واضحة، الإطار القانوني القائم يسمح بمثل هذا النوع من الابتكارات.

بما أن المحور الرئيسي للاطار العملي (PF) هو المشاركة الكاملة من جانب المجتمع في ترتيبات تنفيذ الاطار العملي (PF) مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تأثرا، فان الجهات المحلية التالية يمكن أن تشارك في هذه الترتيبات:

1- مجموعات الصيادين، في قرية محمد- قول يمكن أن يمثلوا بواسطة بعض أعضاء التعاونية، ولكن في قرية دنجناب بما أن تأسيس التعاونية لم ينته حتى الآن، فان مجموعة مختارة من المجتمع يمكن أن تمثل القرية على ذلك المستوى، في كلا القريتين على حد سواء، ينبغي اعطاء وزن معتبر من التمثيل للأسر الأكثر تأثرا، مثلا 70٪. معايير الأهلية المذكورة أعلاه يمكن أن تعطي مؤشرات اولية عن وزن تمثيلهم.
2- جمعيات المرأة والشباب وبشكل خاص النساء صائدات الأسماك.
3- بعض أعضاء لجان للقرى المكونة أصلا بموجب قانون الحكم المحلي.

4- ممثلي الإدارة الاهلية
5- المنظمات غير الحكومية المحلية.

يمكن لمنظمة غير حكومية محلية أن تلعب دورا هاما في تيسير الأنشطة التي تتعلق بترتيبات التنفيذ بما لديها من خبرة جيدة في الإدارة الشعبية وتعبئة المجتمعات وأيضا معترف بها تماما وتحترم من قبل المجتمع والسلطات. من المهم جدا أن إنشاء الجسم الذي يضم مختلف الجهات الفاعلة، ينبغي أن يتحصل على الشرعية من خلال إقرارها من قبل السلطات المحلية لضمان القبول والمساءلة من كلا الجانبين.

تعزيز القدرة للجهات الفاعلة المذكورة أعلاه بواسطة المشروع سيكون مفيدا لضمان فعالية الأدوار. تدخل بناء القدرات يمكن أن يعطى في مجالات بعينها، بعد إجراء عملية تقييم القدرات:
1- تصميم الخطط.
2- الأعمال الكتابية بما في ذلك أخذ وقائع الاجتماعات وحفظ السجلات.
3- تحليل نقاط القوة الضعف والفرص والمخاطر البسيطة للبدائل ... الخ.
4- العناصر الأخرى لبناء القدرات.

7.4- المكاشفة

سيتم الكشف عن الإطار العملي (PF) وخطة العمل الملحقة به، باللغة العربية في مكتب وحدة إدارة المشروع والمكاتب الحكومية المعنية، على مستوي المحلية، والولاية والمستوى الاتحادي. سوف يتم جعل الإطار العملي (PF) هذا متاحا بشكل علني بالوسائل المناسبة.

لضمان أن أي مجموعة أو أفراد من المجتمع على دراية تامة بالاطار العملي (PF) هذا، يمكن أن تجرى تدابير إضافية للمكاشفة (Disclosure) مثل عقد جلسة علنية في منازل زعيم القرى أو في المساجد ونقاط رسو القوارب. كما يمكن لأعضاء المنظمات غير الحكومية المحلية المساعدة في نقل معلومات اطار العملية إلى غير الناطقين باللغة العربية في القرى. سيكون هناك المزيد من التركيز على عقد جلسات مفتوحة على مستوى القرى في أماكن مثل بيت الشيخ، والمسجد أو أي مكان اعتاد الناس على التجمع فيه.

8.4- المتابعة والتقييم

الإدارة المشتركة تعتمد على قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في المراقبة - جمع البيانات وتحليلها، بالنتيجة النهائية أن يصبحوا شركاء أقوياء في تحديد مستويات كمية الصيد المسموح بها وإنفاذ و تعديل السياسات إذا اتجه التوظيف أو حصاد السمك للهبوط. في هذا السياق، هناك ثلاثة مناطق سوف تلعب فيها المجتمعات المحلية دورا رئيسيا في مراقبة أنشطة المشروع، وذلك بالتعاون مع المنسق الوطني السوداني المسؤول عن الحماية البحرية الساحلية والمشروع (1) بيانات القياس الأساسية؛ (2) الظروف البيئية، و (3) استعادة سبل كسب العيش.

1- **معلومات خط القياس الأساسي.** المراقبة هي جهد تعاوني للمجتمعات المحلية والوكالات الوطنية المسؤولة. كخطوة أولى، فان خط القياس الأساسي (Baseline) لبيانات المسح عن وفرة الأنواع الفردية (أو على الأقل الأنواع ذات القيمة العالية) لهو أمر ضروري. الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ستساعد في تحديث قواعد البيانات الموجودة، وجعلها متاحة للمجتمع. سيتم تقديم تدريب لتقوية قدرات أفراد المجتمع لفهم طبيعة وأهمية المعلومات. المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقدم التدريب الأولي عن علم ألاحياء ومصائد الاسماك، وتدريب أفراد المجتمع ليكونوا جامعي بيانات لمصايد الأسماك صغيرة الحجم. على سبيل المثال، يمكن لأعضاء المجتمع، مع التدريب المناسب، أخذ العينات من أجل فحص جودة المياه. حيثما كان ذلك مجديا. المراقبة تتطلب تأسيس حالة خط القياس الأساسي (Baseline) للمتغيرات الرئيسية (أي ما قبل المشروع)، مع التقييم الدوري للوضع بمجرد أن يبدأ تنفيذ المشروع.

2- الظروف البيئية . سوف تدعم الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من خلال المشروع المراقبة على المستوى المحلي لحالة خط القياس الأساسي (Baseline) البحرية والتوافق مع اتفاقات الإدارة المشتركة فضلا عن اللوائح الوطنية. برنامج المراقبة المجتمعية يمكن أن يحدد بمجرد أن تتبني المجتمعات خطط الإدارة المشتركة في أجزاء خطة العمل التفصيلية.

من المهم أيضا تأسيس قدرات المراقبة والرصيد بالتعاون مع قرى صيد الأسماك المحلية والعمل مع المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصيد في القرى المحلية. يمكن أن يتم تطوير نظام تقارير صيد على رصيف الميناء أو على طول الشاطئ. المصيد اليومي يراقب، ويسجل ويقدم عنه تقرير إلى المشروع وفي نهاية المطاف يتم نقل البيانات إلى الوزارة.

الأمر الرئيسي للإدارة المشتركة هو المقدرة المحلية على المشاركة في جمع البيانات والقرارات الإدارية والقدرة على إنشاء خط قياس أساس الذي منه يمكن للناس أن تتابع التحسن أو التراجع في الأنواع. مثل هذا العنصر يتطلب تدريب الصيادين المحليين أو أفراد الأسر والذي سيكون استثمارا في مستقبل مصائد الأسماك البحرية. كذلك، هذه البيانات تكون مفيدة على الصعيدين الوطني والإقليمي. كانت الجمعيات قادرة على تتبع أصناف الأسماك سنة بعد سنة لكي تكون قادرة على رؤية الاتجاهات في نمو المخزون البحري. إدراك أن الأسماك التي تصل الي حجم الحصاد في تناقص مطضرد، يصبح مهما في مداولاتهم حول مستويات الحصاد أو مستويات حصص صيد الأسماك.

بينما المجتمعات المحلية يمكن أن تشارك بشكل متكامل في عمل المراقبة الأساسي هذا، فانه في في مثل هذه الحالات، من المهم أن تقدم النتائج العلمية للمجتمع في اجتماعات منتظمة من جانب المنظمات غير الحكومية أو المشروع. عليه يمكن مناقشة وسائل وآثار الإدارة على نتائج برنامج المراقبة، ومراجعة خطة الإدارة المشتركة وفقا لذلك. في هذه الحال، فإن هناك حاجة الي المساعدة الفنية في تقييم الآثار المترتبة على النتائج ومجموعة الخيارات المتاحة لمعالجة أي أوضاع سلبية.

3- استعادة سبل العيش

بالإضافة إلى برنامج المراقبة الاحيائية، فان المجتمعات، بمساعدة من المنظمات غير الحكومية المتعاونة، يمكن أن تسهم في مراقبة نجاح برنامج سبل العيش البديلة. هنا، المؤشرات الإجرائية ومؤشرات المخرجات يتعين مراقبتها.

المؤشرات الإجرائية تغطي المراحل المختلفة لبرنامج سبل العيش البديلة في خطة العمل التفصيلية، في حين أن مؤشرات المخرجات ستتقصى استعادة دخل الناس المتأثرين بالمشروع. القائمة التوضيحية لأبعاد المراقبة يمكن أن تشمل لكن لا تقتصر على:

- مؤشرات العملية.
  - عدد الدورات التدريبية.
  - حضور المشاركين.
  - رضى المشاركين.
  - اعداد خطة الأعمال (عدد الاشخاص المتأثرين الذي أعدوا خطط سبل عيش بديلة بنجاح)
- مؤشرات المخرجات (مستوى معيشة صيادي الأسماك)
  - معدات تحسن الأسر.
  - دخل الأسرة (مصنفة حسب النشاط أو مصدر و النوع الاجتماعي (Gender).

الميزانية والجدول الزمني للمشروع

على الرغم من أن الاطار العملي (PF) يعرف العملية التشاركية التي من خلالها سوف يتم تحديد خطة التنمية المحلية، فإنه من المفيد أن تضمين كل من الميزانية والجدول الزمني للبرنامج في خطة العمل التفصيلية. سيدعم المشروع خطط العمل التفصيلية للأشخاص المتأثرين كجزء من التخفيف من مدى التأثر بأنشطة المشروع.

المراجع

ACORD, (2003), "An Evaluation for local Structures in Haliab Province".
- وكالة التعاون و البحث في التنمية (ACORD)، 2003، "تقييم الهياكل المحلية في محافظة حلايب".
ACORD, (2009), "Impact assessment for Dongonab public Awareness Project" Unpublished Report.
- وكالة التعاون و البحث في التنمية (ACORD)، 2009، "تقييم الاثر لمشروع التوعية العامة في دومقوناب" (تقرير غير منشور).
Bahaeldin Taha, (2010) "Environmental Impact Assessment of the Landing Sites" Recovery of Coastal Livelihoods in the Red Sea State of the Sudan through the Modernization of Artisanal Fisheries and the Creation of New Market Opportunities, UNIDO, Project.
- بهاء الدين طه، 2010، "تقييم الأثر البيئي لمواقع الرسو"اعادة اعمار سبل العيش الساحلية في ولاية البحر الاحمر في السودان من خلال تحديث مصائد الأسماك الحرفية و ايجاد فرص تسويق جديدة، مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
Department of Planning, Red Sea State, (2010) "Villages Profiles" Unpublished Report.
- ادارة التنمية، ولاية البحر الأحمر، 2010، "صورة قطاعية للقرى" (تقرير لم ينشر).
J. Kemp et al), (2002), "Survey of the Proposed Marine Protected Area at Dungonab Bay and Mukkawar Island, Sudan, PERSGA Project
- (دكتور ج. كيمب و آخرون) (2002)، " مسح المنطقة البحرية المحمية المقترحة لخليج دونقوناب و جزيرة مكوار بالسودان، مشروع الهيئة الاقليمية للحفاظ هلى بيئة البحر الاحمر و خليد عدن.
(Dr. J. Kemp et al), (20080, "Ecological patterns and status of the reefs of Sudan"
- (دكتور ج. كيمب و آخرون، 2008)، "الأنماط البيئية و حالة الشعب في السودان".
Dr. Jeremy Kemp, (2004), "Strategic Action Programme for the Red Sea and Gulf of Aden, PERSGA Project".
- (دكتور ج. كيمب و آخرون، 2004)، " برنامج عمل استراتيجي للبحر الأحمر و خليج عدن، مشروع الهيئة الاقليمية للحفاظ على بيئة البحر الاحمر و خليج عدن.
Paul Harrison and Melita Samoilys, (2007), IUCN, "Village Environmental Management Plans (VEMPs) for Dungonab Bay and Mukkawar Island National Park".
- - (بول هاريسون و ميليتا ساموليس، 2007)، الاتحاد العالمي لحماي الطبيعة، "خطط الادارة البيئية للقرى (VEMP) للمحميات القومية لخليج دونقوناب و جزيرة مكوار"
PERSGA, (2012), Project Document, "Red Sea and Gulf of Aden Strategic Ecosystem Management GEF Project".
- الهيئة الاقليمية للحفاظ على بيئة البحر و خليج عدن (PERSGA) 2012، وثيقة مشروع "مشروع مرفق البيئة العالمية، الادارة الاستراتيجية للنظم البيئية للبحر الاحمر و خليج عدن".
PERSGA, (2004), "Dungonab Bay–Mukawwar Island Proposed Marine Protected Area Site-Specific Master Plan with Management Guidelines".
- الهيئة الاقليمية للبحر الاحمر و خليج عدن، 2004 "خطة موقع خليج دونقوناب و جزيرة مكوار للمنطقة البحرية المحمية المقترحة و موجهات ادارية".
UNDP, (2009) "Red Sea State Situation Analysis". (Unpublished Report).
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2009، "تحليل الوضع لولاية البحر الحمر" (تقرير لم ينشر).
UNIDO, (2010), "Recovery of Coastal Livelihoods in the Red Sea State of the Sudan through the Modernization of Artisanal Fisheries and the Creation of New Market Opportunities Project"
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ""اعادة اعمار سبل العيش الساحلية في ولاية البحر الاحمر في السودان من خلال تحديث مصائد الأسماك الحرفية و ايجاد فرص تسويق جديدة".
World Bank Safeguard Policies, http://www.worldbank.org/
- سياسات الحماية البيئية، موقع البنك الدولي (World Bank) على شبكة الانترنت.
IUCN, International Union for Conservation of Nature,
- الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة http://www.iucn.org

الملحق (1)

التحليل الاجتماعي

للمنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب – جزيرة مكوار

الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر وخليج عدن

مشروع مرفق البيئة العالمية، ادارة النظم البيئية للبحر الاحمر وخليج عدن

التقييم الاجتماعي

للمنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب وجزيرة مكوار

يوليو 2012

الاختصارات والرموز

(ACORD)	الوكالة الدولية للتعاون و البحث في التنمية.
(BACI)	التأثير القبلي – البعدي – التحكم.
(CBO)	منظمات المجتمعية.
(GCRMN)	الشبكة العالمية لمراقبة الشعب المرجانية.
(EBM)	ادارة قائمة على النظم البيئية.
(ERDP)	برنامج اعادة اعمار شرق السودان.
(GEF)	مرفق البيئة العالمية.
(ICZM)	الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
(IUCN)	الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة .
(MMAs)	المناطق البحرية المدارة.
(MPA)	منطقة بحرية محمية.
(SAP)	خطة عمل استراتيجية.
(SEM)	ادارة النظم البيئية، مشروع مرفق البيئة العالمية، البحر الاحمر و خليج عدن.
(PERSGA)	الهيئة الاقليمية للحفاظ على بيئة البحر الاحمر و خليج عدن.
(UNDP)	برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
(UNEP)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
(VDC)	لجنة تنمية القرية.
(VEMP)	خطة الادارة البيئية للقرية.

مصطلحات

مصطلحات عربية محلية

سلف بحري (Bahari Silif)	مكون بحري للقانون العرفي.
دواب (Diwab)	أدنى مجموعة تنتمي الي نفس القبيلة.
قواداب (Gwadab)	دفعية رمزية لاستخدام الارض.
مجلس (Majlis)	لجنة عرفية بجاوية لمعلجة النزاعات.
ناظر (Nazir)	القائد الأعلى للقبيلة.
عمدة (Omda)	قائد وسيط للقبيلة.
شيخ (Sheikh)	القائد الأدنى للقبيلة.
سلف (Silif)	قتون عرفي.
وديان (Wadis)	مجرى الانهار الموسمية.
أديليب (Adilieb)	الغطاء النباتي الساحلي.

المقدمة

التحليل الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع يهدف إلى تقديم صورة عن الهياكل الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية للمجتمع. فهم هذا الحراك يساعد في إدارة الموارد البحرية الموجودة في المنطقة البحرية المحمية والمرتبطة بالمجتمعات المحلية لتخطيط وإدارة وتنفيذ الأنشطة المناسبة في السياق المحلي والتعرف على الدور والأهمية النسبية الاجتماعية والاقتصادية لاستخراج الموارد البحرية.

فهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية الكلية يساعد مديري الموارد البحرية على التفكير بشكل أوسع حول الخيارات التي لديهم لاختيار استراتيجيات مجدية اقتصاديا واجتماعيا للتنمية المستقبلية فيما يتعلق بالمناطق المحمية البحرية.

بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية، فان القاء نظرة فاحصة داخل هياكل وتنظيمات المجتمع ستسمح بتطوير تواصل أفضل بين الحكومة والمجموعة المستهدفة. طبيعة القيادة وتمثيل فئآت المجتمع ستحدد الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المجموعات في استراتيجيات التنمية والأنشطة المستقبلية.

المنهجية

المنهجية التي أمستخدمت في هذه الدراسة اعتمدت على تقنيات منهج التقييم الريفي بالمشاركة (PRA) مثل: المقابلات شبه المنظمة وتخريط الموارد بالمشاركة وتحليل الخط الزمني. العملية تضمنت تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والاتصال المباشر مع زعماء القبائل المحليين والجماعات المحلية التي تمثل مجتمع الصيادين على وجه الخصوص. تم أيلاء الاهتمام الي جميع أفراد المجتمع الذين يشاركون في الأنشطة المرتبطة باستخراج الموارد البحرية. في قرية محمد- قول وقرية دنجناب اجتمع الفريق مع معتمد المحلية، والمدير التنفيذي للمحلية، والقادة المحليين، والصيادين، ومجموعة نسائية، وكذلك مدير مزرعة المحار في قرية دنجناب. إلى جانب استعراض البيانات الثانوية ومصادر أخرى ذات صلة، فقد تم عقد مقابلات فردية مع مدير عام وزارة البيئة و السياحة ومدير ادارة حماية الحياة البرية، ومدير ادارة مصايد الأسماك البحرية ومدير معهد البحوث البحرية.

خلفية عن محمد– قول ودنجناب

الموقع والهياكل السكانية والاجتماعية

منطقة خليج دنجاب – جزيرة مكوار البحرية المقترحة تقع عند منتصف ساحل البحر الأحمر في السودان. الحدود الجنوبية لمحمية دنجناب البحرية تقع على مقربة من و جنوبا قليلا من قرية شيخ أكد، ما يقرب من 125 كلم شمال مدينة بورتسودان. الحدود الشمالية تقع إلى الشمال من خور شنآب، 195 كلم شمال مدينة بورتسودان. على جانبها الغربي (اليابسة) فان محمية دنجناب البحرية (DBMPA) تتتضمن مساحة كبيرة كمنطقة عازلة من الأراضي الساحلية تتراوح بين 5 كلم و 10 كلم عرضا. هذه المنطقة العازلة تحتوي القريتين الرئيسيتين في المنطقة، محمد– قول ودنجناب. على جانبها الشرقي (اتجاه البحر) تمتد المحمية البحرية بين 6 كلم في نهايتها الشمالية، و30 كلم بعيدا عن الشاطئ عند جزيرة مكوار ومجمع الشعاب البحرية الكبير إلى الجنوب من شبه الجزيرة دنجناب. وتمتد المحمية البحرية على مسافة طولية تصل الي حوالي 70 كلم في اتجاه شمال - جنوب، وتزيد قليلا عن 40 كلم في اتجاه شرق – غرب، عند أوسع نقطة لها. إجمالي طول الخط الساحلي في المحمية البحرية، بما في ذلك خليج دنجناب وشبه الجزيرة والجزر الرئيسية، يصل الي اكثرمن 200 كلم.

المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب هي موطن لسكان مقيمين من البشر يقدروا بنحو 2500 فرد. هناك نوعان من المراكز الرئيسية للسكان داخل المنطقة، في قرية دنجناب التي تقع على الشاطئ الغربي لخليج دنجناب، و في قرية محمد- قول على شاطئ البر الرئيسى 10 كلم تقريبا جنوب تقريبا خليج دنجناب وتنتشر عدد من المستوطنات الصغيرة الأخرى في جميع أنحاء المنطقة، مع استثناء واحد فقط، هو أن هذه المجتمعات إلى حد كبير تعتمد على الصيد الحرفي معاشها. الاستثناء هو العمال في مصنع الملح في دنجناب في جنوب شبه الجزيرة، وموظفي الحكومة في الوحدات المتعلقة بالتعدين في محلية جبيت المعادن في وحدات مختلفة في محمد- قول، رئاسة المحلية.

السمات السكانية

القرية	المحلية	اسم الشيخ	عدد التجمعات السكانية	مواد البناء	عدد السكان	عدد السكان	عدد الإناث	عدد الأسر	النشاط الاقتصادي الرئيسي	القبيلة	مهاجري القرية
دونقوناب	جبيت المعادن	الساي عيسى جامع	200	أعواد	1200	480	720	240	صيد الاسماك	بشاريين	10
محمد - قول	جبيت المعادن	علي واجة	250	أعواد	1300	550	750	270	صيد الاسماك	كورباب	165

النوع الاجتماعي (Gender) في منطقة المسح

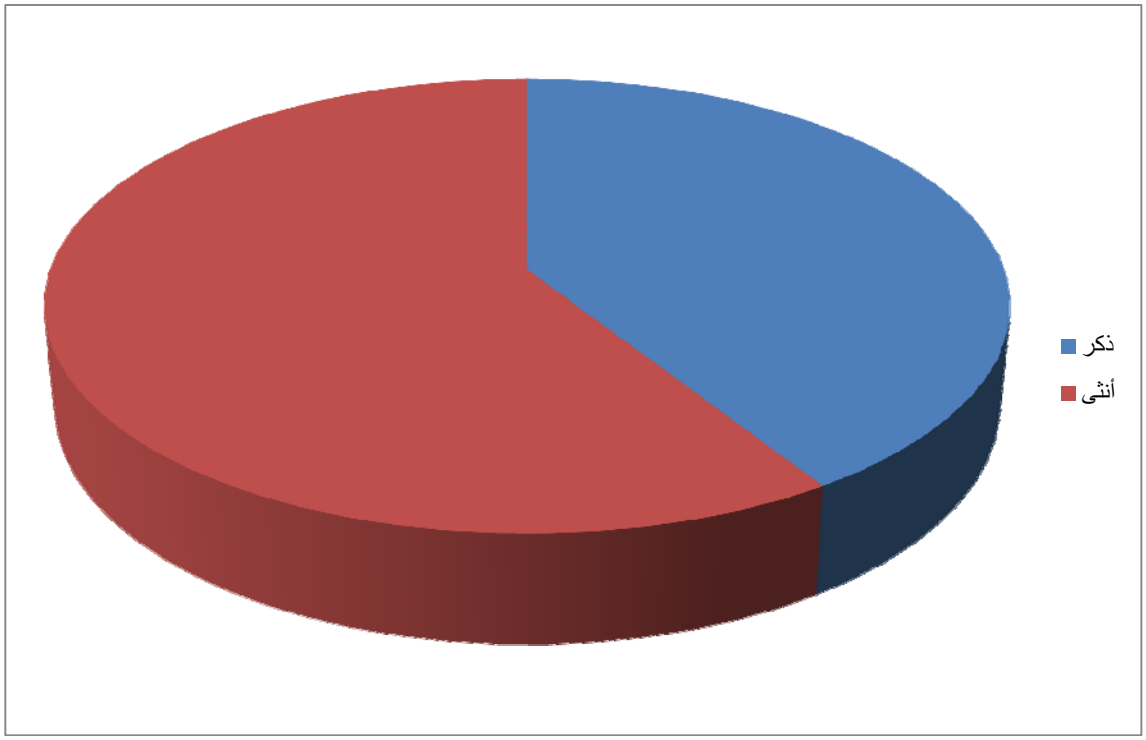

ينعكس التوزيع والحجم النسبي لمجتمعات الصيد، بما في ذلك القريتين الرئيسية والمجتمعات الصغيرة المنتشرة في مساحة واسعة، في توزيع قوارب الصيد على طول المنطقة الساحلية. نمط معيشة البجا يوضح التصور الأصيل في إدارة الموارد الطبيعية الشحيحة من خلال العيش في منطقة واسعة الانتشار نسبيا مع وجود مسافة طويلة فاصلة بين المنازل لتفادي الصدام بين الأسر بسبب رعي مواشي الأسر حول المساكن. هذا النمط من المعيشة التقليدية يبدوا أكثر وضوحا في المناطق الجبلية، وكذلك، تم نقله إلى المجتمعات الساحلية. مصايد الأسماك هي النشاط الاقتصادي الرئيسي في جميع المستوطنات، وعلى أي حال فان عمر تطوير مصائد الأسماك كنشاط ساحلي، لا يتعدى عقود قليلة. تم استبدال التقاليد القديمة في الزراعة الموسمية وشبه البدوية والرعي في السنوات ال 30 - 40 الماضية بسبب عقود متتالية من الجفاف.

محمد- قول هو مقر رئاسة محلية جبيت المعادن ويبلغ عدد سكانها أكثر من 1300 نسمة، بعدد أسر يقدر بحوالي 270 أسرة تقريبا. ما يقرب من 30٪ من السكان هم صائدي أسماك بدوام كامل، على الرغم من هناك آخرين يعملون في مصايد الأسماك بدوام جزئي، أو موسميا، أو كعمال يومية. هناك اجمالا عدد 16 محل تجاري ومطاعم، وكثير منها يحصل على نسبة كبيرة من

دخله من حركة المرور على طول الطريق الساحلي الذي يمر خلال القرية. هناك 30 شخصا يعملون بصفة دائمة في وحدات المحلية، في حين أن هناك ثمانية حراس محمية بحرية الذين عينتهم إدارة حماية الحياة البرية. ويوجد نجارين اثنين يعملون في صنع وإصلاح القوارب الخشبية.

قرية دنجناب يبلغ عدد سكانها من 1200 نسمة، في حوالي 240 أسرة. حوالي 35٪ من السكان هم صائدي أسماك بدوام كامل. أيضا هناك ثمانية أشخاص يعملون كحراس للمحمية البحرية والقرية بها 14 متجرا صغيرا، بما في ذلك أربعة مقاهي. هناك أربعة قرويين يعملون في مزرعة المحار الخاصة، وهناك موظف واحد لمصلحة مصايد الأسماك البحرية.

هناك مدارستين لتعليم الأساس في المنطقة، واحدة في كل من محمد– قول ودنجناب في حين توجد مدرسة ثانوية واحدة تخدم كلا القريتين. خلال عام 2010، كان في مدرسة محمد- قول 8 فصول و113 تلميذ. المدرسة التي في دنجناب، كان بها أيضا 8 فصول للتعليم المختلط، وحوالي 175 طالب وطالبة. خدمات مدرسة محمد- قول تمتد إلى قرى صغيرة في الجوار، ويتم توفير سكن مجانا للتلاميذ من خارج القرية. في دنجناب، هناك عدد قليل جدا من تلاميذ المدرسة من خارج القرية، وليس هناك سكن مقدم للتلاميذ. يتم توفير المياه الي محمد- قول ودنجناب بواسطة شاحنات نقل ماء من بعض الآبار ومن محطات التحلية التي أنشئت حديثا. يتم توفير الكهرباء إلى المسجد، والمدرسة، ومنطقة السوق و الي عدد قليل من المنازل في محمد– قول، من مولد كهربائي.

هناك مجموعتان قبليتان رئيسيتان في منطقة المسح: هما الكرباب، والذين هم أكثر عددا في محمد- قول وجنوب المنطقة، والبشاريين، الذين هم أكثر عددا في قرية دنجناب وشمال المنطقة. العلاقات بين هاتين المجموعتتين عادة جيدة، على الرغم من التنافس في بعض الاحيان يكون شديدا. العلاقات بين القبائل، بما في ذلك توزيع حقوق ملكية الأراضي بين القبائل، تحكمه اتفاقات بين زعماء القبائل.

المجموعة العرقية الغالبة هي البجا وتعتمد سبل عيشهم على عدد من الأنشطة مثل صيد السمك وتربية الحيوانات والزراعة. الزعيم المحلي لديه مجلس مستشارين من أعضاء الطبقة الثرية في المجتمع، الذين يجلسون معه لمناقشة القضايا والمشاكل التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجلس آخر، تتمثل مهمتة الرئيسية في حل النزاعات، ويتألف هذا الجسم من 10 شيوخ رؤساء مجموعات عائلية، على أساس الأصل القبلي.

الإدارة:

محمد- قول ودنجناب تتبعان إداريا إلى محلية جبيت المعادن (محافظة) وهي واحدة من المحليات العشرة لولاية البحر الأحمر. على مستوى المحلية التي يرأسها معتمد (منصب سياسي)، وتتألف من وحدات مختلفة مثل الصحة، والتعليم وصحة البيئة والزراعة والخدمات البيطرية ... الخ. تشمل المحلية 30 قرية وكل قرية لها لجنة شعبية مكونة من 12 عضوا وبموجب القانون هم مخولون ولهم أدوار ومسؤوليات، أيضا الإدارة الأهلية التي يمثلها العمد والمشائخ تلعب أدوارا هامة في القضايا الإدارية للقرية، وفض النزاعات على الأراضي وغيرها من الموارد.

نظام حيازة الأراضي:

نظام حيازة الأراضي في المنطقة مثله مثل الموجود في المناطق الأخرى من شرق السودان يخضع للملكية الجماعية على مختلف المستويات، سواء النظارة أو العمودية أو الشياخة وهو ترسيم غامض. القواعد العرفية التي تحكم الحق في استغلال موارد الأراضي والمياه من قبل أفراد المجتمع والغرباء (غير أعضاء المجتمع) يؤكد على الملكية المجتمعية للأراضي. أفراد القبيلة والغرباء لهم الحق وحرية استغلال مصادر المياه والمراعي، ولكن ليس لبناء منشآت دائمة مثل الآبار. هذه الأنماط من حيازة الأراضي تطبق ايضا على شاطئ البحر الذي يتم ترسيمه ترسيما غامضا ال موانئ صغيرة (مرسى). يرتبط التمايز في الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد وفقا لقواعد عرفية ومطالبات قبلية ميراثية لملكية الأراضي وما إذا كان المستخدم هو فرد في المجموعة.

تحتفظ المجموعة بشكل جماعي بملكية الأرض، ولكن هناك حالات يتم فيها الاعتراف بحقوق ملكية فردية لبعض الأراضي والآبار. تعود ملكية الأراضي والأشجار الموجودة على مقربة من القرى وتسمى (الدمر) الي الجميع، وبالتالي فان المجموعة أيضا تستخدم بشكل جماعي المراعي والحطب في المناطق القريبة من القرى. على الرغم من أنه وفقا للاعرف، يمكن للغرباء بحرية استغلال الأراضي والمياه، الا أن عليهم اتباع التقاليد في ظروف معينة، كاعتراف منهم بعدم ادعاء ملكية الأراضي التي

يستخدمونها. هناك حالات رمزية فيها الغرباء يجب أن يعملوا وفقا للاعراف والتقاليد لتوضيح اعترافهم بملكية المجموعة القبلية أو العائلة لتلك الارض. في حال زراعة ارض أو أن آبار ماء أستخدمت بواسطة غرباء أو فرد من غير المجموعة القبلية، فان الاخير عليه دفع كميات صغيرة من الانتاج أو مال لهؤلاء الذين يدعون ملكية الأرض، وهذا ما يسمى قوداب (gudab) وهو عادة كمية صغيرة جدا ورمزية للاعتراف بالملكية أكثر منها جزية أو إيجار. الأهمية المرتبطة بالاعتراف بملكية الأرض هو من النوع الذي إذا تم ذبح جمل أو ماعز في مكان معين، فان جزءا من اللحم يعطى كقوداب (gudab) للفرد أو الجماعة التي تدعي ملكية الأرض.

النزاع حول الأرض وآليات الحل:

ترتبط الأسباب الرئيسية للنزاع بين قبائل البجا أيضا بالأرض والتنافس على الموارد. بما أن كل من القبائل الاربعة الرئيسية للبجا لها أرضها ونظارتها (nazara)، فان النزاعات تنشأ بين قبائل البجا على حدود الأراضي. بما أن حدود الأراضي بين قبائل البجا الاربعة الرئيسية و الفرعية بعضها البعض غامضة ولم يتم تحديدها جيدا، بحيث أن النقطة التي تنتهي عندها حدود الأرض التي تملكها قبيلة واحدة هي أيضا التي تبدأ عندها حدود أرض قبيلة أخرى، وهو أمر يسبب تنازع وأحيانا صراع. مثل هذه النزاعات بين القبائل كثيرا ما تحدث بين اثنين من القبائل الفرعية المتجاورة التي تنتمي إلى قبيلتين مختلفتين. كثيرا ما كان هذا هو أيضا السبب في الصراع داخل القبيلة الواحدة، وعليه فان مسألة حدود الأراضي بين قبائل البجا نفسها، هو السبب الأكثر شيوعا للنزاعات. يمكن أن تتصاعد هذه الخلافات الحدودية بسهولة إلى صراع بين القبائل الرئيسية وتشكل بالتالي تهديدا محتملا للسلام. في عام 1999 حدث صراع عنيف بين قبيلتين فرعيتين تنتميان إلى قبيلتين مختلفة. الإجراء الوقائي العادي جاء بعد تدخل العمد (Omdas) والمشايخ (mashaykhs) لتجنب الصراع العنيف. شملت الإجراءات منح جلاد (gullad) لوقف اللجؤ الي استخدام القوة أو اللجوء إلى العنف واعطاء (وجب) (wagab) (هدنة) لتجميد المشكلة حتى يمكن التوصل الى حل سلمي في وقت ما في المستقبل. (تويج) (Taiweg) وتعني الالتزام لابد من أن تحترم وفقا لتقاليد السلف (silif)، وفي حال أنتهتكت، فان هذا الأمر يعتبر مسؤولية الشيخ. الوجب (Wagab)، وهو عبارة عن تأجيل للمشكلة، ويساعد على تهدئة المشاعر واعطاء الوقت لتهيئة الظروف المناسبة للوسطاء للتفاوض على تسوية مقبولة لكلا الطرفين. لعقد المجلس (majlis) لمناقشة الوجب (wagab) تم دعوة زعيم ديني يسمى الشريف من المنطقة الواقعة غرب مدينة بورتسودان للمساعدة في جهود الوساطة، وبسبب وضعه الديني، فقد قوبل باحترام كبير من قبل كل القبائل الفرعية المتصارعة. بعد الاستماع إلى حجج من الطرفين قام بأتخاذ إجراء ما و ترسيم الحدود. قبلت كل من القبائل الفرعية حكمه وتم حل المشكلة سلميا. في حل الصراعات فان احترام القبائل الفرعية للتقاليد القبلية لكل من السلف والمعتقدات الدينية، لعب دورا هاما. القيم القبلية: الجلد (gullad)، والوجب (wagab) والتويج (taiweg) الموجودة في السلف واحترام زعماء القبائل قد ساعدت في إدارة الصراع بين القبيلتين ومنع العنف. ساهم تدخل شخصية دينية مؤثرة، مع مكانة زعماء القبائل التقليديين، في حل نزاع حدودي كان يحتمل أن يكون خطيرا.

كانت الآليات التقليدية لمنع نشوب النزاعات فعالة وناجحة جدا في شرق السودان. للحفاظ على سير عمل هذه الآليات الوقائية في شرق السودان وتجنب العنف في المستقبل داخل القبيلة الواحدة وبين القبائل بعضها البعض، فانه يجب الاخذ في الاعتبار عدد من التدابير العامة مثل دعم، القادة التقليدية للقبائل على جميع المستويات، حتى إذا لم يتم الاحتفاظ بهذه القيادة رسميا داخل أجهزة الدولة الرسمية والهياكل الإدارية، فان الدعم المالي و الدعم بالمواد سيعزز قدرتها على التعامل مع النزاعات وفقا للتقاليد (هدنة-(wagab) وكلمة شرف (gullad)) من خلال تعاون وثيق وتشاور وتفاوض مع القاعدة الشعبية. آليات إدارة الصراع بين قبائل البجا مرتبطة بالقيام بأعمال واتخاذ إجراءات ترمي إلى منع وحل النزاعات. يجب في جميع الحالات، التأكيد على أن منهجا من أسفل إلى أعلى من المرجح أن يكون أكثر فعالية من التدابير المفروضة من فوق أو من الخارج.

البناء على القانون العرفي الموجود للبجا، يمكن أن يكون مفيدا للغاية لمجتمعات البجا التي تعتمد على الموارد البحرية في معيشتها. من خلال ذلك فانهم سوف يكونون قادرين على إضفاء الطابع الرسمي على القواعد والممارسات القائمة من السلف المتعلقة باستخدام وإدارة الموارد البحرية، وتخصيص وملكية هذه الموارد وجعلها متماشية مع اللوائح التي طورت للمحمية. بمجرد الاعترف بها كجزء من القانون العرفي، فان أي قضايا تتعلق بالعقوبات وعلى تخصيص الموارد، أو محاباة أحد ما، يمكن التعامل معها بأسلوب وفقا للقيادة النموذجية للبجا. بناء على السلف، يمكن أن لهذا القانون العرفي أن يوضع في صميم عمليات تخطيط الإدارة البيئية للمحمية، وإضفاء الطابع الرسمي عليه بربطه بقوانين السودان الاتحادية وبالقوانين الولائية والقواعد والأنظمة المتعلقة بالإدارة العامة للمناطق البحرية المحمية.

الوضع العام ومؤشرات الفقر

تعاني المنطقة من نقص مزمن في بيانات موثوقة عن الوضع العام بما في ذلك الفقر ولكن بعض المؤشرات متوفرة لتوضيح درجة التخلف الذي يميز شرق السودان. البيانات الرسمية الواردة في مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للسودان (البنك الدولي، 2003) تشير إلى أن، معدلات وفيات الاطفال حديثي الولادة ووفيات الرضع في ولاية البحر الأحمر هي الأعلى في البلاد؛ ولاية البحر الأحمر بها ثالث أسوأ مستوى وفيات بعد الولادة ووفيات الرضع وثالث أسوأ مستوى وفيات أطفال دون سن الخامسة في البلاد.

الدخل السنوي للأسرة الواحدة هو 93 دولار امريكي للفرد في المناطق الريفية في لاية البحر الاحمر، وهو تحت المقياس الدولي للفقر المدقع المحسوب عند دولار واحد للفرد في اليوم. الأمية منتشرة للغاية، مع معدلات أكثر من 50 في المائة هي القاعدة للمنطقة بأسرها وبعض الجيوب تصل إلى 89%، كما هو الحال في محلية جبيت المعادن في ولاية البحر الأحمر. الحصول على الخدمات الصحية محصور في المدن، في سياق يكون فيه فقر الدم (القاتل الرئيسي للنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة) والسل من الامراض المستوطنة. في حين أن نقص الخدمات وفرص سبل العيش هي القضية الأساسية في المناطق الريفية.

الأنشطة الاقتصادية

وفقا للقادة وصيادي الأسماك، فان النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان القرى هو صيد الأسماك. هناك أيضا تربية الحيوانات وهو نشاط مدر الدخل هام، حيث يباع حليب الإبل في السوق المحلية والمطاعم. هناك أيضا بعض الأنشطة الزراعية التي تمارس حول وفي مجاري الأنهار الموسمية في المناطق القريبة من القرى. كل هذه الأنشطة هي أنشطة صغيرة المستوى ولأغراض اعالة الأسرة أساسا.

إلى جانب أنشطة الاعالة، هناك مزرعة محار خاصة عند طرف قرية دنجناب التي قدمت في الماضي فرص عمل كبير للرجال المحليين. نتيجة لخسارة كبيرة في الإنتاج في عام 2001 بسبب مرض قاتل شامل مجهول الهوية وأسباب إدارية في وقت لاحق، فان المزرعة تعمل حاليا بخمس طاقتها وتقوم بتوظيف 5 سكان محليين فقط. مع ذلك أنشطة الاستثمار مستمرة وهناك خطط للتوسع. كان المنتج الرئيسي للمزرعة هو اللؤلؤ ولكن هناك خطط لتسويق لحوم المحار والقواقع والتي من شأنها أن تضيف قيمة إلى عمليات الانتاج. إذا نجحت هذه الخطط وزاد الإنتاج، فان الإدارة تفكر في توظيف النساء المحليات للمساعدة في نقل الشتلات ومن ثم تزايد انتاج المحار. في حين أن تدخل المرأة في تربية الأحياء المائية هو أمر شائع في وسط نساء قارة آسيا، فان النساء المحليات ليس لديهن خبرة في القيام بأي عمل ذو صلة بالسمك أو تربية الأحياء المائية ، وحتى الآن لم يتم التواصل معهن بواسطة إدارة المزارعة من أجل امكانية اشراكهن في العمل.

هناك تاريخ طويل من تربية الأحياء المائية في المنطقة البحرية المحمية . كان هذا تاريخيا من أجل المحار وبدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين. على اي حال، كان هناك مبادرتان جديدتان لتربية الأحياء المائية في المنطقة البحرية المحمية: (أ) مزارع المحار التي ترعاها الحكومة لتوفير فرص العمل والدخل لسكان قرية دنجناب، و (ب) مزرعة محار خاصة ومقرها في جنوب دنجناب، والعمليات منتشرة في مناطق واسعة من الخليج. في الوقت الراهن المزرعتان لا تعملان بسبب عدم وجود التسويق .

خطط التنمية

قريتي محمد- قول و دنجناب هما الموقعين الاستيطانيين الرئيسيين على شواطئ محمية دنجناب البحرية الوطنية. كان هناك عدد من التدخلات من قبل بعض وكالات التنمية الدولية مثل:

مشروع استعادة سبل العيش الساحلية في ولاية البحر الأحمر في السودان من خلال تحديث مصايد الأسماك الحرفية وخلق فرص تسويق جديدة، الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). يهدف المشروع إلى تحسين واستدامة حصاد وتسويق الأسماك في ولاية البحر الأحمر في السودان. النتائج المتوقعة من المشروع هي: جعل التعاونيات موجهة بعوامل السوق واستغلال موارد مصايد الأسماك على نحو مستدام والاستفادة وإعادة تدوير النفايات بعد الحصاد. تمكين الصيادين من تسويق صيدهم في الأسواق التي أنشئت مباشرة، وتجنب الوسطاء. مساعدة المشاريع الصغيرة والصغرى من تقديم خدمات أفضل للتعاونيات. هناك تدخلات تنمية هنا وهناك والتي تستهدف تحسين قطاع مصايد الأسماك وتقديم الخدمات الأساسية مثل مشروع اعادة اعمار و تنمية شرق السودان (ERDP)، وتدخلات جمعية الهلال الأحمر السوداني (SRCS) ووكالة التعاون و البحث في التنمية (ACORD). أكثر مشروع يمكن أن يخلق مصادر رزق بديلة هو مشروع منظمة الأمم

المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والذي يشمل بناء مواقع رسو في محمد– قول، مثل تجهيز الأسماك، وإنتاج الثلج، وصيانة القوارب.

مصايد الأسماك في محمد– قول ودنجناب

خلفية تاريخية لأنشطة صيد السمك

استكشاف الموارد البحرية المحلية تم القيام به قبل سنوات عديدة، بدليل الزوارق التي استخرجت من الارض والشعاب المتكسرة على طول شواطئ البحر. في عام 1975 كان هناك 12 قارب خشبي و50 صياد يستخدمون الخطاف والخيط. اعتادوا الذهاب إلى البحر حوالي خمسة إلى ستة مرات في الشهر، ويتحصلون على 400 – 500 كجم في الاسبوع لكل قارب. كانت القوارب تجهز بمحرك داخلي وصناديق ثلج خشبية ويباع الصيد الي تجار محليين. بدأ نمو أنشطة الصيد البحرية في المنطقة باستغلال خيار البحر، تلاه تطوير مصايد الأسماك والمحار، وأخيرا استغلال الأسماك في عام 1980 بدأت شركة الكويت استخراج خيار البحر واستقدمت محركات داخلية ماركة ليستر (Leister) ، فضلا عن الشباك الخيشومية. في نفس الوقت تقريبا تضآلت الجمعية التعاونية للصيادين مع تراجع دعم الدولة وعلى أي حال، في نفس الوقت زادت الحكومة دعمها المالي للقطاع من خلال توفير قوارب الألياف الزجاجية، وشبكات ومحركات على أساس الائتمان. نتيجة لذلك، وبحلول عام 1990 كان هناك 350 - 400 صياد وأكثر من 100 قارب بمحركات تعمل في المنطقة. على أي حال، لم يكن هناك تطور مواز في تنظيم النشاط على المستوى المحلي أو إدخال نظام إدارة محلي للجهود والموارد.

بحلول عام 1995م، بالإضافة إلى مساعدة الدولة، ساهم ديوان الزكاة الإسلامية بتقديم 30 قارب خشبي بمحركات لأكثر الأسر فقرا. بدأت جهود الصيد لكل وحدة في الانخفاض.

في عام 2000م، تم انشاء محمية دنجناب البحرية الوطنية ولكن هذا لم يؤثر على المصايد المحلية ولم يسفر عن إنشاء هياكل إدارة على متوى المجتمعات المحلية أو إنشاء نظام مستدام لمراقبة الأرصدة السمكية أو الإدارة. في عام 2005، بدأت القوارب اليمنية تأتي إلى المنطقة تستهدف أسماك القرش كما أن نمو صادرات الهامور الجوالة شجع على استهداف هذه الأنواع.

حاليا هناك حوالي 40 قاربا مزودة بمحركات، تعود ملكيتها للصيادين المحليين. كانت معدات الصيد الرئيسية هي الخطاف التقليدي وتماشيا مع ظهور الشباك الخيشومية في وقت لاحق فانه توجد منها ثلاثة فقط في الاستخدام وليس هناك قدرات محلية لاصلاحها. أصبحت رحلات الصيد أكثر طولا وتستغرق بين 5 – 6 ايام للرحلة الواحدة وانخفض الصيد الي 150 – 200 كجم للرحلة.

منظمات المجتمع المحلي

هناك فئات كثيرة من تنظيمات المجتمع، اللجان الشعبية للقرى التي هي جزء من النظام الإداري للحكومة المحلية، ولجان تنمية القرى التي شكلتها وكالة التعاون والبحث في التنمية (ACORD) للقيام بأنشطة التنمية التي تنفذها الوكالة. تعاونيات الصيادين، تعاونية محمد- قول تضم 108 عضوا وتعاونية دنجناب تضم 70 عضوا. تأسست جمعية المرأة مؤخرا محمد- قول، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لإشراك المرأة في أنشطة المشروع وتوفير سبل عيش بديلة. تعاونيات الصيادين من المفترض أن تدعم الصيادين بشكل جماعي بتوفير مدخلات الصيد والتسويق، إلا أنهم يعملون بشكل فردي، ويتخذون ترتيبات فردية مع التجار الذين يشترون صيدهم. يبدو أيضا أنه لا يوجد تعاون مالي أو غيره بينهم مما يؤدي إلى غياب القدرة على استقطاب الموارد معا، أو زيادة القدرة على المساومة أو الفعالية التشغيلية. حاليا، لا توجد سياسات حكومية تدعم الأنشطة التعاونية. سابقا، كان هناك دعم للمؤسسات التعاونية من خلال إنشاء إدارة متخصصة للرقابة الحكومية وتعطي التسليف والدعم الفني لهذه التعاونيات. غياب الدعم يؤدي إلى ضعف تعاونيات الصيادين المسجلين فقط في إدارة المصايد دون عمل. خلص تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) عن تعاونيات صائدي الاسماك في عام 2011 الي الفجوات الاتية: قيود وعقبات وضعف وتحديات:

الضعف المؤسسي والبشري والمالي ونقص المعدات له أثر سلبي على كفاءة وفعالية تعاونيات الصيادين، وعلى العمليات بما في ذلك الإدارة والميزانية والمحاسبة والتسويق. هذه التعاونيات لا تملك حتى وحدات إدارية سليمة مزودة بموظفين مهنيين. الوثائق الأساسية لا تنتج أو لا تتوفر مثل: لوائح عضوية المسجلين والسجلات والأنظمة وتقارير الأنشطة، ووقائع الاجتماعات

على النحو الذي يثبت ما دار في اجتماعات مجلس الادارة واجتماعات الجمعية العمومية السنوية ومراجعة الحسابات. هناك نقص في الرؤية الاستراتيجية وغياب الخطة التي تعكس كونها تنظيم ديمقراطي ذاتي المساعدة وأنها منشأة اقتصادية. غياب روح المبادرة والمهارات والقيادة داخل تعاونيات الصيادين ككيانات اقتصادية، لكل ذلك فانها لا تحرك دوافع العضوية ومشاركتهم. هذه النتائج في ظل أوضاع مالية هشة، حيث تعاونيات الصيادين وأعضائها عرضة بشكل كبير لشركاء آخرين في سلسلة القيمة (موردي المدخلات والمعدات والتجار والمصرفيين ...الخ). هذا الضعف يعرض للخطر قدرة، ونوعية وكمية الخدمات التي تستطبع تعاونيات الصيادين تقديمها لأعضائها. تعاونيات الصيادين كمؤسسات جماعية فان ملكيتها تعود الي أعضائها. هذا يعني أن الأعضاء يجب أن يستثمروا في منظمتهم من خلال دفع رسوم العضوية، وشراء أسهم رأس المال، وتسويق منتجاتهم عبر التعاونيات. الاستثمار الداخلي منخفض جدا وضعيف. الآمال الكبيرة تعتمد على الدعم الخارجي، والحكم الديمقراطي داخل الجمعيات التعاونية للصيادين ضعيف بسبب ضعف التحكم الداخلي، إن وجد، وبسبب الافتقار إلى المهارات والمعرفة والشفافية والمشاركة؛ وأخيرا وليس آخرا، فإن التحديات الأخرى والمعوقات، والثغرات هي النوع الاجتماعي والشباب والبيئية التي لا تؤخذ في الحسبان بشكل كافي في سياسات واستراتيجيات تعاونيات الصيادين.

الجدول (2): منظمات المجتمع العاملة في المنطقة

القرية	منظمة محلية	تاريخ التأسيس	الاعضاء	النساء	الأنشطة	المنظمات الداعمة	أنشطة المنظمة
محمد- قول	لجنة تنمية القرية	1974	30	10	ادرار دخل	أكورد	أنشطة تنموية، حماية الساحل، ادرار دخل و صيانة القوارب
	تعاونية صائدي الاسماك	2010	180	18	أنشطة مختلفة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	تدريب، تسويق ونظافة
	اللجنة الشعبية للقرية	2005	12	2	ادارة محلية	المحلية	أمور عامة
	اتحاد المرأة	2011	69	69	ادرار دخل	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	تدريب و تسويق
دنجناب	لجنة تنمية القرية	2006	70	20	ادرار دخل	أكورد	أنشطة تنموية، حماية الساحل، ادرار دخل و صيانة القوارب
	تعاونية صائدي الاسماك	2001	70	20	أنشطة مختلفة	-	-
	اللجنة الشعبية للقرية	2005	12	2	ادارة محلية	المحلية	أمور عامة

الموارد المستخدمة (Resources in Use):

إلى جانب الموارد البحرية في محمد– قول ودنجناب، فان السكان يرعون قطعان الحيوانات، بشكل أساسي والماعز والإبل، بالإضافة إلى ممارسة بعض الزراعة على طول مجاري الأنهار الموسمية والخيران بالقرب من القرى. فيما يختص بالموارد السمكية، فان القوارب تخرج للصيد في رحلات لمدة يوم أو عدة ايام. في المتوسط أغلب القوارب يبدو أنها تخرج لمدة ثلاثة أيام؛ والصيد يتراوح ما بين 80 – 100 كجم \ اليوم في قمة موسم الإنتاج. خلال موسم الانتاج المنخفض، فان الصيادين يزيدون جهودهم إلى رحلات لمدة 7 أيام، ويكون الصيد حوال 40 - 50 كجم / اليوم. مناطق الصيد تكون في خليج دنجناب وخارجه، وحول العديد من الجزر في المنطقة. يوجد عدد من مواقع الإنزال.

مكونات الصيد هي متماثلة في كل هذه المواقع، وتتألف من أنواع أسماك الشعاب المرجانية. تم العثور على الهامور المبقع بوفرة في المنطقة وخاصة حول جزيرة تاوين. معظم الصيادين يستخدمون الخطاف والخيط للصيد وهناك ثلاثة شباك خيشومية مستخدمة محليا. استجلبت هذه الشباك بواسطة التجار وليس هناك أي مهارات محلية لصيانتها وإصلاحها. بالإضافة إلى الموارد السمكية، هناك أيضا إنتاج الملح في قرية روايا (Rawaya). ويتم تسويق الملح تحت نفس الاسم، ولكن تنتجه عدد من الشركات التي تبيع الملح الي مختلف انحاء البلاد وفي الاقليم. حاليا لا توجد معلومات عن عدد العمال المحليين العاملين في الجزيرة.

تصنيع الأسماك (Fish Processing):
تصنيع الأسماك غير ممارس في المنطقة. يتم فقط تجفيف الاسماك من وقت الي آخر لتجنب تلف السمك. عادة الصيد يستهلك طازجا، وليس هناك حاليا أي وسيلة حفظ أسماك مستخدمة، بخلاف الثلج.

النساء في مصائد الأسماك (Women in Fisheries)
تقليديا، ليس للنساء دور في في صيد الأسماك أو الأنشطة المرتبطة بالصيد. قبل بضعة سنين قامت منظمة كير (CARE) بتوفير فرص تدريب للنساء المحليات على تصنيع الأسماك. على أي حال لم تمارس النساء العمل وبالتالي فقد فقدت المهارات. حاليا، لا يوجد نشاط تجاري تمارسه النساء ولسن منظمات في أي مجموعة عمل. الاستثناء الوحيد هو اتحاد المرأة الحديث التكوين، بمساعدة مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) المشار اليه آنفا.

تسويق الأسماك (Fish Marketing)
يباع السمك الي تجار ياتون من مدينة بورتسودان، أي أصلا من المنطقة، حيث يشترون الصيد المحلي ويأخذونه الي السوق في المدينة. يحدد التجار أسعار السمك حسب السوق. يقوم التجار بتزويد صائدي الأسماك بالثلج والوقود ومعدات الصيد على أساس التسليف الذي يعاد دفعه للتاجر على أقساط شهرية. شبيه بما هو حادث في المناطق الاخرى على طول الساحل، فان صائدي الأسماك لهم اتفاقيات غير رسمية مع أحد التجار. الصيادون لا يبيعون صيدهم مباشرة الي المستهلك وليس لهم قدرات مساومة\مفاصلة فيما يخص الاسعار، وهذا هو نتاج الالتزام المالي للتاجر الذي يزودهم بالمدخلات الضرورية لرحلات صيد السمك، ولكنه ايضا يحدد لهم الأسعار ومعدلات اعادة دفع السلفيات، تاركا للصيادين فرص ضئيلة في حرية عقد صفقات مع أي شخص آخر.

استنتاجات متعلقة بمشروع الادارة البيئية (EBM)
الهدف الرئيسي من المكون (1) هو تحقيق منطقة بحرية محمية فاعلة من خلال تمكين واشراك المجتمع المحلي، وهذا سوف يعني ضمنا، تقييد استغلال المحميات المعلنة قانونا والمناطق المحمية الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على سبل العيش للأشخاص المتضررين، نظرا لحقيقة أن صيد السمك هو النمط الرئيسي لكسب العيش، وأن تربية الحيوانات والأنشطة الزراعية المحدودة جدا، هي نمط كسب العيش الثانوي. مع الأخذ في الاعتبار ضخامة تأثير تقييد استغلال الموارد الذي يعتمد على خطة تقسيم المناطق الي قطاعات والتي سوف تقوم بتصنيف مواصفات ووظيفة كل قطاع استنادا الى فئات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) والتي لها مستويات مختلف من القيود وفقا لوظيفة القطاع المعني. ولذلك فإن هذا سيحدد الي أي حد ستقلل المناطق التي يمارس فيها الصيد. من ناحية أخرى، فإن التأثير على أسر الصيادين سيعتمد على حجم اعتمادهم على الصيد في اعالة أسرهم، سواء كان بدوام كامل أو دوام جزئي.

أظهر التقييم الاجتماعي الاقتصادي (SEA) أن 30٪ من الأسر، حوالي 150 أسرة في المنطقة، يعتمدون على الصيد كمصدر رزق أساسي. ستكون هذه المجموعة هي الأكثر ضعفا وهشاشة، إذا لم تعوض بأية وسيلة. هناك آخرون سيكونون أقل تأثرا. خلاصة القول، فإن المشروع سيكون إيجابيا لهم إذا كانوا مشاركين مشاركة الكاملة في مختلف خطوات المشروع وتم تأمين بدائل معيشتهم. مبادئ الادارة القائمة على النظام البيئي ستعمل على تعزيز استدامة سبل العيش التقليدية حتى لو كانت الخيارات الأخرى محدودة للغاية، على المدى القصير. كما أن الملكية الجماعية السائدة لموارد الأرض يمكن أن تكون محرك إيجابي لمنهج المشاركة في المستويات المختلفة من مراحل المشروع.

اعتمادا على معايير تقسيم المناطق الي قطاعات، فان مستويات الأسر المتضررة ستكون على النحو التالي:

1- 30٪ من الأسر (150 أسرة) يمكن أن يتأثروا مباشرة بتقييد استغلال موارد المحمية، وهؤلاء هم الذين يعتمدون على صيد السمك كمصدر رزق أساسي.
2- 62% من الأسر (311 أسرة) يمكن أن يتضرروا جزئيا، وهؤلاء هم الذين ليسوا متفرغين لممارسة صيد السمك.
3- 8% من الأسر (40 أسرة) لن يتأثروا بشيء، هؤلاء يشملون المهاجرين الي القرى، وأولئك الذين يعملون في أعمال أخرى لا علاقة لها باستخراج الموارد البحرية.

الشكل أدناه يوضح مستوى اعتماد الأسر في المنطقة على صيد الأسماك في سبل معيشتهم

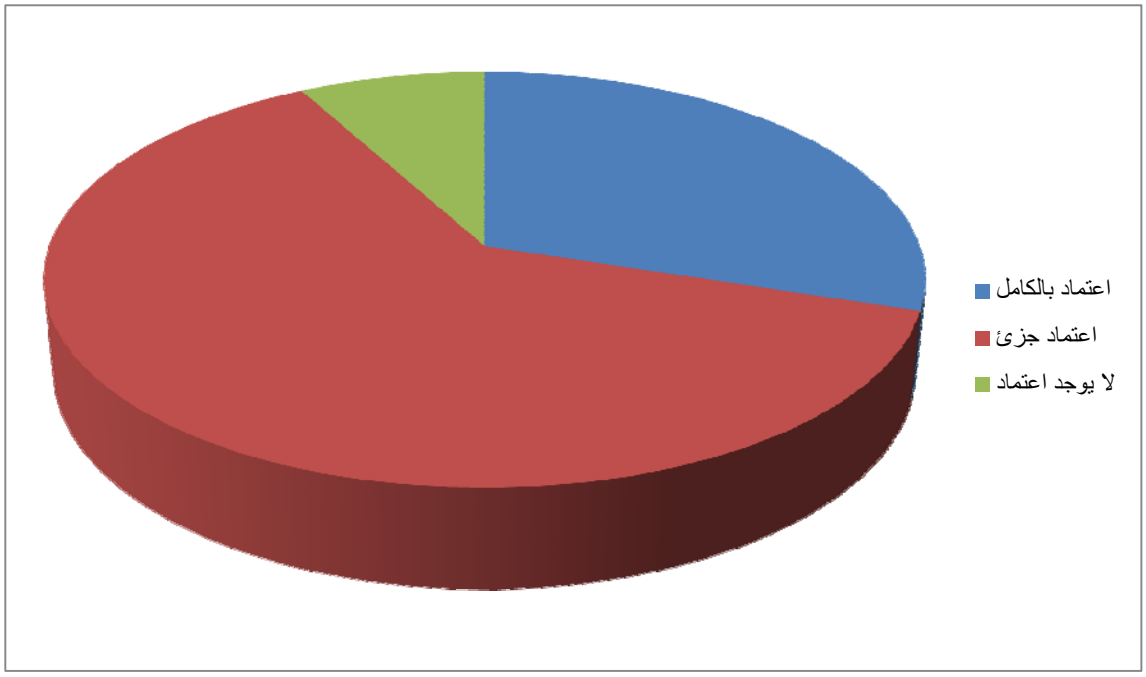

أثر المشروع على المجموعة الأولى سيكون سلبيا ما لم تؤخذ في الاعتبار تدابيرتخفيف مناسبة وكذلك الأخذ بمشاركتهم في اختيار سبل العيش البديلة وإعطاءها الأولوية. المجموعة الثانية التي هي أقل تضررا، يجب الا يتم تجاهلها، طالما أن آليات مواكبتهم لسبل العيش محدودة للغاية، على الأقل، لديهم الفرصة للتوسع في أو البناء على خيارهم البديل. المجموعة الثالثة، إما لن تتأثر أو ستتأثر إيجابا. أيضا، لضمان الاجماع بشأن ترسيم الحدود و فاعلية المنطقة البحرية المحمية، بما أن ذلك، جنبا إلى جنب مع مستوى الاعتماد على الموارد البحرية سيحدد مستوى التأثير على الأسر، ويجب أن يتم تحديث الخطة الرئيسية للمنطقة البحرية المحمية بمشاركة المجتمع والمشاركة العامة من الأفراد والأسر ذوي الصلة بالتخطيط والقرارات وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمنطقة البحرية المحمية، وهي عموما ضعيف جدا. لذلك، هناك حاجة لبذل جهود كافية لمعالجتها من خلال توجيه ادوات تحفيز مجتمعية مثل لجان التخطيط والتنفيذ والمتابعة، اما بناء على تعزيز قدرات المنظمات المجتمعية القائمة مثل لجان تنمية القرى واللجان الشعبية للقرى والجمعيات التعاونية للصيادين أو إنشاء أدوات جديدة أكثر تخصصا، مثل لجان الحفاظ على البيئة التي يمكن تنظيمها وإنشاءها ويتم تفويضها عن طريق الأوامر المحلية، التي تنتجها الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات أو المحليات مع وجود أدوار ومسؤوليات واضحة.الإطر القانونية القائمة تسمح بمثل هذا النوع من الابتكارات. ينبغي أن تكون هذه التشريعات شاملة ومتعددة الأغراض وتعكس أمور البيئة، وأن تكون مرفقة مع الخطط ومع لوئح التنفيذ، في حين أن متابعة تنفيذها ستكون مهمة دائمة. ينبغي لهذه التشريعات أيضا البناء على المعارف المتعلقة بالقانون العرفي واللوائح المتضمنة للوسائل الأصيلة في إدارة البيئة وصونها.

بشكل عام، وتمشيا مع مبادئ الادارة القائمة على النظم البيئية (EBM) التي تؤكد على منهج المشاركة وتعتمد على آليات إدارة يحركها المجتمع، فان أجهزة القانون العرفي يمكن أن تعضد الإدارة بالمشاركة وتنفيذها ومتابعتها وكذلك دعم الإطار القانوني والإداري التي هي متجذرة في عادات وقيم المجتمعات، وتحظى بالاحترام، وبالتالي اكتساب التزام أفراد المجتمع. بالنظر إلى تاريخ البجا كرعاة رحل، فان من المفهوم أن السلف (silif) ينطبق في معظمه على بيئة أراضي البر. بالنسبة لمجتمعات الصيادين في قرية دنجناب وقرية محمد– قول، على أي حال، هناك بعض القواعد والأنظمة التي تطبق على إدارة واستخدام الموارد البحرية والتي يمكن اعتبارها سلف بحري. هذه القواعد واللوائح يمكن جعلها رسمية في اطار الأوامر المحلية المقترحة أو الحاقها بها.

خلق ودعم سبل كسب عيش بديلة، مختارة بواسطة المجتمع في ظل تفضيل مجدي اقتصاديا وميزة نسبية، سيساعد في تخفيف الآثار الاقتصادية الاجتماعية السالبة المحتملة. الى هذا الحد فان المشروع لا يبدو أنه يولد حالات إعادة توطين. أظهرت

المسوحات أن ترتيب المجتمع لتربية الحيوانات كمصدر كسب رزق بديل عالي ولكن ربطه بأنشطة إعادة تأهيل الغطاء النباتي الطبيعي مثل إعادة تعمير الوديان القريبة، في البيئة الأرضية وإدخال أنواع مقاومة للجفاف والملوحة مثل الدليب في المنطقة الساحلية. تربية الأحياء المائية ومزارع المحار حصلت على ترتيب أقل بسبب مشكلة التسويق. مجموعات النساء حددن أنشطة مدرة للدخل، مثل تجارة الدواجن، صناعة البسكويت لتجارة التجزئة عمل الاسباغيتي (الشعيرية)، تشغيل متاجر صغيرة، الاعمال الحرفية اليدوية، إنتاج الفسيخ (السمك المملح)، وتأجير أواني الطبخ للمناسبات الاجتماعية (مثل الزواج والاحتفالات). في حين أن مجموعات الشباب يفضلون فرص عمل مثل حراس المحمية أو عمل بأجر آخر يتعلق بأي نوع من الأنشطة الإنمائية، جزء قليل منهم يعطي اهتمام للأنشطة المرتبطة بالسياحية. بالتأكيد بعض من سبل العيش البديلة المذكورة يتطلب صندوق ائتمان مثل الصناديق الدوارة التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) للأنشطة المدرة لدخل المرأة. أظهرت مؤشرات الفقر ضعف قدرة هذه المجتمعات لتجميع أي نوع من الادخار والأصول لبدء تنفيذ بدائل سبل المعيشة هذه، وبالتالي فان دعما ماليا في البداية يكون ضروريا للغاية.

ستتم إدارة الشكاوى والتظلمات بواسطة المجلس (لجنة عرفية بجاوية لمعالجة النزاعات الناجمة عن أسباب مختلفة) يمكن للمشروع تعيين لجنة محلية للتظلمات والشكاوى، مكونة من: ممثل للمشروع، وممثل عن المجتمع المتأثر، وشخص يكون رئيس اللجنة ويجب أن يكون مستقل كطرف محايد، (على سبيل المثال معتمد المحلية أو زعيم مجتمع)، ادارة المشروع ستحتفظ بسجل للشكاوى الواردة، ونتيجة محاولات حلها. سوف تضمن هذه المعلومات في التقارير الدورية عن سير العمل. ينبغي أيضا أن يكون هناك مستوى أعلى لتلقي الطعون. الشئ الاهم، ينبغي أن يكون الوصول إلى هذه الأجسام مكفول لجميع الأفراد والأسر في المجتمعات المحلية المستهدفة بما في ذلك أولئك الذين لديهم تأثير غير مباشر بسبب تنفيذ أنشطة المشروع. خطر النزاعات التي تنشأ بين القرى والمجتمعات المحلية والأسر أثناء تنفيذ الاطار العملي (PF) هو أمر هام ويجب معالجته. في هذا السياق، فان كلا من العناصر القبلية الاستباقية) والآنية (رد الفعل) لتسوية المنازعات والصراعات والمظالم سيتم التعامل معها.

المنهج الاستباقي

النزاعات تنشأ في كثير من الأحيان نتيجة للاختلافات في التصورات أو الفهم، سيتم تبني منهج استباقي لحلها في محاولة لتجنب النزاعات قبل أن تبدأ. وهذا يشمل:

أ- نشر و كشف المعلومات الأساسية وخلفية المشروع؛ على أوسع نطاق.
ب- توضيح معايير الأهلية للحصول على المساعدة، في الإطار العملي (PF).
ت- توضيح واجبات ومسؤوليات جميع أصحاب المصلحة في العملية.
ث- تدريب المجتمع على الحفاظ وبناء القدرات فيما يتعلق بقيمة المناطق المحمية، والتهديدات التي تتعرض لها وخيارات التخفيف.

آليات إدارة النزاع بين قبائل البجا مرتبطة بالقيام بأفعال وإجراءات ترمي إلى منع وحل النزاعات. في جميع الحالات ينبغي التأكيد على أن تبني منهج من أسفل إلى أعلى، من المرجح أن يكون أكثر فعالية من التدابير المفروضة من فوق أو من الخارج.

منهج رد الفعل

كخطوة أولى في هذه العملية، ينبغي بذل جهد لتسوية النزاعات وديا عن طريق الوساطة على مستوى المجتمع المحلي استرشادا بآليات السلف عند البجا كما ذكر سابقا في هذا التقييم الاجتماعي البيئي. إذا تصاعد الخلاف، ينبغي أن يعالج بواسطة الآلية المقترحة أعلاه.

الملحق (2)

زيارات ميدانية
الفترة من 9 -16 يونيو 2012.
نفذت بواسطة بهاء طه و أبكر محمد

بعد مراجعة الوثائق ذات الصلة من الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن، مثل وثيقة المشروع والوثائق الاخرى ذات الصلة وكذلك كتيب الاجراءات التشغيلية للبنك الدولي وترتيب المشروعات المقترحة والمشروعات الفرعية في فئات، تم تنفيذ سلسلة من المشاورات في الميدان مع الجهات الاتي:

1- النقيب\ ناصر الدين محمد الأمين، من ادارة حماية الحياة البرية. وكانت المجالات التي شملها النقاش هي:
- ⇦ التشريعات المتعلقة بالمنطقة البحرية المحمية والاطار القانوني المطلوب لادارتها بشكل ملائم.
- ⇦ قدرات الادارة، نقاط القوة والضعف.
- ⇦ كيفية الوصول الي منطقة بحرية محمية فاعلة.
- ⇦ التدخلات السابقة والدروس المستفادة، مثل مشروع المححميات الأفريقية بالاخص في مجال مشاركة المجتمع في ادارة المنطقة البحرية المحمية.
- ⇦ تفاعل المجتمع في المنطقة البحرية المحمية في سياق الطبيعة العسكرية لادارة المنطقة البحرية المحمية.

2- عفاف، الموظف المسئول عن الانشطة النسوية في مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): مثار النقار كان:
- ⇦ مشاركة النساء وخلق بدائل سبل معيشة، بناء على الدروس التي استفادتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- ⇦ خيارات بدائل سبل المعيشة وماذا يفضل المجتمع.
- ⇦ كيف يمكن تكرار ذلك في دنجناب.

3- د\ عبد الله ناصر، معهد أبحاث البحار. تم مناقشة الآتي:
- ⇦ أهمية رفع وعي المجتمعات ودور المؤسسات الأكاديمية.
- ⇦ الدراسات التي تدعم الحفاظ والاستدامة.
- ⇦ تبادل الاوراق الأكاديمية.

4- ممدوح أحمد، ادارة مصائد الأسماك. النقاط التي نوقشت هي:
- ⇦ دور الادارة في تنظيم تعاونيات الصيادين.
- ⇦ تطوير قدرة القطاع لتحقيق استدامة الموارد البحرية.
- ⇦ كيف ستدعم الادارة مفاهيم المنطقة البحرية المحمية.
- ⇦ دورهم التكميلي لادارة الحياة البرية في الحماية والحفاظ و مساحات التنسيق.

5- أوهاج سيد، مدير عام وزارة البيئة والسياحة. نوقش الاتي:
- ⇦ التنسيق بين الشركاء.

6- عيسى حمد شيخ، معتمد محلية جبيت المعادن، محمد- قول. نقاط النقاش كانت:
- ⇦ دور المحلية في تحقيق منطقة بحرية محمية فاعلة.
- ⇦ تفعيل الأوامر المحلية لتحقيق المنطقة البحرية المحمية.
- ⇦ بدائل سبل المعيشة وترتيبها بواسطة المجتمع.
- ⇦ الأنشطة الداعمة للمنطقة البحرية المحمية، الشباب، النساء، اللجان الشعبية.
- ❖ المواضيع المذكورة أعلاه نوقشت مع المدير التنفيذي للمحلية ايضا.

7- عبد الله أحمد، شركة الخليج للؤلؤ – دنجناب.
- ⇦ خلفية عن الزراعة البحرية.
- ⇦ كيف يمكن للخبرة المتراكمة دعم الأنشطة التي تحقق المنطقة البحرية المحمية.
- ⇦ تقديم تدريب للمجمعات

8- عمدة محمد- قول و ممثلين للمجتمع. تم نقاش الآتي:
- ⇦ كيف يمكن للمجتمع دعم المنطقة البحرية المحمية.
- ⇦ ما هي البدائل المناسبة لسبل المعيشة لصائدي الأسماك في حالة أجبروا على وقف الصيد او الحد منه.

- ⇦ دور تنظيمات مجتمعهم.
- ❖ نفس الموضوعات السابقة نوقشت مع عمدة دونقوناب.

9- تمت مناقشات تلقائية باستخدام وسائل التقييم السريع بالمشاركة (PRA) لترتيب بدائل سبل العيش، مع مجموعة من الشباب في السوق، والمقاهي، والمطاعم. وتم استعراض رؤآهم حول:

- ⇦ اهتمامات الشباب.
- ⇦ أهمية وجود منطقة بحرية محمية في موطنهم و كيف سيستفيدون منها.
- ⇦ فرص خلق وظائف جديدة.
- ⇦ تجربة المحميات الأفريقية.

الملحق (3)

المشاورات العامة في المنطقة البحرية المحمية لخليج دنجناب
أغسطس 2012

كان الهدف الرئيسي من الزيارة هو تنوير أفراد المجتمع حول الغرض من ومحتوى الاطار العملي (PF). أوضحت البعثة للمواطنين الأثر المتوقع للمشروع، بشكل أساسي الحرمان من استغلال الموارد الذي قد ينشأ نتيجة لتنفيذ الخطة الرئيسية للمنطقة البحرية المحمية (MPA). إشراك المجتمع في عملية التصميم وحتى التنفيذ وإنشاء أجهزة مجتمعية، مثل لجان المجتمع لقضايا التنفيذ، ولجان التظلم، ولجان حل النزاعات، والمراقبة ... الخ. يمكن أن نخلص إلى أن المجتمع أصبح على علم بجميع مكونات المشروع. بشكل خاص فان التشاور شمل النقاط التالية:

- ما هو التأثير المحتمل ومن هم الناس الأكثر الناس تأثرا من تقييد استغلال موارد المناطق البحرية المحمية؟
- ما هي آلية الخطوة بخطوة للتعامل مع أي شكوى ناجمة عن التقييد (من يفعل ماذا)؟ ما هو رأي المجتمعات؟ و تقبلوا الآلية المقترحة؟
- ما هو المتفق عليه كتعويض في حالة فقدان استغلال الأصول / الدخل؟ من هم الذين ينبغي تعويضهم وكيف؟ (بين المجموعات الأكثر تأثرا وأقل تأثرا، من هو المؤهل للتعويض؟)
- آلية تسوية النزاعات الموصوفة - بين القبائل على الموارد البحرية والمشاركة في إدارة المناطق البحرية المحمية .
- النقاط الأخرى من الاطار العملي التي نوقشت.

تمت مناقشة النقاط التالية والافادات\التعليقات الواردة موصوفة أدناه:
استنادا إلى المناقشات، مع أفراد المجتمع تمت مناقشة الخطوات المقبلة لمتابعة وتفعيل الإطار العملي (PF) أثناء تنفيذ المشروع. إنشاء لجان مختلفة لعناصر مختلفة من اطار العملية (PF) مثل لجان على مستويين للتظلم ولجنة على مستوى قرية للتنفيذ والمتابعة.

لجان التنفيذ و المتابعة (Implementation and Follow-up Committees)
بعد عكس الخلفية أعلاه الي مجتمعات قرى محمد- قول ودنجناب، والإجابة على استفساراتهم، وإجراءات تشكيل لجنتين للتنفيذ والمتابعة على مستوى القرى والمحلية، حيث أن مستوى المحلية سيكون لتسلم الاستئنافات في حال أن قرار اللجان على مستوى القرى لم يقبل بواسطة الأسرة أو الفرد المتأثر (انظر أعضاء اللجان أدناه)

لجان التنفيذ والمتابعة في قرية محمد- قول
بتاريخ 27\08\2012 عند الساعة التاسعة صباحا عقد اجتماع مع مجتمع قرية محمد- قول، في مكتب جمعية صائدي الاسماك. حضر الاجتماع عدد (26) صيادا و(2) من رجال الأمن (ملحق 1).لجنة التنفيذ والمتابعة على مستوى قرية محمد- قول تشكلت من (7) أعضاء (الملحق 2). لجنة التنفيذ والمتابعة على مستوى محلية جبيت المعادن تشكلت من عدد (4) أعضاء هم العمدة و(2) آخرين من مجتمع القرية (الملحق 3).

لجان التنفيذ والمتابعة في قرية دنجناب

في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا عقد الاجتماع مع مجتمع قرية دنجناب في استراحة العمدة: -
حضر الاحتماع عدد (29) من صائدي الاسماك و(1) من رجال الأمن (الكشف 4): لجنة التنفيذ والمتابعة على مستوى قرية دنجناب تشكلت من عدد (5) أعضاء (الكشف 5).

لجنة التنفيذ والمتابعة على مستوى محلية جبيت المعادن تكونت من (4) أعضاء، العمدة وعدد (2) آخرين من الاعضاء من لجنة القرية (الكشف 6).

معتمد محلية جبيت المعادن رشح جمعية ايتباي كمنظمة طوعية للمشاركة في فض النزاعات وتم الاتصال بمنسق المشروع في الجمعية وقد وافقوا على العمل كوسطاء.

آخيرا، فان آلية التظلم هي لجنتي المستويين المحددتين في قريتي محمد- قول و دنجناب. لم يشار الي كلمة "تظلم" في الاجتماع لكن استخدمنا كلمة "منافسة على الموارد في المنطقة البحرية المحمية" تكتيكيا ضمنيا لتفادي سؤ فهم متوقع بسبب حساسية كلمة "تظلم" على الاقل عند هذه المرحلة. شكوى بمجرد ترجمتها إلى اللغة العربية تعطي معنى خلق نزاع ومشاكل وتعطي شعور المنافسة والتحديات التي قد تواجه المجتمع. مع ذلك، أصبح المجتمع يدرك ويعرف كيف يحصل على حقه.

الكشف (1): حضور اجتماع صائدي الأسماك في قرية محمد- قول

1- علي واقي محمد.
2- سليمان محمد أحمد.
3- حسن عيسى.
4- عيسى سرور.
5- علي طه عيسى.
6- محمد علي واقي.
7- حسن أحمد علي.
8- حسن عبسى حسن.
9- أحمد موسى مجذوب.
10- حسن محمدعثمان.
11- علي أحمد الله جابو.
12- أوشيك كوكي.
13- حسين عبسى كركر.
14- هاشم محمد علي واقي.
15- طه عبد القادر طه.
16- مدثر حسن.

17- بريب حسين بريب محمد.
18- حسين محمد حرين.
19- محمد حسن حامد.
20- أحمد ابو أحمد متوكل.
21- طاهر أحمد الله جابو.
22- عبد القادر أوشيك.
23- عيسى طه عيسى.
24- سيدي كرشون.
25- عثمان علي سرور.
26- علي أبو أحمد متوكل.

أعضاء لجنة التنفيذ والمتابعة في قرية محمد- قول:

أعضاء اللجنة على مستوى القرية
1- محمد علي قبكان.
2- عبد القادر طه عيسى.
3- حامد توتوي.
4- الحسن محمد أدروب.
5- عيسى سرور.
6- واقي علي قبكان.
7- بابكر ايراب محمد أحمد.

الكشف (3): لجان التنفيذ والمتابعة في قرية محمد- قول

أعضاء اللجنة على مستوى المحلية
1- علي واقي محمد.
2- عبد القادر أوشيك.
3- الضابط التنفيذي للمحلية.

الكشف (4): الكسف (1): حضور اجتماع صائدي الأسماك في قرية دنجناب
1- عصيب عيسى جامع.
2- علي عيسى حامد.
3- محمد عصيب جامع.
4- موسى محمد حامد.
5- عيسى حامد حسين.
6- محمد موسى محمد حامد.
7- مجدي ابراهيم.
8- محمد نور حامدوي.
9- محمد أنديل عبسى.
10- أحمد محمد حسين.
11- يسلم محمد عبسى.
12- هاشم علي ناكاشوم.
13- باكاش أبو آمنة حسن.
14- محمد عيسى حامد حسين
15- حامدون أحمد حامد
16- جامع رحمة أوشاش.

17- جامع عيسى جامع.
18- محمد عبد الرحيم دنين.
19- عيسى أدروب محمد.
20- علي أحمد ناكاشوب.
21- عيسى علي ناكلشوب.
22- حسين عيسى أدروب.
23- احمد عيسى حسن.
24- حامد علي حامد.
25- حامد رحمة حسين.
26- محمد شريف أدروب.
27- حامد عاليب أوكير.
28- حامد أوكير منصور.
29- محمود عيسى نكاشوب.

الكشف (5): الكشف (1): لجنة التنفيذ والمتابعة في قرية دنجناب

أعضاء اللجنة على مستوى القرية

1- عصيب عيسى جامع.
2- مجدي ابراهيم حامد.
3- محمد أحمد كراي.
4- علي عصيب حامد.
5- محمد موسى محمد.
6- صالح أدروب احمد.
7- محمد طاهر منصور.

الكشف (6): لجنة التنفيذ والمتابعة في قرية دنجناب

أعضاء اللجنة على مستوى المحلية

1- عصيب عيسى جامع.
2- مجدي ابراهيم حامد.
3- صالح أدروب أحمد.
4- عيسى عاولي (الضابط الاداري بالمحلية).

الملحق (4)
التشاور مع المجتمعات المحلية في دنقناب ومحمد قول حول الإطار العملي والإدارة الاجتماعيه والبيئيه للمشروع
ديسمبر 2012

بناءً على مراجعة وثيقة الإطار العملي للحماية المجتمعية في المشروع من قبل المختصين في البنك الدولي وبناءً على الملاحظات التي سجلت في جلسة القرار الخاصه بالمشروع واستنادا إلى التوجيهات التي تلقاها منسق المشروع بالهيئه د. محمد بدران من قائد فريق العمل في البنك الدولي السيدة صوفي هيرمان وحولها بدوره إلى المستشار الرئيس للمشروع الأستاذ بهاء الدين طه، فقد تم إعداد هذا التقرير عن التشاور مع المجتمعات المحليه ليكون جزءٌ لا يتجزأ من وثيقة الإطار العملي للحماية المجتمعية في المشروع.

1. إخطار المجتمعات بطلب عقد اجتماعات معهم للتشاور بشأن وثيقتي الحماية البيئية والاجتماعية

قام المستشار الرئيس للمشروع بتاريخ 2012/12/11. بإخطار المجتمع المحلي في دنقناب برغبته بعقد اجتماع معهم بواسطة السيد نصر الدين الأمين مدير إدارة حماية الحياه البريه. وكذلك قام بتاريخ 2012/12/15م. بإخطار المجتمع المحلي في محمد قول برغبته بعقد اجتماع معهم بواسطة السيد معتمد المحلية . وقد رحب كلا المجتمعين بالفكرة ووافقوا على أن تتم الاجتماعات خلال الفترة 23 - 25 /2012/12م.

2. التحضير للاجتماعات وتسليم وثيقتي الإطار العملي والإداره الاجتماعيه والبيئيه للمشروع؛ 2012/12/23م

تم الانتهاء من إعداد وثيقتي الإطار العملي والإدارة الاجتماعية والبيئية للمشروع كاملتين باللغة العربية في يوم السبت 2012/12/22 كي تكونا جاهزتين للتوزيع على المعنيين قبل الاجتماع. كما تم صباح يوم 2012/12/23 استخراج تصريح الأمن خلال الفترة 12/23- 2012/12/25م بخطاب رسمي من إدارة حماية البيئه البحريه.

1.2. الاجتماع في مكتب ادارة حماية البيئة البحرية بورتسودان

الحضور:

د. محمد بدران	ممثلا للهيئه الاقليميه للمحافظه على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
أ. ممدوح احمد	ممثلا للمستشار حيث تعذر حضور الاستاذ بهاء الدين لأسباب صحية
م. أوهاج سعيد حامد	ممثلا لوزارة البيئه والسياحه في ولاية البحر الأحمر، مدير عام البيئه
أ. نصر الدين الأمين	ممثلا لإدارة حماية الحياه البريه، مدير إدارة المحميات البحريه
أ. إخلاص ادم محمد	ممثله للمجلس الأعلى للبيئه، مدير إدارة حماية البيئه البحريه

وقائع الاجتماع:-

كان الهدف من الاجتماع التفاكر فى كيفية الإعداد والترتيب الدقيق للاجتماعات مع مجتمعي محمد قول ودنقناب خلال الفترة 12/23 -2012/12/25م.

خلص الاجتماع إلى أنه وفق الموجهات يجب التحرك في ذات اليوم 2012/12/23م إلى محمد قول ودنقناب والجلوس مع ممثلين من المجتمعين لتعريفهم بشكل مختصر عن المشروع وعن أهداف التشاور مع المجتمعات والتحديد الدقيق لوقت ومكان انعقاد الاجتماع الموسع والأطراف المستهدفه فيه وتسليم ممثلي المجتمعين وثيقتي الإطار العملي والإداره الاجتماعيه والبيئيه للمشروع لتمكينهم من الاطلاع عليهما قبل الاجتماع.

عليه تم الاتصال بعمدة دنقناب عيسيب عيسى جامع، وأفادنا بتواجده ببور تسودان، يرافق مريضا من أقربائه، وتحركنا إليه ووجدناه بانتظارنا امام حوادث مستشفى دقنه. وبعد أداء واجب السؤال عن المريض أوضحنا له غرض الاتصال به حسب علمه المسبق بالاجتماع الخاص بمشروع الإداره البيئيه الاستراتيجيه للبحر الأحمر وخليج عدن. ابتداء طلب العمده نسخا من الوثائق فقمنا بتسليمه ومن ثم أفادنا بتعيينه للسيد/ آدم محمد عيسى ليقوم مقامه اليوم 2012/12/23م، ومن ثم قام العمده بالاتصال بالسيد/ ادم محمد عيسى بواسطة الهاتف المحمول وشرح له الأمر.

كما قمنا باتصال هاتفى بالسيد محمد على وجه إبن عمدة محمد قول الذي أخبرنا أن والده العمدة متواجد في القرية وبإمكاننا زيارته في بيته.

2.2. الاجتماع في بيت السيد آدم محمد عيسى؛ 2012/12/23 الساعة الثانية والنصف بعد الظهر

الحضور:-

د. محمد بدران	ممثلا للهيئه الاقليميه للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
أ. ممدوح احمد	ممثلا للمستشار
م. أوهاج سعيد حامد	ممثلا لوزارة البيئه والسياحه في ولاية البحر الأحمر، مدير عام البيئه
أ. إخلاص ادم محمد	ممثله للمجلس الأعلى للبيئه، مدير إدارة حماية البيئه البحريه

وقد حضر من المجتمع المحلي كل من:-

(1) السيد آدم محمد عيسى ممثل العمدة
(2) السيد رحمه آدم محمد عيسى
(3) السيد على آدم محمد عيسى
(4) السيد عبدالقادر عيسى
(5) السيد كرار عيسى موسى

استقبلنا السيد آدم محمد عيسى بداره، وبعد أن قام بالترحيب وتقديم واجب الضيافه، أفادنا بأهمية وجود المحميه وأثرها الإيجابي، الذي انعكس على نظافة الشواطىء المتاخمة، بعد تأكدنا من إلمام السيد آدم بهدف الزياره قمنا بتسليمه نسخاً من وثيقتي الإطار العملي والإداره الاجتماعيه والبيئيه للمشروع باللغة العربية كاملتين وطلبنا منه الاطلاع عليهما وتنوير المجتمع بمحتواهما قبل الاجتماع.

وقد تم الاتفاق على أن يكون الاجتماع الموسع مع رجال ونساء القرية في المدرسه بتاريخ 2012/12/25 الساعة 11ص.

3.2. الاجتماع بعمدة محمد قول السيد على وجه بدار جمعية الصيادين الساعة الرابعة بعد الظهر

الحضور:-

د. محمد بدران	ممثلاً للهيئه الاقليميه للمحافظه على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
أ. ممدوح احمد	ممثلاً للمستشار
م. أوهاج سعيد حامد	ممثلاً لوزارة البيئه والسياحه في ولاية البحر الأحمر، مدير عام البيئة
أ. إخلاص ادم محمد	ممثلةً للمجلس الأعلى للبيئه، مدير إدارة حماية البيئه البحريه

وقد حضر من المجتمع المحلي كل من:-

(1) السيد على وجه العمدة
(2) السيد علي ابوحمد
(3) السيد احمد علي وجه
(4) السيد اوشيك كوكاى
(5) السيد اوكير احمد ابراهيم
(6) السيد طاهر احمد الله جابو
(7) السيد هاشم محمد على
(8) السيد وجه علي وجه

بعد واجب الضيافة وموافاة العمده والحضور بملخص مختصر عن المشروع، تم تسليم العمدة نسخا من وثيقتي الإطار العملي والإدارة الاجتماعية والبيئية للمشروع باللغة العربية كاملتين وطلبنا منه الاطلاع عليهما وتنوير المجتمع بمحتواهما قبل الاجتماع.

أفادنا عمدة محمد قول بأن الزمن المناسب للاجتماع هو يوم 2012/12/24م الساعه 12 ظهرا مع النساء اولاً بدار المرأه، ثم مع الرجال ثانياً بمركز الشباب.

3. الاجتماع الموسع بالمجتمع المحلي في محمد قول؛ 2012/12/24

1.3. الاجتماع بالنساء

المكان والوقت :- دار المرأه في الساعة 12 ظهرا

الحضور:-

د. محمد بدران	ممثلا للهيئة الاقليميه للمحافظه على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
أ. ممدوح احمد	ممثلا للمستشار حيث استمر تعذر حضور الاستاذ بهاء الدين لأسباب صحية
م. أوهاج سعيد حامد	ممثلا لوزارة البيئة والسياحة في ولاية البحر الأحمر، مدير عام البيئة
أ. مجدي محمد خليفه	ممثلا لإدارة حماية الحياه البريه، إدارة المحميات البحرية
أ. اخلاص ادم محمد	ممثلة للمجلس الأعلى للبيئه، إدارة حماية البيئه البحريه

المجتمع المحلي:-

1	السيد على وجه محمد- العمده	2	السيدة / الآنسة سيدي حمد أدروب
3	السيدة / الآنسة نفيسه اركه	4	السيدة / الآنسة زينب موسى
5	السيدة / الآنسة حليمه حمد	6	السيدة / الآنسة حجه ابوحمد
7	السيدة / الآنسة آمنه حمد الله جابو	8	السيدة / الآنسة فاطمه وجه
9	السيدة / الآنسة علويه سليمان	10	السيدة / الآنسة فاطمه على وجه

11	السيدة / الآنسة زينب ابوحمد	12	السيدة / الآنسة حجه حمد
13	السيدة / الآنسة نفيسه طه	14	السيدة / الآنسة نفيسه ابوحمد
15	السيدة / الآنسة مريم موسى	16	السيدة / الآنسة حجه متوكل
17	السيدة / الآنسة آمنه موسي	18	السيدة / الآنسة زينب احمد
19	السيدة / الآنسة علويه وجه على	20	السيدة / الآنسة فاطمه حمد الله
21	السيدة / الآنسة نجلاء صلاح	22	السيدة / الآنسة عائشه الأمين
23	السيدة / الآنسة ديشه على	24	السيدة / الآنسة أمونه حمد
25	السيدة / الآنسة فاطمه الحاج	26	السيدة / الآنسة مريم على
27	السيدة / الآنسة نفيسه وجه	28	السيدة / الآنسة حديقه حمد
29	السيدة / الآنسة مريم على حسن	30	السيدة / الآنسة زينب هاشم
31	السيدة / الآنسة شامه إدريس	32	السيدة / الآنسة زينب السمانى
33	السيدة / الآنسة مظاهر	34	السيدة / الآنسة فاطمه
35	السيدة / الآنسة حواء عيسي	36	السيدة / الآنسة آمنه موسي حمرور
37	السيدة / الآنسة ريا محمد	38	السيدة / الآنسة ستي طاهر
39	السيدة / الآنسة عائشه السمانى	40	السيدة / الآنسة نفيسه عمر
41	السيدة / الآنسة حليمه محمد	42	السيدة / الآنسة زينب على وجه

وقائع الاجتماع:-

قام العمده/ على وجه بالتعريف وافتتاح الاجتماع. كما رحب بهذا الاجتماع مع النساء ليطلعن على حيثيات المشروع ويبدين آرائهن. وبين لنا بناء على طلبنا أن الجمعيات الموجودة هي جمعية صيادى محمد قول وجمعية اصدقاء الصيادين (رجال ونساء). ثم أتاح لنا الفرصه للتحدث.

تم العرض على النحو التالى:

نحن اليوم فى زيارتكم لنعرض عليكم مشروع اعتماد منهج النظام البيئي فى الإدارة للبحر الأحمر وخليج عدن؛ ولمناقشة آلية المعالجة والتظلم في حال ظهور اختلافات وتفادي وقوع أي آثار سلبية للمشروع.

تم التنويه أنه إذا كان الحديث غير واضح يمكن لأحد الحاضرين من الجهات الرسمية التوضيح بلهجة أقرب، افادت النساء الحاضرات بأن الحديث واضح ويمكن الاستمرار

باعتباركم مجتمع ساحلي، تاريخكم وتاريخ ابائكم وأجدادكم مرتبط بالبحر وما تكون لديكم من ثقافة بحرية وما هو مكتسب وخبرتكم بالممارسة لا تقل أهمية عن التأهيل العلمى. المشروع يهدف الى كيفية الاستفاده من الخبرات والمعلومات والثقافة البحرية لوضع نظام إدارة فعال للمنطقة الساحلية المحمية مستندا إلى المشاركة والتحفيز وتعميم المعرفة حول الموارد البحرية في دول الهيئة الإقليمية للبحر الأحمر وخليج عدن. وهي تضم كلا من الأردن، جيبوتي، مصر، السعودية, السودان، الصومال واليمن.

المنطقه المحمية لا تعني منطقة مغلقة كما هو سائد في الفهم العام لكن في الواقع المنطقة المحمية هي منطقة ذات ادارة سليمة تهدف إلى حماية البيئة ومنفعة الإنسان. ونهج النظام البيئي يوائم بين الإنسان والبيئه ويعتمد على دمج الثقافة المحلية وتاريخها على مر العصور مع المعلومات الحديثة والمكتشفات العلمية، ولا يتم في اعتماد منهج النظام البيئي وضع تصور خارج عن بيئتكم أو ثقافتكم.

المشروع له اربعة مكونات:-

1- تعزيز نمط إدارة المحمية ومشاركة الجهات المعنية فيها

2- إيجاد آليات وأنماط جديدة لتحسين الدخل يتم من خلالها عمل مشاريع صغيره بالتعاون معكم.

3- اعتماد آلية للرصد البيئي والمجتمعي لمعرفة مدى تأثر البيئة والمجتمع. وهذا يشمل الأنشطة المرتبطة بالمشروع أو أي أنشطة أخرى داخل المحمية. الصيد بقوارب صغيرة مثلا قد يؤثر أو لا يؤثر على البحر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد تتأثر من عوائد المشروع. عند العمل سويا يمكن أن نتعرف على ذلك عن طريق الرصد والمراقبة.

4- إدارة المشروع. حيث ستتم إدارة المشروع من قبل الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وسيتم التواصل معكم من خلال منسق وطني يكون قريبا منكم.

سيحرص المشروع على مشاركتكم في التخطيط والتنفيذ وهذا يستدعي تعزيز قدرتكم على المشاركة في المراقبة - جمع البيانات وتحليلها، وفهم نتائجها لتصبحوا شركاء أقوياء في تحديد مستويات كمية الصيد المسموح بها وإنفاذ وتعديل السياسات إذا اتجه التوظيف أو حصاد السمك للهبوط. في هذا السياق، هناك ثلاثة أوجه سوف يلعب فيها مجتمعكم دورا رئيسيا في مراقبة

أنشطة المشروع، وذلك بالتنسيق المباشر مع العمدة من خلال المنسق الوطني للمشروع وهي: (1) بيانات القياسات الأساسية (2) الظروف البيئية و (3) استدامة سبل كسب العيش.

آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع

حياتكم مرتبطة بالبحر واستدامة البيئة البحرية يجب ان تكفل استدامة مصادر رزقكم. هناك منكم من يمتهن الصيد كمصدر رزق أساسي. إذا حدث تقييد للصيد في منطقة معينة يمكن أن تكون هناك آثار سلبية متوقعة على هؤلاء أكثر من غيرهم. رغم أنه من الممكن أن يكون هناك استفادة عامة فإنه يتوجب البحث في آلية التظلم وتخفيف الأثر عن هؤلاء. هنا نتحدث عن خطين. الخط الأول هو فيما بينكم بعضكم ببعض وبين إداراتكم المحلية والخط الثاني هو فيما بينكم وبين المشروع. في كلا الخطين سيتم التظلم وتفادي الاختلافات ومعالجة وقوع أي آثار سلبية باعتماد القوانين والأعراف القبلية السائدة بينكم ولا يتدخل المشروع بمحاولة تغييرها أو تعطليها.

بشكل عام، فإن الشكاوى سيتم النظر فيها وحلها على المستوى الأدنى الممكن (القرية) ويكون العمدة هو المرجع. وسيتم أخذ النزاعات إلى المستوى الأعلى التالي فقط عندما يثبت أنه لا يمكن حل المشكلة في المستوى الأدنى. أيضا، يفضل أن تتم عملية حل النزاعات أولا بأول دون تركها تتراكم. على أي حال، حيث لا يمكن أن تحل الشكوى فان المتأثر له/لها الحق في رفع تظلمه الي المسؤولين الإداريين أو القضائيين المناسبين بالطريقة المبينة في التشريعات الوطنية ذات الصلة.

يمكن في تسوية النزاعات وآلية الشكاوى على المستوى البسيط أن تدار بواسطة المجلس البجاوي لمعالجة النزاعات الناجمة عن أسباب مختلفة، ويمكن للمشروع أن يشارك في المجلس في القضايا المتعلقة بالمشروع حيث تتمثل نقطة الاتصال الأولى بالمنسق الوطني الذي سيكون قريبا من المجتمع المحلي ومتواصلا معه بشكل مستمر من خلال العمدة. سيدعم المنسق الوطني ما يتم التوصل إليه في المجلس بالتنسيق مع السلطات المحلية وكذلك بدعم من وحدة تنسيق المشروع في الهيئة الإقليمية.

مفهوم القانون العرفي البحري (السلف البحري)، المبني على القانون العرفي الموجود للبجا، يمكن أن يكون مفيدا للغاية لمجتمعات البجا التي تعتمد على الموارد البحرية في معيشتها. من خلال ذلك فإنهم سوف يكونون قادرين على إضفاء الطابع الرسمي على القواعد والممارسات القائمة من السلف المتعلقة باستخدام وإدارة الموارد البحرية، وتخصيص وملكية هذه الموارد وجعلها متماشية مع اللوائح التي تطور للمحمية. يمكن لهذا القانون العرفي أن يوضع في صميم عمليات تخطيط الإدارة البيئية للمحمية وإضفاء الطابع الرسمي عليه بربطه بالقوانين الولائية وبقوانين السودان الاتحادية والقواعد والأنظمة المتعلقة بالإدارة العامة للمناطق البحرية المحمية.

من ناحية ثانية فإن النزاعات تنشأ في كثير من الأحيان نتيجة للاختلافات في التصورات أو الفهم. لذلك سيتم تبني منهج استباقي في محاولة تجنب النزاعات قبل أن تبدأ. و هذا يشمل:

ج- نشر و كشف المعلومات الأساسية وتفاصيل المشروع على أوسع نطاق ممكن.
ح- توضيح معايير الأهلية للحصول على المساعدة وتوضيح واجبات و مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة.
خ- تدريب المجتمع المحلي على الحفاظ على البيئة وبناء القدرات فيما يتعلق بقيمة المناطق المحمية، والأخطار التي تتعرض لها والخيارات التي توفرها والتخفيف من آثارها.

وضعت هذه الترتيبات التنفيذية في وثيقة الإطار العملي للمشروع، ومن المهم لنا أن تكونوا عارفين ومطلعين على أنماط الإدارة التي ستنفذ لضمان فعالية التدابير للتخفيف عن الأشخاص المتأثرين. من المهم لنا أيضا بيان أدوار أصحاب المصلحة عند اتخاذ تدابير التظلم وعدالة الوصول لكل بيت وأساليب إشراككم في المراقبة والتنفيذ. ولضمان دور نشط لأصحاب المصلحة المحليين أثناء عملية التنفيذ، يمكن للمشروع أن يعزز قدرات منظمات المجتمع الموجودة، مثل لجان لجان تنمية القرية وتعاونيات صائدي الأسماك وتعاونيات المرأة وبشكل خاص النساء العاملات في مهنة صيد الأسماك.

تم السؤال هل وضحت لكن آلية حل النزاعات وآلية التظلم
أجابت الحاضرات بنعم
تم السؤال وهل أنتن موافقات عليها أم أن هناك آراء أخرى
أجابت الحاضرات موافقات

أفكار مصادر الدخل البديلة

تم التطرق إلى بعض موارد العيش البديله الممكنة من خلال المشروع، والتنويه على ضرورة مشاركة الجميع من شباب ونساء للتفكير فى هذا الامر. مع التأكيد على أن الأفكار يجب أن تكون قابله للتطبيق من حيث جدواها وأثارها البيئية والاجتماعية وأنها ستمر بدراسات بيئية واجتماعية قبل التطبيق. ذكرت أنشطة مثل إعداد السمك (التنظيف، التعبئة والتغليف)، تصنيع شباك الصيد، تدريب الشباب والشابات كأدلاء سياحيين للسياحه البيئيه- والتنوع الثقافي كأحد موارد جذب السياحة، العمل كحراس للمنطقة المحمية. كما تحدثت بعض النساء في هذا الموضوع ومن ذلك:

السيدة نفيسه وجه ذكرت بأن كثير من النساء تدربن على صناعة الفسيخ، هناك احتياجات لتطوير هذا العمل مثل:-
شباك لصيد الاسماك، تسهيل الوصول للأسواق، توفير بناء قدرات في تسويق المنتج، تعزيز الاستفادة من الزرمباك

السيدة زينب موسي:- ذكرت بأن العديد من النساء ليس لهن علاقة بالبحر لكن يحتجن إلى مشروعات مدره للدخل بعيدة عن المورد تغنيهن عن العمل في الصيد. وبينت أن النساء سيفكرن بمشاريع محددة في هذا المجال

السيدة علويه وجه:- تقوم النساء بصيد اسماك العربى وتصنيع الفسيخ ولا يوجد سوق محلي، تسويق الفسيخ فى بورتسودان. بجهد كبير وأسعار منخفضة

مكان عرض وثائق المشروع

تم السؤال عن المكان المفضل للمجتمع لعرض وثائق المشروع فأجاب العمدة بان تكون نسخة فى دار المراة ونسخة اخرى فى مركز الشباب. ووافقت الحاضرات على ذلك.

ختام الاجتماع

تحدث العمده السيد على وجه منوها بأهمية هذا الاجتماع مع النساء ومؤكدا على دور المرأة في قرية محمد قول حيث أنه تم تدريب النساء على تصنيع الاسماك (الفسيخ) وصيانة شباك الصيد وطلب بدعم المزيد من أنشطة المرأة.

2.3. الاجتماع بالرجال

المكان والوقت :- مركز الشباب في الساعة 2:0 بعد الظهرا

الحضور:-

د. محمد بدران	ممثلاً للهيئة الاقليميه للمحافظه على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
أ. ممدوح احمد	ممثلاً للمستشار
م. أوهاج سعيد حامد	ممثلاً لوزارة البيئة والسياحة في ولاية البحر الأحمر، مدير عام البيئة
أ. مجدى محمد خليفه	ممثلاً لإدارة حماية الحياة البرية، إدارة المحميات البحرية
أ. اخلاص ادم محمد	ممثلةً للمجلس الأعلى للبيئة، مدير إدارة حماية البيئه البحريه

المجتمع المحلي:-

1	السيد على وجه العمدة	2	السيد احمد عمر
3	السيد حسن محمد عثمان	4	السيد على احمد الله جابو
5	السيد بريب حسين بريب	6	السيد هاشم وجه على
7	السيد عيسى حامد	8	السيد على ابوحمد متوكل
9	السيد احمد حمد محمد حمد	10	السيد احمد اكود
11	السيد سيدى محمد أدروب	12	السيد محمود نكشوب
13	السيد احمد على وجه	14	السيد موسى حسن ادم
15	السيد هاشم محمد على	16	السيد محمد عثمان عبد القادر
17	السيد محمد حسن	18	السيد ادم محمد
19	السيد عيسى محمد عيسى	20	السيد أوشيك على وجه
21	السيد محمد عيسى حسين	22	السيد محمود محمد حسين
23	السيد أوشيك كوكاى	24	السيد محمد حمد محمد
25	السيد أوشيك هاشم	26	السيد حسين محمد دين
27	السيد احمد ابو حمد متوكل	28	السيد محمود موسي محمد عمر
29	السيد الحسن محمد أدروب	30	السيد عبد ربه محمد حسين
31	السيد محمد شريف على حمد	32	السيد عيسى محمد حمد

تم العرض على نحو مشابه لما تم في الاجتماع السابق مع النساء

آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع
تم عرض آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع كما تم عرضها في الاجتماع الأول مع النساء

ثم تم السؤال هل وضحت لكم آلية حل النزاعات وآلية التظلم
أجاب الحاضرون بنعم
ثم تم السؤال وهل أنتم موافقون عليها أم أن هناك آراء أخرى
أجاب الحاضرون موافقون

أفكار مصادر الدخل البديلة
تم التطرق إلى بعض موارد العيش البديله الممكنة من خلال المشروع، والتنويه على ضرورة مشاركة الجميع من شباب ونساء للتفكير فى هذا الامر. مع التأكيد على أن الأفكار يجب أن تكون قابله للتطبيق من حيث جدواها وأثارها البيئية والاجتماعية وأنها ستمر بدراسات بيئية واجتماعية قبل التطبيق. ذكرت أنشطة مثل إعداد السمك (التنظيف، التعبئة والتغليف)، تصنيع شباك الصيد، تدريب الشباب والشابات كأدلاء سياحيين للسياحه البيئيه- والتنوع الثقافي كأحد موارد جذب السياحة، العمل كحراس للمنطقة المحمية. كما تحدث بعض الحاضرين في هذا الموضوع ومن ذلك:
السيد محمد عيسى:- المحمية لها فوائد كبيرة حيث اوقفت خروقات الصيد. لكن سكان المنطقة يعتمدون على الصيد بشكل اساسى لذا لابد من مصادر دخل بديلة.
السيد ادم ميرغنى:- هناك مجموعه كبيره ستتأثر من الضوابط المتوقعة في المحمية.
وتابع السيد حسن محمد ادروب:- اعتمادنا الاساسي على صيد البحر، كوكيان، صدف واسماك وغيره، ومع ذلك فنحن نقدر إيجاد فرص بديله للعيش ونحن فد تعاونا مع منظمات في مشاريع أخرى امدتنا بمعدات صيد. ونأمل أن يبني المشروع على ما هو موجود لدينا ويستمر في تحسين فرص العيش البديلة
اجاب د. محمد بدران:- المحمية لاتعنى منع تام بل تقوم بتحسين الإدارة لما فيه مصلحة البيئة والإنسان بحيث تحمى البيئة وينظم الإنتاج وتزداد فعاليته من حيث الجهد والمردود. أما فيما يخص التفكير بالفرص البديله للعيش فهو مفتوح لكم لكن بالأسلوب الذي تم عرضه سابقا
السيد محمد شريف:- سكان المنطقه يعتمدون فى معيشتهم على البحر، ويخرجون للصيد في مناطق ابعد خارج المحمية وفق اعراف ومواسم. ونحن ندعم تنظيم الصيد لأن بض الأصناف بدأت تقل بشكل أو تختفي. السردين (الطعم) كان موجود بالمراسى والآن اختفى وهذا يحتاج إلى تنظيم الصيد.
أوضح د. محمد بدران: بأن المكون الأول بالمشروع يقوم بوضع الإطار الإدارى والتنظيمي للمحمية وسيعتمد بشكل كبير على ثقافتكم، وستكون مشاركتكم هي نقطة الأساس في البداية وستستمر أثناء تنفيذ المشروع وحتى النهاية.
الضابط التنفيذى للمحليه/ السيد/ عيسى محمد:- أبدى سعادته في أن يرى إجراءات المشروع فى تقدم ونوه أن المحلية سنقوم بالدعم لاحقا عند البدء بتنفيذ المشروع.

ملازم/ مجدى محمد خليفه ستقوم إدارة المحميات بوضع خطه ادارية كاملة للمحمية بمشاركة المجتمع المحلى.

مكان عرض وثائق المشروع

تم السؤال عن المكان المفضل للمجتمع لعرض وثائق المشروع فأجاب العمدة بان تكون نسخة فى دار المرأة ونسخة اخرى فى مركز الشباب. ووافق الحاضرون على ذلك.

ختام الاجتماع

في الختام تحدث العمدة على وجه عن فوائد المحمية وضرب مثلاً بأنه قبل قيام المحمية وعند مشاهدتنا للقوارب الأجنبية التى كانت تقوم بالجرف بالمنطقة، والتبليغ عنها كانت الجهات الرسمية تفيد بأنهم يحملون ترخيصاً، لكن بعد قيام المحمية توقفت هذه الظاهرة، وأفاد العمدة بأنهم يتطلعون إلى البدء بتنفيذ المشروع.

4. الاجتماع الموسع بالمجتمع المحلي في دنقناب؛ 2012/12/25

1.4. الاجتماع بالرجال

المكان والوقت: تم تغيير موقع الاجتماع المتفق عليه من المدرسة إلى أحد المنازل القريبة من موقع عزاء احد المتوفين لتجمع اهل القرية من الرجال والنساء) في منزل العزاء. ولنفس الظروف اجتمع الرجال والنساء بشكل منفصل. بدأ الاجتماع مع الرجال في حوالي الثانية عشرة ظهرا.

الحضور:-

د. محمد بدران	ممثلاً للهيئة الإقليميه للمحافظه على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
أ. بهاء الدين طه	المستشار
أ. ممدوح احمد	مساعداً للمستشار
م. أوهاج سعيد حامد	ممثلاً لوزارة البيئه والسياحه في ولاية البحر الأحمر، مدير عام البيئه
أ. مجدي محمد خليفه	ممثلاً لإدارة حماية الحياه البريه، إدارة المحميات البحرية
أ. إخلاص ادم محمد	ممثلةً للمجلس الأعلى للبيئه، مدير إدارة حماية البيئة البحرية

المجتمع المحلي:-

1	السيد عيسيب عيسى جامع (العمدة)	2	السيد مجدي إبراهيم
3	السيد السيد صالح محمد احمد حمدان	4	السيد محمد عبد الله
5	السيد محمد طاهر نوراي	6	السيد سيدي ميرغنى
7	السيد أوشيك عبد القادر	8	السيد محمد حمد على
9	السيد طه حمد محمد دين	10	السيد محمد موسي محمد
11	السيد هاشم احمد محمد عيسي	12	السيد طاهر إبراهيم
13	السيد على جامع	14	السيد موسي محمد حامد
15	السيد احمد محمد احمد	16	السيد ادم منصور
17	السيد حسن هاشم	18	السيد عيسي أدروب عيسي

19	السيد عيسي محمد	20	السيد حسين شيبه
21	السيد احمد اركه	22	السيد ادم محمد عيسي
23	السيد محمود عبد الرحمن	24	السيد طه احمد كراى
25	السيد احمد محمد حسين	26	السيد سليمان محمد حسين
27	السيد محمد نور حامد	28	السيد حمد أدروب هدل
29	السيد حمداى محمد اوكير	30	السيد احمد محمد عيسى
31	السيد احمد احمد	32	السيد جامع رحمه
33	السيد رحمه اوشاش	34	السيد محمد نور عيسي
35	السيد موسي محمد رحمه		

وقائع الاجتماع:-

بدانا الحديث بشكل مباشر فور اكتمال وصول افراد المجتمع بعد تناول طعام الافطار. حيث قام العمدة السيد عيسيب عيسى جامع بافتتاح الاجتماع مرحبا بنا وبين لنا بناء على طلبنا أنه يوجد في دنقناب جمعية هي جمعية صيادى دنقناب وهو رئيسها. ثم أعطانا الحديث لنبين أهداف الاجتماع ونعرض المشروع.

تم العرض على نحو مشابه لما تم في الاجتماعين السابقين في محمد قول لكننا بدأنا الحديث منوهين إلى أن الله سبحانه وتعالى قد سخر لنا هذا الكون لنستفيد منه ونستغله لصالحنا. لكن ربنا حبانا بالعقل لندير الكون بشكل سليم ومستدام. كما أوردنا ما تحدث به العمدة عيسيب عيسي جامع قبل الاجتماع عن نموذج من الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية من البر، حيث أن العدليب الذى ترعاه الابل بدأ يختفي من المنطقة، مبينين أنه إذا لم نتخذ الاجراءات المناسبة فيمكن أن يحدث للموراد البحرية ما حدث بالبر.

آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع

تم عرض آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع كما تم عرضها في اجتماعات اليوم السابق

ثم تم السؤال هل وضحت لكم آلية حل النزاعات وآلية التظلم

أجاب الحاضرون بنعم

ثم تم السؤال وهل أنتم موافقون عليها أم أن هناك آراء أخرى

أجاب الحاضرون موافقون

أفكار مصادر الدخل البديلة

تم التطرق إلى بعض موارد العيش البديله الممكنة من خلال المشروع، والتنويه على ضرورة مشاركة الجميع من شباب ونساء للتفكير فى هذا الامر. مع التأكيد على أن الأفكار يجب أن تكون قابله للتطبيق من حيث جدواها وأثارها البيئية والاجتماعية وأنها ستمر بدراسات بيئية واجتماعية قبل التطبيق. ذكرت أنشطة مثل إعداد السمك (التنظيف، التعبئة والتغليف)، تصنيع شباك الصيد، تدريب الشباب والشابات كأدلاء سياحيين للسياحه البيئيه- والتنوع الثقافي كأحد موارد جذب السياحة، العمل كحراس للمنطقة المحمية. وقد علمنا أن شركة اللؤلؤ تبحث عن شريك ويمكن أن تقوم شراكة يستفيد منها المجتمع. كما تحدث بعض الحاضرين في هذا الموضوع ومن ذلك:

السيد صالح محمد احمد حمدان:- نحن نحتاج إلى توعية لكيفية حماية البيئة في المحمية.

السيد ادم محمد عيسي:- رحب بنا، وقال أن لقيام المحميه أثر إيجابى واضح وهناك وعي بيئي ملموس بالمجتمع، يظهر هذا في تحسن نظافة الشواطىء. إلا أن معظم المحليين يعتمدون بشكل اساسى على الدخل من الأنشطة البحرية لذا لا بد من إيجاد دخل بديل خلال فترات توالد الأسماك وحماية الشعب المرجانية.

أجاب د. محمد بدران:- سيوفر المشروع التدريب المناسب على حماية البيئة وسيكون لكم دور مهم في ذلك. كما سيكون هناك تبادل للخبرات بين دول الإقليم، وسنحرص أن تكون مهارات حماية البيئة نابعة من ثقافتكم.

السيد طه احمد:- المحمية استفادة للمواطن والدولة، لكن التوظيف يتم على أساس التعليم، كما حدث في مشاريع سابقة مع مؤسسة المحميات الافريقية خلال فترة عملها بالمحمية. فقد اختارت أفرادا متعلمين فقط، فتضرر غير المتعلمين. وعدد المتعلمين بالمجتمع قليل لذا يجب اخذ هذه النقطة في الاعتبار.

اجاب د. محمد بدران:- لا شك أن فرص المتعلمين تكون عادة أفضل. لكن المشروع سيأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار وسيسعى إلى إيجاد فرص تدريب لغير المتعلمين "الأميين" ولو استدعى ذلك توفير معرفة أساسية بسيطة لهم بالقراءة والكتابة.

السيد حسين شيبه:- نرجو ان يكون العمل للصالح العام، ويحتاج مجتمعنا المحلي إلى الكثير من فرص الاستفادة والعمل والاستثمار
السيد صالح محمد احمد:- سأل عن كيفية المراقبة والرصد،
السيد احمد محمد عيسي:- سأل عن زمن بداية المشروع.
أجاب د. محمد بدران بأن الرصد هو مثل تسجيل إنتاج السمك، عدد القوارب والصيادين. وكذلك إجراء قياسات لعوامل البيئة ولأوضاع أفراد المجتمع المحلي. والهدف منه هو توقير المعلومات اللازمة للمحافظة على المخزون السمكي. ولمعرفة الظروف الأفضل لحياة المجتمع المحلي. ويمكن لأفراد من المجتمع المحلي بعد حصولهم على التدريب المناسب المشاركة في عملية الرصد.
أما عن بدء المشروع فسيبدأ حال أكمال الإجراءات ونأمل أن يبدأ خلال الأشهر الستة القادمة بإذن الله.

مكان عرض وثائق المشروع
تم السؤال عن المكان المفضل للمجتمع لعرض وثائق المشروع فأجاب العمدة عيسيب عيسي جامع وعدد من الحاضرين أن توضع الوثائق فى المدرسه والسوق (الكافتيريا).

ختام الاجتماع
تحدث العمدة عيسيب عيسي جامع فكرر ترحيبه بالفريق الزائر ونوه أن المحمية هى المحافظة على الثروات ووجود المحمية يساعدنا فى حماية بيئتنا. هذه المحمية اذا استغلت بطريقه سليمة ستكفي الأجيال الحالية والقادمة. عمل المجتمع المحلي فى البحر لا يؤثر على البحر والمجتمع متنبه إلى أهمية حماية البيئة. على سبيل المثال ناقة البحر موجودة بمنطقة المحميه دون غيرها من المواقع على طول الساحل، وخلال مسح ياباني حديث تم رصد عدد (6) من ناقة البحر خلال يوم واحد. الصيد بواسطة المجتمع تقليدي بسيط ولا يؤثر. يأتي العديد من الصيادين من مواقع أخرى الى المنطقة فى موسم الناجل وليس لنا صلاحية لحماية هذا المورد ونحتاج الى دعم لحماية الثروات في ببيئتنا، يعتمد السكان على البحر فى حال عدم وجود مهنة أخرى. لذلك نحن نرحب بمساعدة المشروع لنا على استدامة الأنشطة الخاصة بالمحمية.

2.4. الاجتماع مع نساء دنقناب
المكان والوقت :- تم الاجتماع في أحد منازل القرية في حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر
الحضور:-

د. محمد بدران	ممثلاً للهيئه الإقليميه للمحافظه على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
أ. بهاء الدين طه	المستشار
أ. ممدوح احمد	مساعداً للمستشار
م. أوهاج سعيد حامد	ممثلاً لوزارة البيئه والسياحه في ولاية البحر الأحمر، مدير عام البيئة
أ. مجدي محمد خليفه	ممثلاً لإدارة حماية الحياه البرية، إدارة المحميات البحرية
أ. إخلاص ادم محمد	ممثلةً للمجلس الأعلى للبيئه، مدير إدارة حماية البيئه البحريه

من المجتمع المحلي:-

1	السيدة / الآنسة مريم مصطفى جبريل	2	السيدة / الآنسة إيمان عثمان اركى
3	السيدة / الآنسة مدينه محمد احمد	4	السيدة / الآنسة نعمات عيسي احمد
5	السيدة / الآنسة فاطمه عيسي حامد	6	السيدة / الآنسة فاطمه احمد عيسي
7	السيدة / الآنسة رحمه احمد رمضان	8	السيدة / الآنسة عابده على
9	السيدة / الآنسة زهره محمد على	10	السيدة / الآنسة آمنه محمد حمد
11	السيدة / الآنسة آمنه حمد محمد	12	السيدة / الآنسة شيكه احمد باشا
13	السيدة / الآنسة حواء ابومحمد	14	السيدة / الآنسة نفيسه طاهر على
15	السيدة / الآنسة مريم حامد رحمه	16	السيدة / الآنسة توداى
17	السيدة / الآنسة فاطمه على نكشوب	18	السيدة / الآنسة حواء عيسي حامد
19	السيدة / الآنسة فاطمه عيسي موسي	20	السيدة / الآنسة مدينه عيسي حامد
21	السيدة / الآنسة فاطمه حامد	22	السيدة / الآنسة مدينه حامد
23	السيدة / الآنسة حاجه محمود	24	السيدة / الآنسة آمنه على نكشوب
25	السيدة / الآنسة أميره على صالح	26	السيدة / الآنسة فاطمه احمد محمد
27	السيدة / الآنسة فاطمه حسين محمد	28	السيدة / الآنسة حواء عيسيب
29	السيدة / الآنسة نفيسه محمد احمد	30	السيدة / الآنسة فاطمه طاهر على
31	السيدة / الآنسة فاطمه إبراهيم	32	السيدة / الآنسة فاطمه حمد

وقائع الاجتماع:-

بعد تقديم واجب العزاء سائلين الله ان يتغمد الفقيد برحمته ويلهم أهله الصبر والسلوان. تم العرض على نحو مشابه لما تم في الاجتماعات السابقة.

آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع

تم عرض آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع كما تم عرضها في الاجتماعات السابقة

ثم تم السؤال هل وضحت لكن آلية حل النزاعات وآلية التظلم

أجابت الحاضرات بنعم

وتم السؤال وهل أنتن موافقات عليها أم أن هناك آراء أخرى

أجابت الحاضرات موافقات

أفكار مصادر الدخل البديلة

تم التطرق إلى بعض موارد العيش البديله الممكنة من خلال المشروع، والتنويه على ضرورة مشاركة الجميع من شباب ونساء للتفكير فى هذا الامر. مع التأكيد على أن الأفكار يجب أن تكون قابله للتطبيق من حيث جدواها وأثارها البيئية والاجتماعية وأنها ستمر بدراسات بيئية واجتماعية قبل التطبيق. ذكرت أنشطة مثل إعداد السمك (التنظيف، التعبئة والتغليف)، تصنيع شباك الصيد، تدريب الشباب والشابات كأدلاء سياحيين للسياحة البيئية- والتنوع الثقافي كأحد موارد جذب السياحة، العمل كحراس للمنطقة المحمية. وقد علمنا أن شركة اللؤلؤ تبحث عن شريك ويمكن أن تقوم شراكة يستفيد منها المجتمع. كما تحدث بعض الحاضرات في هذا الموضوع ومن ذلك:

السيدة مريم مصطفى:- مديرة مركز دنقناب للمراه تأسس عام 1969م، ويستضيف هذا المركز جمعية اصدقاء الصيادين التي اسست حديثا. بينت مديرة المركز أن كل التدريب النسوى يتم عن طريق المركز وأن له برنامج واضح، المركز يحتاج إلى توسعة.

السيدة نعمات عيسي:- سألت عن دور المراه فى المحميه

أجاب د. محمد بدران:- يتمثل فى المشاركة في الرصد والمراقبة وفي رفع العي والتثقيف وفرص العيش البديلة ومنها التوزيع، صيانة الشباك وتعبئة الأسماك.

أشارت عدد من الحاضرات إلى وجود مشكلة فى تسويق الفسيخ، ورأين ضرورة رفع قدراتهن في هذا المجال وبحث إمكانية التنسيق مع جمعيات اخرى تقوم بالتسويق.

كما أشارت بعض المشاركات عن أهمية إشراك النساء في تدريب أدلاء للسياحة البيئيه وتحقين محار أم اللؤلؤ حيث أن هناك عدد من نساء القرية على مستوى جيد من التعليم.

مكان عرض وثائق المشروع

تم السؤال عن المكان المفضل للمجتمع لعرض وثائق المشروع وكانت الإجابة أن المدرسة والسوق أماكن مناسبة لكن توضع نسخ إضافية أيضا في مركز المرأة.

ختام الاجتماع

شكرنا النساء الحاضرات على استقبالهن لنا والتحدث إلينا رغم حالة العزاء الموجودة في القرية ثم توجهنا للعمدة وشكرناه على ما قدمه لنا من دعم وتسهيل لإتمام الاجتماعات رغم حالة العزاء في القرية

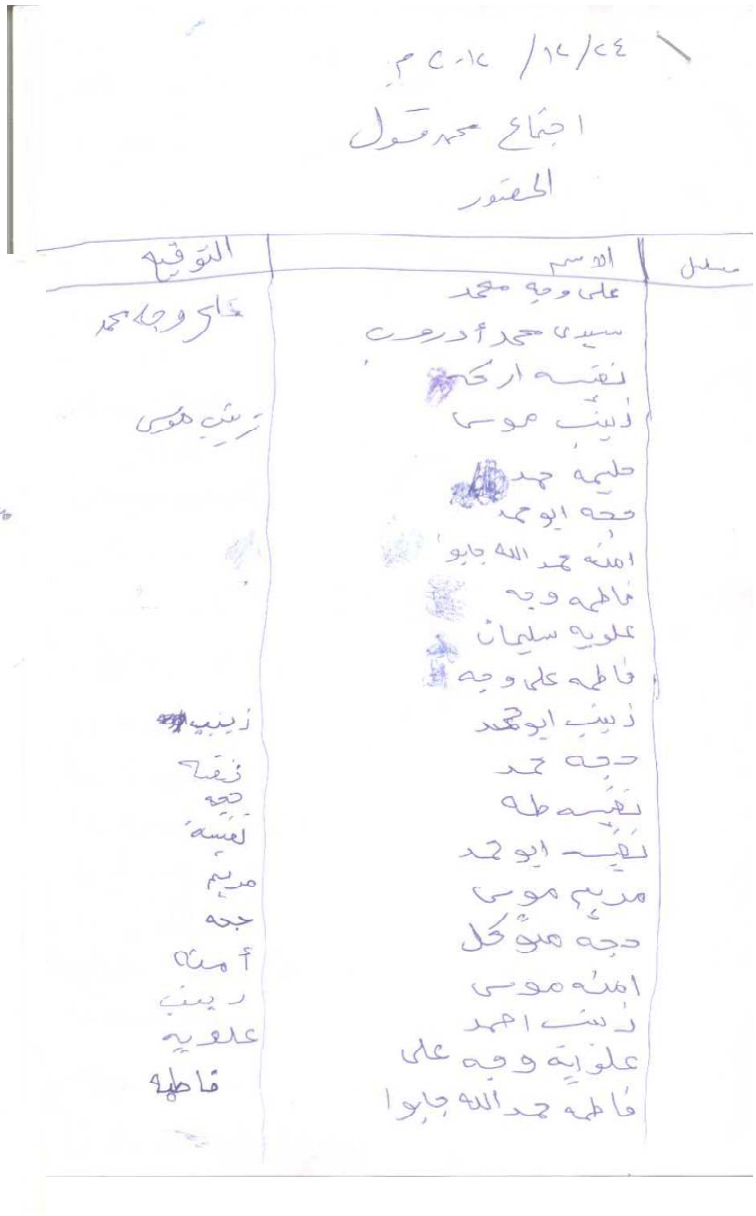

٢٠١٤/١٢/٤٤ م

اجتماع محمد مقبول

الحضور

مسلسل	الاسم	التوقيع
	على وجه محمد	
	سيدي محمد أدرعت	
	نفيسه اركيه	
	لبنى موسى	
	حليمه حمد	
	وجه ابو محمد	
	امنه حمد الله جابو	
	فاطمه وجه	
	علويه سليمان	
	فاطمه على وجه	
	زينب ابو محمد	
	وجه محمد	
	نفيسه طه	
	نفيسه ابو محمد	
	مريم موسى	
	وجه متوكل	
	امنه موسى	
	زينب احمد	
	علويه وجه على	
	فاطمه حمد الله جابوا	

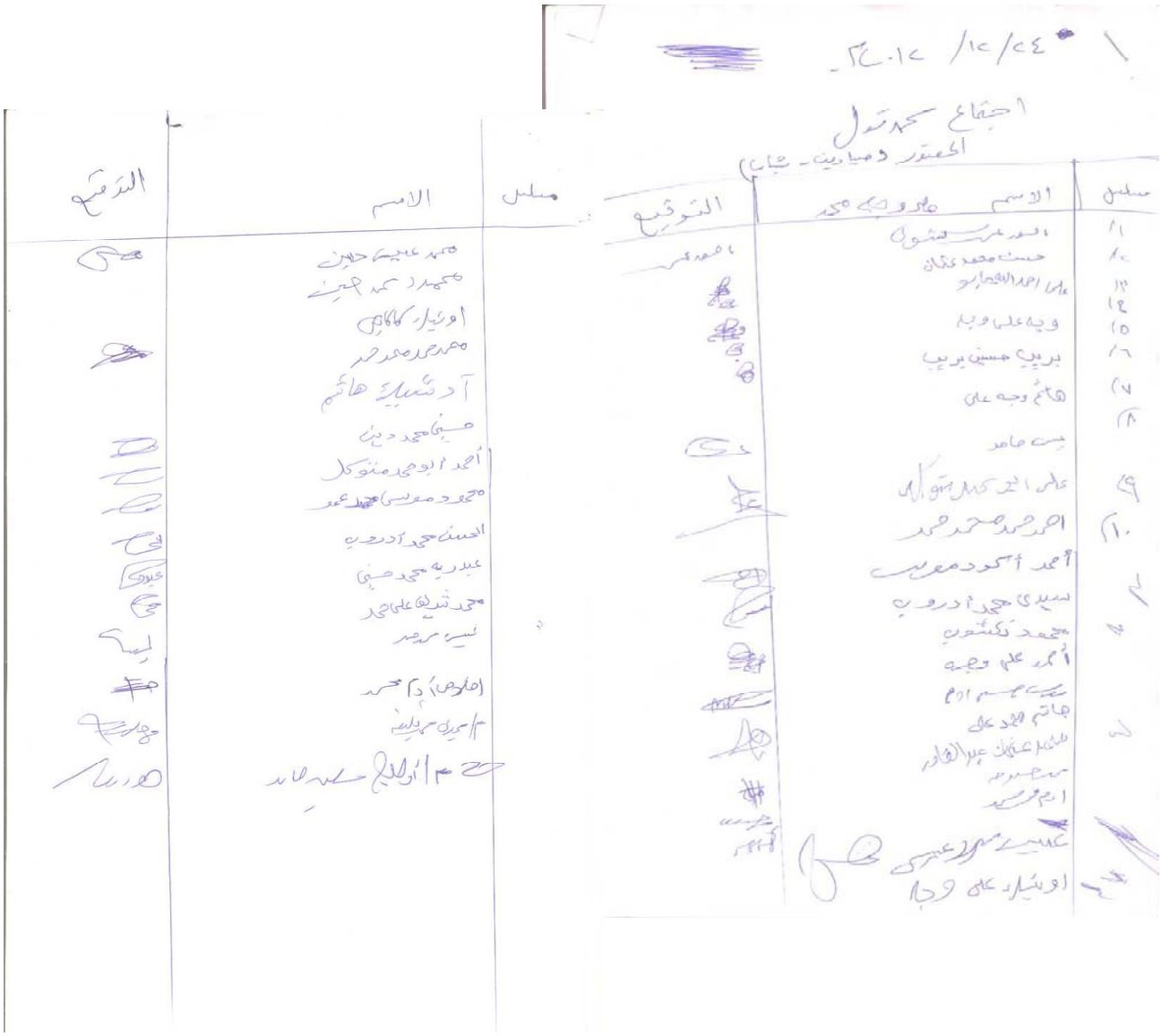

C-١٢/١٢/٠٥

اجتماع دنقاب

الحضور

متسلسل	الاســـــــــــــم	التوقيع
١-	محمد حمد علي	
٢	محمد ابراهيم	
٣-	صالح محمد أحمد حمدان	
٤-	محمد عبد الله	
٥-	محمد طاهر حوراني	
٦-	سيدي ميرغني	
٧-	أوشيلا عبد القادر	
٨-	حسين حسن جامع	
٩-	طه عبد محمد دين	
١٠-	محمد موسى محمد	
١١-	هاشم أحمد محمد حسين	
١٢-	طاهر ابراهيم	
١٣-	علي جامع	
١٤-	موسى محمد عامر	
١٥-	أحمد محمد أحمد	
١٦-	آدم مندور	
١٧-	حسن هاشم	
١٨-	عيسى أدروه عيسى	
١٩-	عيسى محمد	
٢٠-	حسين شيبه أدهوك	
٢١-	أحمد أركة	
٢٢-	آدم محمد عيسى	

C-١٢/١٢/٠٥

اجتماع دنقاب

الحضور

متسلسل	الاســـــــــــــم	التوقيع
٢٣-	محمود عبد الرحمن	
٢٤-	طه أحمد كراي	
٢٥-	أحمد محمد حسين	
٢٦-	سليمان محمد حسين	
٢٧-	محمد قمر حامد	
٢٨	حماد ودي هلل	
٢٩	حماد محمد أوكيل	
٣٠	احمد محمد عيسى	
٣١	أحمد احمد	
٣٢	جابر رحمه	
٣٣	رحمه ادشناش	
٣٤	محمد عيسى	
٣٥	موسى محمد حمد	

C-IC/19/20

اجتماع دنقناب

المحضر

متسلسل	الاســـــــــــــم	التوقيع
	مريم مصطفى جبريل	مريم مصطفى
	إيمان عثمان اركى	ايمان عثمان
	مدينه محمد احمد	مدينه
	نعمان عيس احمد	نعمان
	فاطمه عيس حامد	فاطمه
	فاطمه احمد عيس	فاطمه
	رحمه رمضان	رحمه رمضان
	عايده على	
	زهره محمد على	
	أمنه محمد حمد	أمنه محمد
	أمنه حمد محمد	
	شبكه احمد باشا	
	حواء ابو محمد	حواء
	نفيسه طاهر على	
	مريم حامد رحمه	مريم
	ثوداى	
	فاطمه على نكشوب	
	حواء عيس حامد	
	فاطمه عيس موسى	
	مدينه عيس حامد	
	فاطمه حامد	
	مدينه حامد	

C-IC/19/20

اجتماع دنقناب

المحضر

متسلسل	الاســـــــــــــم	التوقيع
	حاجيه محمود	
	أمنه على نكشوب	أمنه
	امينه على صالح	
	فاطمه احمد محمود	فاطمه
	فاطمه احمد محمود	فاطمه
	فاطمه حسين محمد	
	حواء عيس	
	نفيسه محمد احمد	
	فاطمه طاهر على	
	فاطمه ابراهيم	
	فاطمه حمد	